

بول فابرا

اقتصاد المستقبل

الجزء الثاني

ترجمة: الدكتور أنطون حمي

من الفكر الاقتصادي

السَّادَةُ الْفَيْيَا زهير المحمود

اقتصاد المستقبل

الجزء الثاني

من الفكر الاقتصادي

بول فابرا

اقتصاد المستقبل

أجزاء الثاني

ترجمة : الدكتور أنطون حمصي



منشورات وزارة الثقافة

في الجمهورية العربية السورية

١٩٩٤

دمشق

L'ANTICAPITALISME

التضاد المستقبل = L'anticapitalisme / بول فايرا ؛
ترجمة انطون حمصي - دمشق : وزارة الثقافة ،
١٩٩٢ - ٢ ج ٢ ؛ ٢٤٤ نسيم ؛
١ من الفكر الاقتصادي ؛ ١٩٩٢ .

١ - ا. ٣٩٠٠ : الباب ٢ - العنوان ٣ - العنوان الواردي
٢ - فايرا ٥ - حمصي ٦ - السلسلة
مكتبة الأسد

الابتداء التاريخي : ج - ١١٨٩ / ١١٩٢

القسم الثاني
دور السوق
في الاقتصاد السياسي

الفصل الثاني عشر

نظرية القيمة الموضوعية

تعريف موضوع الإقتصاد السياسي

« قانون » العرض والطلب المزعوم

يجب على الليبرالي ان يرفض ، بكل قواه الفكرية القائلة بوجود « قانون » للعرض والطلب يحدد ، بفضله ، سعر السلع ، موضوعاً في السوق . فتأكيد وجود مثل هذا « القانون » يعني ترك الاقتصاد السياسي لاتصفي وجاهل المعنى الذي تعطيه العلوم لكلمة « قانون » في نهاية المطاف .

ما الذي يعلمنا اياه هذا القانون المزعوم الذي تنادي به كلية علماء الاقتصاد المعاصرين ، تقريباً ، بتأثير من مؤسسي الاقتصاد السياسي الحديث أمثال والراس وجيفونز وبوم بافرك ؟ انه يعلمنا ان طلباً قوياً ، في سوق غير خاضعة لنظام ، لهذه السلعة ، وتلك ، كالبندورة مثلاً ، يرفع سعرها ، في حين ان زيادة في العرض سوف تهبط به . ان اية بائعة في غزن كبير تعرف ذلك ، ولا حاجة لعالم اقتصاد من أجل اقتناعها به . وكذلك ، لم ينتظر الناس نيوتن ليعرفوا ان ثمرة ناضجة تنفصل ، بضرورة يوزنها ، عن الشجرة وان المرء مهدد بسحق انفه اذا كان من قلة الحذر بحيث وضعه في مسارها .

وإذا كان نيوتن قد أسس الفيزياء الحديثة ، فذلك لأنه كان قادراً على ان يكتشف ان سقوط التفاحة كان مضبوطاً بمبدأ اعم هو الجاذبية العمومية التي كانت تفسر ، كذلك ، حركة الكواكب . فسقوط التفاحة ، وهو ليس وايد الصدفة ، ظهر منذ ذلك الحين ، محكوماً بقانون ، وكان يمكن التعبير عن السرعة التي تقرب ، بها ، من الأرض ، جبرياً ، شريطة افتراض الاحتكاك بالهواء معدوماً .

والسؤال ، فيما يتعلق بالاسعار ، هو ان نعرف ما اذا كان هناك ما وراء التلهلبات التي تعانيناها في البوق بسبب تأثير عرض وطلب هما ، ذاتهما ، في حركة دائمة ، مبدأ ناظم من شأنه ان يبين تطورها على مدى طويل . ونحن نعلم انه تخيل إلى الكلاسيكيين انهم وجدوا هذا المبدأ في كافة الانتاج المعبر عنها ، لديهم ، باسم « السعر الطبيعي » الغريب غرابة كافية . فـ «سعر السوق» سوف يتزخ ، بفضل التنافس بين المنتجين الذين يستجيبون لنداءات الطلب ، إلى التوافق مع هذا السعر الطبيعي . والعامل المحدد للاسعار ، بموجب هذا التصور ، هو العرض . فالطلب لا يؤثر في تشكيلها في الفترة المتفاوتة الطول التي لم يتوفر الوقت ، خلالها ، للانتاج من أجل ان يشكف مع شروط السوق الجديدة . فاذا تجلّى طلب قوي لبسعة أو خدمة ما ، فان سعرها سوف يرتفع ، الا انه من الخطأ ان نرى في ذلك اثباتاً لقانون العرض والطلب المزعوم . فـ «سعر» ما تؤدي المنافسة بين المنتجين إلى إيقاف هذه الظاهرة غير السوية التي يشكلها سعر . فـ «سعر» الارتفاع ، وهو تعبير لا معنى له إلا بالمقارنة مع «كلفة» الانتاج . وعلى العكس من ذلك ، فاذا اعرض الزبائن عن «تاج» ما ، فان سعره يهبط إلى ما دون «سعره الطبيعي» إلى ان يخفّض الراسماليون ، بسبب هبوط ارباحهم ،

استثماراتهم في هذا الفرع من الصناعة أو يكفوا ، على الأقل ، عن زيادتها بالإيقاع السائد في كل مكان خارج هذا الفرع . فالطلب ليس ، على المدى الطويل - وهو تعبير يشي إلى « النموذج الاقتصادي » أكثر منه إلى العالم الاختباري - ، عاملاً محدداً للأسعار ، ونظرية القيمة الموضوعية تقوم على هذه القاعدة الأولية . ومع ذلك ، فمن البديهي ان هناك فئة كاملة من المواد تحدد قيمتها بالطلب الذي تكون موضوعاً له حصراً ، وهي فئة المواد النادرة اي تلك التي لا تكون قابلة لاعادة الانتاج بالطرق المرغوب فيه سواء اكان ذلك لأنها نتاج عمل غير مقنن (عمل فني) أم لأنها موجودة في الطبيعة بكمية محدودة . فمن المستحيل تحديد سعر السوق ، فيما يتعلق بهذه المواد ، بكلفة الانتاج . ومن أجل ذلك ، يقسم ريكاردو ، على اثر سميث ، المواد إلى فئتين كبيرتين :

١ - المواد التي يتم الحصول عليها بالعمل المقنن ، وهي الأكثر عدداً إلى حد بعيد .

ويقول ريكاردو ان الأمر سيؤول حول هذه المواد في كل مرة يجري ، فيها ، الحديث عن « قوانين » تنظم قيمتها . وبعبارة أخرى ، سوف تكون المادة الحصرية للاقتصاد السياسي اذ لا تنطبق نظرية القيمة الموضوعية الا عليها . وهذه المواد القابلة لاعادة الانتاج تكون كذلك بقدر ما نريد عملياً . فكثير منها ، كما يقول لنا ريكاردو أيضاً ، « يمكن ان تضاعفت دون حد قابل للتعين تقريباً » و« يكفي ان نخصص لاتاحتها الموارد اللازمة » . وهذه الملاحظة التي انقضاها والراس

كثيراً تبدو نبوية اليوم : فالصناعة الحديثة قادرة ، فعلاً ، على انتاج معظم المواد الراجعة « دون حد قابل للتعيين » .

٢ - المواد التي تعتمد قيمتها من ندرتها وحدها . ويذكر ريكاردو ، من بين المواد النادرة ، اللوحات والتماثيل والخمور الجيدة والكتب والتحف ، وهو يقول « ان قيمتها مستقلة كلياً ، عن كمية العمل الذي لزم تكريسه ، أصلاً ، لانتاجها ، وتحول بتحول ثروات الذين يرغبون في امتلاكها واذواقهم « المتغيرة » . وخاصيتها هي ان « اي عمل لا يستطيع زيادة كميتها ولا يمكن لقيمتها ، بالتالي ، ان تهبط نتيجة عرض متزايد » . ومن أجل ذلك ، كما يقول ريكاردو أيضاً ، « تشكل شطراً صغيراً جداً من كتلة السلع المتبادلة كل يوم ، في السوق » . وريكاردو بعد ان اشار إلى وجودها ، في الصفحة الثانية من كتابه ، يقرر - وهو موقف لم تترك كل أهميته - التوقف عن الانشغال بها في بقية مؤلفه . أنها لا تتصل ، بطبيعتها ، بنظرية القيمة - العمل ، واسعارها تقلت ، بالتالي ، من كل ضبط ، ولا يمكن صياغة اي « قانون » بشأنها .

ومع ذلك ، فان لمثل هذا الانقسام الثنائي بين المواد الاقتصادية ، اذ ينتمي بعضها إلى النظرية ولا ينتمي إليها بعضها الآخر ، شيئاً يصدم الذهن قبلياً . ما هي هذه النظرية التي يجب عليها ، من أجل ان تستطيع الصمود ، ان تستبعد من ميدان تطبيقها قسماً كاملاً من الحياة الاقتصادية التي يفترض ، فيها ، ان تفسرها ؟ ولن يدعشنا ان يكون خلفاء ريكاردو ولم يرتاحوا قبل ان يحلوا مبدأ توحيدياً يسمح لهم بتفسير جملة الظواهر الاقتصادية دون استبعاد بعضها بصورة متفاوتة التصسف .

والبحت عن هذه الوحدة (المستحيلة) هو ، في رأيي ، الذي يميز
اعمق التمييز تاريخ الاقتصاد السياسي منذ بداية القرن التاسع عشر .
والأزمة التي يجتازها حالياً مسببة ، هي أيضاً ، بهذا التساؤل الاساسي
— حتى لو لم يظهر ذلك دائماً .

أما بالنسبة للمبدأ الموحد الذي وجده خلفاء ريكاردو ، أو استعادوه
بالاخرى ، قانه كان يفرض نفسه . فبين سيارة (مادة قابلة لاعادة
الانتاج) ولوحة لفان غوغ (مادة غير قابلة للملك) أو بين التمتع
(مادة قابلة لاعادة الانتاج) وأرض على شاطئ البحر في الكوت
دازور (مادة غير قابلة لاعادة الانتاج) قاسم مشترك ، على الأقل ،
هو ان كل هذه المواد مرغوب فيها ، وهي في السوق لأنها موضوع
طلب . وأنا اضيف ان علماء الاقتصاد كانوا أكثر اندفاعاً إلى اعادة
وضع الطلب كعامل محدد للقيمة من حيث ان ريكاردو ، وهو منطقي
غير مجامل ، كان قد اشار إلى استثناء آخر من ميدان تطبيق نظرية
القيمة — العمل . وهذا الاستثناء من السعة بحيث يشمل مجمل السوق .
فتتوقف على الندرة ، اي على فيض الطلب « (١) عن العرض ،
أيضاً ، قيمة المواد المحككة . الا ان « تلك هي الحال بالنسبة لكل
المواد لفترة محدودة » كما يضيف ريكاردو .

ان الاحتكار هو ، اذن ، الذي يؤدي ، في كل الفرضيات ،
إلى فشل تحديد القيمة بالعمل وسيرورة التراكم . وهناك احتكار
عندما لا يمكن ، لأي سبب كان ، زيادة انتاج سلعة تكون موضوعاً
لطلب اقوى من العرض الموجود حالياً . والاحتكار نهائي بالنسبة
لـ « اللوحات والتماثيل ، وكذلك الخمر ذات النوعية الخاصة » .

وهو نهائي ، أيضاً ، بالنسبة لعدد كبير من المواد التي لم يذكرها ريكاردو لكنها تلعب دوراً في حياة المجتمع أهم بكثير ، وفي مقدمتها أراضي البناء وحتى الأراضي الزراعية (في المناطق المكثفة بالسكان) :

بالإضافة إلى هذه المواقف المختلفة للاحتكار الناجمة عن استحالة زيادة الكمية المعروضة ، هناك مواقف كثيرة أخرى أصلها مختلف تماماً . أنها الاحتكارات التي تخلق صناعياً باتفاق المنتجين فيما بينهم . وهكذا ، فإن الاحتكار النموذجي الذي يقوم على وضع منتج وحيد يده على السوق هو ، في الواقع ، حالة قصوى . وبين هذه الحالة القصوى وسوق تنافسية كل الدرجات الممكنة لشبه الاحتكار وتملك الأقلية . وهذا المكان هو الذي نلقى فيه ، من جديد ، ملاحظة ريكاردو التي أتيت على ذكرها : إن كل الأسواق تكون ، في الأجل القصير ، على هذه الحال بدرجات متفاوتة على اعتبار أنه تلزم ، دائماً تقريباً ، مهلة ما للسماح للعرض بالتكيف مع الطلب وإن المنتج ، دائماً ، في موقع يستطيع ، معه ، أن يوهم الزبون بأن للماركة التي يبيعها مزايا خاصة . (وأنها « نادرة » إذن) . ومن أجل ذلك لا يتوافق « السعر الفعلي » أبداً مع « السعر الطبيعي » ولكنه يبتعد إليه باستمرار ، في سوق محكوم بمبدأ المنافسة . فنتيجة التنافس بين المنتجين ، بقل ما تسمح الأسواق وتصبح منفصلة ، هي خفض زمن رد العرض على تحريضات الطلب ، وسياسة التخزين التي تمارسها التجارة هي بصورة عامة ، إذا نظرنا إليها من وجهة النظر التي تعيننا هنا ، أداة تكيف قوية تسهم في خفض تذبذب الأسعار الفعلية حول السعر الطبيعي . والتحليل الكلاسيكي يسمح ، أيضاً ، بفهم الموقف الخاص الذي

توجد ، فيه ، معظم المواد الزراعية . فاذا كان يجب تصور نظام حماية خاص بها ، فذلك لأنها تحت رحمة لعبة العرض والطلب التي تكون عجزية لها بصورة مبالغ فيها ، أحياناً (خلال فترات الندرة) ، وضارة بها بصورة كارثية (خلال فترات الفيض) أحياناً أخرى . وخطط تثبيت الاسعار الزراعية ، عندما يجري تصورها بذلك ، ترمي إلى تثبيت سعر السوق حول « سعر اتجاه » يجب ان يقابل كلفة لاعادة الانتاج (بما فيها الريح) متوسطة . والدول المشتركة في جولة طوكيو تسعى ، بالتزامها بالمفاوضة ، على تكوين « مختبرات ضبط » إلى جعل سعر السوق والسعر الطبيعي يتطابقان « في الاجل الطويل » باستبعاد التأثيرات المنحرفة التي تصيب الاول بقدر ما يمكن استبعادها.

ومثال المنتجات الزراعية ذو دلالة خاصة لانه يسمح بفهم المكان الذي يجب ان تحتله آلية السوق في اقتصاد منظم . فيمكن ان يفرنا ما سبق أن نستخلص ان دور اجهزة التدخل يجب ان يكون الحد من اللعبة الحرة للعرض والطلب بالتدخل ، حسب الظروف ، في الثاني (شراء للتخزين) أو في الاول (بيع المختبرات) . ان هذا غير صحيح الا بالنسبة للأسواق التي يكون ، فيها ، زمن رد العرض على الطلب طويلاً (المنتجات الزراعية ، المواد الأولية التي يقتضي استخراجها استثمارات كبيرة) أو متقلباً (المواد الزراعية التي يتوقف انتاجها على الشروط الجوية بقدر ما يتوقف على ارادة البشر) . أما في الحالات العديدة جداً التي يكون ، فيها ، الإحكام أسهل ، فإن أكبر الفرص للحصول على السعر العادل يتوفر ، دائماً تقريباً ، من خلال لعبة السوق الحرة (راجع ما قبل في الفصل التاسع حول آلية الضبط الأولية للانظمة).

ان الكلمة التي غالباً ما تتردد في مؤلف ريكاردو هي كلمة « ضبط ». فالعلم الاقتصادي الكلاسيكي الليبرالي حقاً هو ، في الوقت نفسه ، تفسيري ومعباري، وهو يرمي إلى ان يحب الفعالية الاقتصادية ، بقدر المستطاع ، التصنف وعدم التحديد . والاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد حبس نفسه في مأزق بتخليه ، صراحة ، عن المبدأ الضابط الذي يؤلفه الرجوع إلى كلفة الانتاج محسوبة بساعات العمل (وإلى ربح رأس المال التراكم) ، لان ما من قانون يمكن ان يستخلص من نموذج اقتصادي قائم على اولوية الطلب . ولذلك ، فان كل البناءات التي شيدتها ، منذ ما يقرب من قرن ، بدأ بمنحنيات العرض والطلب المتباعدة — التي كان اول من رسمها الفريد مارشال الذي حاول التوفيق بين ما لا يقبل التوفيق بينه (النظرية الريكاردية والنظرية السيكلوجية للقيمة) — مقلوبة ويجب ان ترفض كلية كما سنرى في المعالجة السادسة المكرسة لها . أما بالنسبة لمجتمعنا فإنه ، وهو القائم على مثل هذه الايديولوجية ، على صورة هذه الاخيرة : علمي مزعوم ومنلور للتصني .

لم تكن نظرية القيمة — العمل ، في تاريخ المدنية الغربية الحديثة ، حتى الآن ، سوى جملة معرضة قصيرة . وكان واضعوها يريدون احلالها محل النظرية السيكلوجية (أو « النفعية ») للقيمة التي بشر بها علماء اقتصاد القرن الثامن عشر الذين كانوا يؤمنون ، من قبل ، بـ « قانون العرض والطلب » . وقد انطلق السبيل الذي فتحوه للحياة من جديد لانه أكثر مطالب مما ينبغي ، واعيد تنصيب قانون العرض والطلب سيداً مطلقاً حوالي عام ١٨٧٠ وبقي حتى ايامنا هذه .

وكون الأمر يدور حول أهم خصومة تقمم علماء الاقتصاد على بعضهم بعضاً شيء شعر به الكلاسيكيون شعوراً حاداً .

ويكتب ريكاردو ، من جانبه ، مايلي : « ان الرأي القائل ان سعر السلع يتوقف ، فقط ، على نسبة العرض إلى الطلب أو نسبة الطلب إلى العرض أصبح ، تقريباً ، بديهية للاقتصاد السياسي وكان منيع كثير من الاخطاء في هذا العلم » .

وقد استعمل تعبير « قانون العرض والطلب » من جانب آدم سميث ثم من جانب مالتوس . ومع ذلك ، فان سميث هو مخترع نظرية القيمة — العمل التي يؤمن بها مالتوس أيضاً . الا يناقض ذلك الاطروحة التي اتيت على عرضها ؟ كلا ، وذلك لان الاسهام الاصيل لريكاردو الوفي لمنهجه التقليدي هو برهانه على انه من قبيل التناقض تفسير القيمة بالعمل والادعاء ، في الوقت نفسه ، بأن هناك قانوناً للعرض والطلب . وهذا « القانون » هو ما اعاده علماء الاقتصاد المحدثون إلى موقعه بصورة يظنون انها نهائية أيضاً . فجون هيكز ، الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام ١٩٧٢ ، يعرض ، في كتابه « القيمة ورأس المال » الذي صدر لأول مرة عام ١٩٣٧ والذي يشكل مع كتابين أو ثلاثة اخرى اساس المذهب الجامعي الحالي ، يعرض في هذا الكتاب « نظريته في التبادل » المشتقة ، كاملة ، من سلوك الطالبين ويتعمق ما قاله بالنتيجة التالية : « ذلك ما كان علي قوله حول نظرية التبادل . وفضلاً عن ذلك ، فاني أشك في وجود أشياء كثيرة على هذا المستوى من العمومية يمكن ان تضاف » . وليس هناك ، فعلاً ، شيء يضاف إلى « قانون طلب المستهلك » ولا إلى

« عمل نظام التوازن العام » اللذين بحثهما سير جون ، ولكننا نخشى ان يكون هناك الكثير الذي يجب حله .

« مفارقة الماء والماس » .

في أصل النظرية الحديثة للطلب « الحل » المعطى لمفارقة الماء والماس العتيقة والذي نحيل لعلماء اقتصاد فيينا ، منذ حوالي مائة عام ، انهم يجددون ، به ، نظرية القيمة — المنفعة بتجديداً كاملاً . وقد جرى ، منذ ذلك الحين ، « تحسين » لبتائهم لا سيما من جانب جون هيكز الذي سلك سبيلاً فتحه فيلفريد باريتو فظن انه يحرم النظرية من أكثر وجوها الذاتية ارباكاً — دون ان يعلمها ، على كل حال ، تعديلًا أساسياً : وكان آدم سميث وريكاردو قد لاحظا ان الماء والهواء وهما نافعاان جداً للحياة ، لا قيمة سلعية لهما ، « في الظروف العادية » ، في حين ان الذهب والماس يملكان قيمة كبيرة جداً على الرغم من ان فائدتهما ضعيفة جداً بالمقارنة مع الماء والهواء : ألم يكن ذلك البرهان على انه كان ينبغي البحث عن اساس القيمة في مكان آخر غير المنفعة ؟

وقد تساءل علماء اقتصاد فيينا ، ليبرهنوا على ان تلك لم تكن الحال ، عما اذا لم تكن هناك ظروف يدفع ، فيها ، لقاء كأس الماء ثمناً أعلى من ثمن ماسة : واجابوا عن ذلك بالاجاب : ان ذلك يحدث كلما كانت هناك حاجة ماسة اليه : وهم يتخيلون الحكاية التالية : رجل ثاله في الصحراء ، نضبت مؤونته ولم يبق في جعبته سوى ماسة غالية الثمن . الا يكون هذا المسافر على استعداد لان يعطي كتفه للحصول على كأس ماء سيسمح له باطالة عمره ؟ وقد صنع اصحابنا ، من أجل تعميم استنتاجهم البراق على كل المواقف التي يمكن ان تتبدى ،

مفهوم المنفعة الهامشية التي لا تعرف بوصفها منفعة الوحدة الهامشية (منفعة آخر كأس ماء يحتوي عليه وعاء) ، بل بوصفها التغير الحاصل في المنفعة الكلية باضافة وحدة اخرى . ومثال ذلك مايلي : يملك جاك ١٠٠٠ د.ل. من الماء مثلاً ، وهي كمية كافية للوفاء بحاجاته اليومية من شرب ونظافة وغسيل الخ... فإذا أضفنا ١ (د.ل) إلى هذا المخزون ، فإن هذا الأخير لن يتلقى زيادة ذات قيمة في المنفعة . والموقف يكون مختلفاً كل الاختلاف لو كانت المؤونة الاولى لجاك لا تتجاوز ٥ (د.ل) من الماء ، اي ما يلزمه ، بالضغط ، من أجل ان لا يموت ظمأً ومن أجل ان يقبل طرف انفه مرة واحدة في اليوم ، ان ديسيلترا اضافياً سيزيد المنفعة الكلية كثيراً . فالمنفعة الهامشية هي ، اذن — كما لاحظ علماء الاقتصاد النمسيون المغمرون بالرياضيات — ، تابع متناقص للكمية : فكلما زاد ما يملكه جاك من الماء صغرت القيمة الهامشية للدبيلتر إلى ان تصبح غير ملحوظة . وقد خيل لعلماء اقتصاد فيينا انهم وجدوا اخيراً ، في هذه الملاحظة الظاهرة التضاية ، ما كانوا يبحثون عنه منذ وقت طويل : الحاجة الحاسمة لافحام علم الاقتصاد السياسي الانكليزي ومعلمه ريكاردو : الا يقدم تناقص المنفعة الهامشية الدليل على ان المنفعة ، كالقيمة ، تابع معكوس للتدرة ؟

لقد اصبحت التدرة ، عن طريق الحاجة ، المبدأ العمومي المقصر للقيمة وتم التغلب على ثنائية ريكاردو المزعجة ، ووجدت ، اخيراً ، نظرية اهم تنطبق على كل المواد الاقتصادية .

وحتى لو سلمنا بأن كلفة الانتاج تلعب ، فيما يتعلق بالمواد القابلة لاعاد الانتاج دوراً في تحديد السعر ، فإن الأمر لم يعد يدور ،

هنا ، الا حول سبب ثانوي كان يمكن ، في الحد الأقصى ، الاستغناء عنه . وهذا التنازل الأقصى حيال النظرية الريكاردية للقيمة كان ، أيضاً ، ظاهراً أكثر منه واقعياً لان كلفة الانتاج اصبحت ، بعد ذلك ، متصورة بوصفها مجموع مختلف عوامل الانتاج : كلفة المواد الاولية - الاجور - اخمداد رأس المال = كلفة الانتاج الكلية التي يطبق عليها ، بعد ذلك ، معدل ربح لم يعد في الامكان تفسر مصلوه . وبعبارة اخرى ، واجهت المدرسة الجديدة كلفة الانتاج من وجهة النظر الدائية للمشروع (التي تصف المحاسبة قبلياً والتي تحدثت عنها في الفصل الخامس) . لقد كان لكلفة انتاج ريكاردو طابع اجتماعي وكانت تؤخذ ، مباشرة ، على انها متناسبة مع كمية العمل الذي لزم تكريسه لانتاج سلعة ما (٢) : فمن غير المعقول ، من وجهة النظر هذه ، جعل كلفة الانتاج تتوقف على معدل الاجور . والعلاقة المعكوسة هي التي تفرض نفسها : فعدد ساعات العمل يحدد القيمة المنتجة ، ويحدد معدل الاجور توزيع هذه القيمة بين مختلف الاطراف المعنية :

ان جعل الندرة المبدأ المولد لقيمة كل المواد يعني اجراء قلب كامل للمنظور . فقد كانت للمواد النادرة تشكل ، بالنسبة لريكاردو ، استثناء من القاعدة : أما بالنسبة للمدرسة الجديدة ، فالاستثناء اصبح هو القاعدة :

يبقى ان نعرف ماذا كانت هذه الشطارة التي بهرت الناس خلال قرن ما زالت تستطيع الصمود طويلاً جداً .

لقد حدثت للاقتصاد السيامي مغامرة ليست عادية : فالذين ارادوا ، منذ مائة عام ، تجديده باعطائه شكلاً رياضياً (حساب الهامشيين

التضاضي) لم يكونوا يملكون اللهن الرياضي ، وهو ما يكشفه عدم قابليتهم لطرح المسائل الاقتصادية التي كان عليهم حلها بحدود منطقية . فمن أجل شرح عمل السوق ، حاكموا على فرضيات غريبة ، اطلاقاً ، عن اشكالية التبادل . وفرضية المسافر في الصحراء المستعد لمبادلة ماسة ثمينة بكأس ماء مثال كامل على ذلك . وكان يمكن ان اتردد في مزيد من التوسع في هذه الخرافة التي لا تصلح لأكثر من ان تكون حبكة فيلم رديء الحكايات لو لم يكن تعليمها لطلاب كل البلدان الرأسمالية مستمراً على صورة مدخل إلى التحليل الهامشي :

نفترض ، اذن ، ان رجل الماس ، نصف الميت من الظمأ فعلاً ، يصادف في وسط الصحراء رجلاً آخر مزوداً بمطرة ما زالت تحتوي على قليل من الماء . انه يقول له : « اعطني كأس ماء لقاء هذا الحجر الرائع » . وتلك مبادرة يمكن ان تأتي بعدها مواقف كثيرة لا يقابل اي منها فعل تبادل .

١ - يرفض رجل المطرة - ولنسمه (ج) - الصفقة المقترحة عليه : فما فائدة ماسة في حين ان ما بقي لديه من ماء لا يكاد يكفي لدفعه بضعة أيام أيضاً ؟

٢ - (ج) الذي افترض له ، الآن ، مزاج مغامر يقبل الاقتراح المقدم له قائلاً لنفسه : حسناً ان الواحة اقرب مما نظن ، وعندما نصل اليها اكون رجلاً غنياً . أو أن الامر هو انني يجب ان اموت مبكراً قليلاً أو متأخراً قليلاً ، ولا أهمية لذلك .. ان هذا رهان وليس تبادلًا .

٣ - (ج) ، الرجل الرؤوف ، يشفق على (د) ، رجل الماسة ،

ويقدم له ، دون مقابل ، نصف جراته . ولنفترض ان المفاجأة السعيدة حصلت ووصل المسافران إلى الواحة . ان (د) يقدم الماسة ، كمبرون امتنان ، إلى الرجل الذي رضي بأن يشاطره مصيره . وهكذا نكون أمام هبتين متعاقبتين : هبة كأس ماء من (ج) لـ (د) ، وهبة ماسة من (د) لـ (ج) .

٤ — يمكن للقصة أن تعرف خاتمة اقل بهاء . فالمسافر الظمى لا يعرض ماسته الا ليشتت انتباه رفيق اللقاء الذي يهاجمه اذ ذلك ، فجأة ، ليسلبه المطرة . ويتقاتل الرجلان مستنفلين، عبثاً ، قواهما الاخيرة وبالصدفة ينسكب الماء في الرمل ، في حين يتابعان معركتهما البلهاء . وهنا ، أيضاً ، نخرج من عالم الاقتصاد السياسي .

لنحاول ، الآن ، الدخول اليه بتغيير ظروف المثال . ان الرجلين يعرفان انهما يملكان حظوظاً معقولة في بلوغ الواحة . والصفقة المقترحة لا تعود غير معقولة بل معقدة . ان (ج) يعرف ان لديه من الماء ما يكفي لاخراجه ورفيقه من المأزق . واذا كان ، على الرغم من ذلك ، يطلب الماسة لقاء الماء ، فانه يتصرف كمبتز .

ولا شك في ان الاساتذة الظرفاء الذين كان ينبغي ان يكونهم علماء اقتصاد فيينا في نهاية القرن التاسع عشر لم يكونوا واعين لضخامة نتائج ما كانوا يعدونه محاكمة مضبوطة : فهم لم يتساءلوا لحظة واحدة حول كلفة نقل كأس ماء إلى وسط الصحراء .

وكان عليهم ، لمقاربة المسألة التي طرحوها على انفسهم بصورة صحيحة ، ان يتصوروا مثلاً آخر . فاذا كان على مشروع ما ان ينشئه موقعاً متقدماً في وسط الصحراء ، فما هي ، بالنسبة اليه ، قيمة الماء الذي يجب ان ينقله اليه بنفقات كبيرة ؟ هذه الحدود هي

التي حاکمت ضمنها ، في ايامنا ، وكالة الفضاء الامريكية . فكي تضمن حداً أدنى من الرخاء لتشارلس كورنارد وبيير وايتير وجوزيف كرفين ، اعضاء طاقم السكايلاب الذي اطلق عام ١٩٧٣ ، لم تقتر : فقد انشأت في المركبة مغسلة ودوشاً . وحسبت ان وضع لتر ماء في المدار يكلفها ألفي دولار . تلك هي قيمة الماء في الفضاء في الوضع الحالي للتقنية . ولو حاکمنا كما كان يفعل علماء الاقتصاد التمسويون ، فاننا كنا سنحاول تقدير هذه القيمة بتخيل فرضيات يتساوى عدم معقوليتها مع عدم احتمالها . فيمكن ان نقتر السكايلاب مرغماً على اطالة اقامته في الفضاء بسبب خلل في عمل المحركات . فما هو مبلغ المسال ، وما هي الماسسة اللذان كان تششارلس كورنارد على استعداد لتقديهما إلى بيير وايتير مقابل كأس ماء اضافي ؟ لا يمكن ان يقدم جواب مفهوم لهذا السؤال غير المعقول .

وقد كتب ميلتون فريدمان ، في دروسه حول الاسعار المنشورة باسم « نظرية الاسعار » (مؤلف سبق الاستشهاد به في الفصل الخامس) ، ما يلي : « لقد سمحت مفارقة الماسة والماء للكلاسيكيين المحدثين بادخال الطلب كعامل محدد للاسعار » . صحيح ان مؤلفنا يضيف ، بعد ذلك ، قائلاً : « على كل حال فان ظفر المنفعة الهامشية والمنفعة الهامشية المتناقضة قد حمل ، ضمن معنى ما ، إلى ابعد مما ينبغي » . ولكن السيد فريدمان لم يستخلص ، مع الاسف ، اية نتيجة من هذه الملاحظة وبقي سجين النظرية القديمة .

ان المدرسة السيكلوجية تفضل في التطبيق لعدم قدرتها على تعيين المرحلة التي يجري ، فيها ، التبادل . ففي مسألة كأس الماء ، يحدث التبادل داخل موازنة المشروع (س) الذي اقام موقعاً متقدماً في الصحراء

(أو داخل موازنة وكالة الفضاء الامريكية الخ ..) . وهذا التبادل الاول المتعلق بضرورة الانتاج يمكن ان يعقبه تبادل ثان - بيع كأس ماء - شريطة وجود سوق : ولا يمكن تصور وجود سوق لا في الصحراء التي يلتقي ، فيها ، (ج) و(د) ولا في حجرة السكايلاب .

استحالة تفسير عمل السوق انطلاقاً من المقايضة

هنا يظهر للعيان ، بكل وضوح ، الخطأ الذي كان من المحم ان تقرره المدرسة السيكلوجية انطلاقاً من المقدمات التي طرحتها . فاذا كانت قيمة التبادل سلعة (أو خدمة) ما ناجمة عن منفعتها ، فيجب ان يكون في مقدورنا تفسير تشكل هذه القيمة انطلاقاً من المقايضة بين شخصين يحتاج كل منهما إلى امتلاك ما يخص الآخر . وهذا ما حاوله الهامشيون ، ولكنهم لم يحلوا شيئاً لانه من المستحيل اعادة تشكيل عمل سوق ما بالمحاكمة على هذه المقايضة الاولى : لماذا ؟ لان تشكيل سوق يفترض شرطاً آخر على الاقل . ما هو هذا الشرط ؟ انه ان لا تكون لأي من المشاركين القدرة على فرض حله . ونظرية الالعب الحديثة تبرز هذا الشرط . فاللعبة التي تقوم بين اثنين من المشاركين تتميز عن لعبة يشارك فيها العدد (ن) من الاطراف بدرجة السلطة التي يملكها كل مشارك من حيث التأثير في نتيجة المباراة .

ان نظرية الالعب هي التي ينبغي ان نخصص ، في ضوءها ، السوق ، هو ما دعانا اليه عالم الرياضيات جون فون نيومان وعالم الاقتصاد اوسكار مورغنسترن في كتابهما « نظرية الالعب والسلوك الاقتصادي » (٣٣) الذي كان اصل تجديده التفكير الاقتصادي منذ خمسة وعشرين عاماً . ان مورغنسترن ، وهو تمسوي الاصل ، بقي وفيّاً للمقاربة السيكلوجية

لمدرسة فيينا . الا ان ذلك لا يمنع كون الدرب الذي رسمه فون نيومان معه يمكن ان يؤدي ، أيضاً ، إلى عودة نحو النظرية الموضوعية للقيمة . وكفي يكون الأمر كذلك ، ينبغي ، أولاً ، أن يفلت علماء الاقتصاد من سيطرة ما يسميه ميشيل فوكو القسحة المعرفية التي انشأتها المدرسة « الليبرالية الجليدية » في نهاية القرن التاسع عشر .

وقد يجد القارئ ما يغريه بأن يرى تناقضاً بين الشروط المطروحة هنا لانشاء نموذج سوق تنافسية وما قلته في الفصل العاشر ، وهو اننا نستطيع ، في أقصى الحالات ، تصور وجود مثل هذه السوق مع منتج وحيد . الا انه يجب ، من أجل ان يكون الأمر كذلك ، ان نفترض ، كما نذكر ، اننا نجرد العارض الوحيد من قدرته على تعيين الكمية المعروضة على هواه . وكذلك ، يمكن ان يكون هناك ، بشكل دائم ، سوق تنافسية بمشاركين (أو ثلاثة) ، اذا كان القانون يمنهم من التنسيق فيما بينهم بصدد الاسعار والكميات المنتجة الخ ... اي اذا اعاد القانون ، صنعياً ، اقامة شروط لعبة يشارك ، فيها ، العدد (ن) من الاطراف بحده بصورة صارمة من اختيارهم لستراتيجياتهم (راجع أيضاً ، المعالجة السابعة في نهاية الكتاب) .

ونصل إلى النتيجة نفسها اذا حاكمنا بموجب المثال المألوف لدينا ، مثال قناص الغزال وصياد السمك . فيما انه تلزم عشر ساعات عمل ليلقط الصياد ثلاث سمكات وليقتل القناص غزالاً ، فان التبادل يجب ان يجري على هذا الاساس . ولكن ، ما الذي يحدث اذا كانت معدة الصياد ، كما لاحظت في الفصل الاول من هذا الكتاب ، لا تتحمل السمك ؟ هل سيلدغ نفسه بموت جوعاً ليثبت ان اوسطه كان على حق في ادعائه ان التبادل علاقة مساواة ؟ ان الأكثر احتمالاً

هو انه سينتهي إلى قبول الصفقة غير العادلة التي سيفرضها عليه القناص ، اي ست سمكات ، مثلاً ، لقاء غزال ، اي نتاج عشرين ساعة عمل لقاء نتاج عشر ساعات . الا تنداعى نظرية القيمة — العمل منذ الصفقة الاولى المعقودة بين الرجلين ؟ كلا ، وذلك لان هذه الصفقة ليست تبادلاً لان القناص سيد اللعبة ، فيها ، بالمعنى الحقيقي للكلمة .

ويمكن ان نتخيل لدى القناص ، حيال اللحم ، الحساسية نفسها التي هي لدى الصياد حيال السمك وان كلا منهما يعرف تفضيل الآخر ، وهي حالة يكون ، فيها ، امام مبدأ تساوي التبادل فرص كبيرة للسيادة . وضمن هذا الاحمال يلي الزوج المنزول المؤلف من رجلينا البدائيين الشرط المطلوب لوجود منافسة كاملة ، وهو انه ليس لاحد المشاركين من التأثير في نتيجة اللعبة أكثر مما يكون لمشارك آخر . ففي مثل هذه اللعبة ، لا يخسر احد اذا لعب بصورة عقلانية . الا انه ينبغي ، ليكون الأمر كذلك ، ان نفترض ، في مثالنا ، تساوي تفضيل القناص للسمك مع تفضيل الصياد للحم ، اي ادخال عنصر سيكولوجي غريب عن الاقتصاد السيامي الموضوعي في النموذج التفسيري . وكذلك كان ينبغي ، منذ قليل ، اعتماد تدخل الدولة لفرض قواعد اللعبة على المنتج الوحيد أو على المنتجين الاثنين أو الثلاثة الموجودين . وهذا هو السبب العميق الذي ينبغي ، من أجله ، ان يشمل نموذج المنافسة الكاملة العدد (ن) من المتنافسين الذين نفترض انهم يعرفون ، في كل لحظة ، معدلات التبادل الجارية في السوق . والمعلومات المتبادلة لدى اللاعبين هي التي تؤلف ، هنا ، العامل الخامس لتحديد اثر التفضيلات (قد يكون يبير على استعداد لاقتناء الغزال

مقابل أربع سمكات ولكنه لن يريد ان يدفع سعراً اعلى من سعر جاره الذي لا يقبل التخلي عن أكثر من ثلاث سمكات .

وتسمح لنا نظرية الالعاب ، أيضاً ، بأن نفسر ، رياضياً ، سبب الصعوبة البالغة في اثبات وجود المنافسة الكاملة . وهذا السبب هو انه كلما تدني ضبط لاعب ما لنتيجة اللعبة ، زاد ، بالنسبة اليه ، تعقيد تحديد سلوك عقلائي . وهكذا ، فان المنافسة الكاملة التي تضمن تساوي التبادل هي ، من جهة أولى ، لعبة يجب ان لا يخسر ، فيها ، اي مشارك - على عكس ما يجري في عالم الاحتكارات « العدواني » لمجرد انه يلعب عقلائياً ، ولكنها ، من جهة اخرى ، لعبة تقتضي صفات استثنائية إلى حد يعود ، معه ، انعدام التساوي الواقعي إلى الظهور منذ الاشواط الاولى للعبة . فالمنافسة الكاملة تبدو ، مرثية من هذه الزاوية ، فرضية قصوى تشير إلى عالم مقبل أكثر عقلانية وأكثر استقراراً في الوقت نفسه .

ولنتأمل ، أيضاً ، الصعوبات المعقدة التي غاص ، فيها ، القائلون بالنظرية السيكلوجية للقيمة . فعندما افترضت ان القناص يتغذى بالسماك ، حصراً ، وان الصياد يتغذى باللحم حصراً ، اخترت فرضية على قدر خاص من التوفيق تسمح باعتبار التفضيلين متساويين لانهما مطلقان (٤) . وبما انهما متساويان ولهما اشارتان متعاكستان ، فيمكن اهمالهما . ولكن التفضيل ليس ، عامة ، في مثل هذا الحسم . فالقناص يجب السماك أكثر من اللحم ، ولكن ما هي العتبة التي يبرى ، انطلاقاً منها ، ان المنفعة الهامشية للسماك مساوية للمنفعة الهامشية للحم ؟ ان نقطة المساواة هذه تحدد ، بموجب النظرية السيكلوجية ،

بالمعدل الذي سيوافق ان يبادل ، ضمنته ، غزاله بسمك (ولنلاحظ ، بصورة عابرة ، ان الهامشيين يحاكمون على اساس الفرضية الغريبة غرابة مطلقة عن الاقتصاد الحديث والتي تقول ان المنتج ينتج لاستهلاكه الشخصي وللسوق معاً) . ما الذي سيحدث لو ان صياد السمك الذي ليس لتفضيله للحم الحدة نفسها التي تكون لتفضيل القناص للسمك يعين معدل التبادل نفسه الذي عينه شريكه ؟ للخروج من هذا المأزق ، يدخل الهامشيون ، اذ ذلك ، « الاعلام » الخاص بالسوق ، ولكننا نعود ، في هذه الحالة ، إلى الوقوع في ... النموذج الكلاسيكي . والمحاکمات الشاقة التي اضافوها اليه تبدو غير ذات فائدة لبيان الظاهرة . وبكلمه موجزة ، ان أخذ الحاجة بعين الاعتبار يفسر ، في احسن الاحوال ، ما قد يجري بين ازواج منزلة من المنتجين الذين يريد كل منهم اقتناء السلعة التي يعرضها الاخر . ولكن النظرية الموضوعية للقيمة تستعيد حقوقها اذا اجتمعت كل هذه الازواج في سوق وهذا ما لم يفهمه مالتوس من قبل . وريكاردو يدحض سلفاً ، في الملاحظات التي وجهها اليه ، المسار الذي اتخذه ، بعد خمسين عاماً ، علماء اقتصاد فيينا :

« يظهر ، في كل ما قاله السيد مالتوس ، حتى الآن ، حول قيمة التبادل ، ان هذه الاخيرة تتوقف ، بقدر كبير ، على حاجات البشرية وعلى التقديرات النسبية التي تنتشها لمختلف السلع . وكان يمكن لهذا الأمر ان يكون صحيحاً لو كان على كل الناس القادمين من مختلف البلدان ان يلتقوا في سوق عرض عمونة بتنوع كبير من المواد يملك كل واحد منهم ، فيها ، سلعة خاصة ويبقى غير مبال بمنافسة الباعة الآخرين .

ان السلع مستباح ، في هذه الظروف ، وتشترى بموجب حاجات المشاركين في سوق العرض . الا انه لا يمكن ان توجد مثل هذه القاعدة من أجل « نظم » قيمة السلع عندما تكون حاجات المجتمع معروفة جيداً وعندما يكون ، هناك ، مئات المتنافسين الراغبين بتلبية هذه الحاجات بشرط وحيد هو ان يستخلصوا من ذلك الربح المألوف .

ان رجلاً ما يمكن ان يكون ، في سوق العرض الذي تخيلته ، مستعداً ، حقاً ، للتخلي عن كيلو غرام من الذهب مقابل كيلو غرام من الحديد لمعرفته بالاستعمالات التي يسمح بها هذا المعدن الاخير ، ولكنه لن يعود في مقدوره ، اذا لعبت المنافسة دورها بصورة حرة ، ان يتخلى عن مثل هذه القيمة للحصول على كيلو غرام من الحديد . لماذا ؟ لان سعر الحديد سيهبط ، حتماً ، إلى مستوى كلفة انتاجه — على اعتبار ان كلفة الانتاج هي المحور الذي تدور حوله كل اسعار السوق » .

ان قد منحنيات الطلب التي تخيلها علماء الاقتصاد الليبراليون المحدثون لمحاولة تفسير تحديد ما يسمونه « سعر التوازن » من جانب الطلب يقع هنا . فقد بدأ علماء الاقتصاد المحدثون — أخيراً — يرتأبون في كون هذه المنحنيات انشاء مصطنعاً لا طابع علمي له . والرجوع إلى نظرية القيمة — العمل هو ، وحده ، الذي يسمح ببيان لماذا يكون الأمر كذلك . وبما ان هذا البرهان يؤلف موضوعاً على حدة ، لذلك ارجأته إلى معالجة منفصلة عن النص ، ولكنها تؤلف جزءاً لا يتجزأ من الأطروحة المعالجة هنا .

وسوف اتبع هذه المعالجة باخرى مكرمة لنقد « التوازن العام ».

فمدلول التوازن العام هذا هو ، كذلك ، اختراع من جانب علماء اقتصاد المدرسة السيكلوجية ، وبمزيد من الدقة اختراع والراس ، الأشهر بينهم . وقد حدث ، مؤخراً ، لهذا المدلول ما حدث لمنحنيات الطلب المتيدة جداً . فقد بدأ العلماء في الانتباه إلى عدم تماسكه المنطقي ، وذلك دون الحديث عن الانعدام الكلي لقدرته على بيان عمل السوق ، أو الاسواق ، كما يجري في الواقع . ولكن علماء الاقتصاد المحدثين لا يمتلكون (بعد) ، هنا أيضاً ، أدوات مفهومية على مستوى حدسهم . انهم يشعرون ، حقاً ، ان « التوازن العام » غير موجود ، حتى نظرياً ، ولكنهم غير قادرين على اثبات ذلك نظراً لكونهم يديرون ظهورهم للنظرية الموضوعية للقيمة .

الطابع المعياري لنظرية القيمة الموضوعية .

ان تاسيس قيمة التبادل على المنفعة يقود الاقتصاد السياسي إلى عدم تعيين أي حد لاتساع السوق ، باستثناء الحدود التي تفرض ، من الخارج ، من جانب القانون أو العادة . وبما ان الاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد لا يعرف سوى « قانون العرض والطلب » (٥)، فإنه لا يستطيع ان يستخلص من ذاته أي مبدأ للحد من سيطرة السوق . فالسوق هي المكان الذي تباع ، فيه ، وتشترى ، في الوقت نفسه ، مواد قابلة لاعادة الانتاج بعمل الانسان (كالسيارات والمصانع التي تصنعها) ومواد غير قابلة لاعادة الانتاج سوء اكان ذلك لان الطبيعة لا تقدمها بوفرة (الأرض) أم لانها نتاج عمل غير مقنن (العمل الفني) . تضاف إلى ذلك المواد غير القابلة لاعادة الانتاج ، صناعياً ، أي تلك التي يسيطر على انتاجها احتكار . والتغاير بين كل هذه المواد

ليس ، في نظر عالم الاقتصاد الليبرالي المحدث ، عائقاً في وجه وحدة العلم . بل ان هناك ما هو أفضل : انه لا يرى هذا التغير . لماذا ؟ لانه يكشف قاسماً مشتركاً بين كل هذه « السلع » : انها « مرغوب فيها » وهذا يكفي لنسبة قيمة تبادل اليها . فاذا « اراد الناس القمر » ذات يوم ، كما يقول المثل الشائع ، فلماذا لا يبيع لهم بالجملة أو بالمزق (كما هو الأمر ، من قبل ، بالنسبة لسطح الأرض المجزأ إلى قطع)؟ ان بعض الرجال يرغبون بالمومسات . وتعرفهن تتوقف ، كلياً ، على « قانون » العرض والطلب . والاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد الذي لا يعنى بغير « علاقات التبادل » دون ان يحدد الموضوع التي تنصب عليه هذه العلاقات ، عاجز ، في ذاته ، عن ان يستبعد من السوق القابلة للاتساع بصورة لا متناهية هذه « السلعة » الخاصة . ومن المحتمل ان يرفض معظم علماء الاقتصاد اخذها في الحسبان ، ولكن ذلك سيكون باسم « الاخلاق العامة » و« الاعراف الحسنة » و« الكرامة الانسانية » و« احترام القانون » (في البلدان التي تمنع البغاء) الخ وهي ، كلها ، أشياء واجبة الاحترام ، بالتأكيد ، ولكن عيبها المشترك هو انه ليست لها اية صفة للتدخل في محاكمة اقتصادية .

وسوف اذكر ، أيضاً ، بأن تباين المواد المعروضة والمطلوبة في سوق الليبراليين المحدثين لا يتوقف هنا : فلا تشتري ، في هذه السوق ، منتجات عمل الانسان فقط ، بل يشتري هذا العمل نفسه أيضاً . ومن المؤكد ان اصحابنا علماء الاقتصاد لا يزعمون ان العمل « مرغوب فيه » . ولكنهم يخرجون من هذه الصعوبة بتأكيدهم ان

الأمر يدور حول طلب غير مباشر : فلا يطلب العمل من أجل متعة التشغيل ، بل لانتاثرغب في منتجات العمل .

لقد حدد مجال استقصاء البيولوجيا ، في البدء ، بصورة موسعة ، بوصفه جملة الظواهر الخاصة بالحياة ، لكن النظريات المستقرأة من ملاحظتها سمحت ، بعد ذلك ، بفهم ما يميز مملكة الحي عن مملكة غير الحي . ان كل علم يقدم كذلك ، ولو بعدياً ، تعريف موضوعه . والاقتصاد السياسي هو ، اليوم ، وحده الذي يشد عن القاعدة ، وذلك في صيغته « الحديثة » على الأقل . ان قيمة التبادل تحدّد ، في نظره ، بالمنفعة . والنافع هو ما نحتاج اليه . والحاجة تتغير من بلد إلى بلد آخر ودخل البلد الواحد من عصر إلى آخر بموجب حالة الاعراف التي تقع ، بدورها ، تحت تأثير الافكار والمستيفات والمصالح المسيطرة . والحاجة ، وهي بعيدة عن ان تكون محددة من جانب « الطبيعة البشرية » ، محددة ، في الواقع ، من جانب هذه الجملة المبهمة ، والكلية القوة مع ذلك ، التي تسمى الايديولوجية .

والسبب الاساسي ، أكثر من كل تلك التي عرضتها من قبل ، الذي يبلو لي انه يجعل عودة قريبة إلى نظرية القيمة الموضوعية التي يمكن اعطاؤها صياغة رياضية مضبوطة امراً محتوماً هو ضرورة تحديد مجال البحث بالنسبة لكل علم اقتصادي جدير بهذا الاسم . فالرهان الثقافي يلتقي ، هنا ، بالرهان السياسي الذي هو تنظيم المجتمع . ولا يدور الامر ، فقط ، حول اعادة الاعتبار إلى البحث الاقتصادي لاعطائه الحق بقوام العلم (الذي لن يكسبه ، في نهاية المطاف ، الا باعماله) ، بل ان الامر يدور حول اخراج مجتمعا من الهوة التي يهدده

فيها ، التفسخ في مكانه ، ان « القانون » الذي يحكم المجتمع الاستهلاكي هو ، على وجه الدقة ، ذلك الذي اعاد علماء اقتصاد المدرسة السيكلوجية في نهاية القرن التاسع عشر ، وقد اداروا ظهورهم لمحاولة دافيد ريكاردو البطولية ، تنصيبه سيداً على الاقتصاد السياسي : قانون العرض والطلب الذي يحرر السوق من كل مبدأ ضابط ويعيد ادخال التجار إلى قلب الهيكل نفسه على اعتبار انه يكفي ، بالنسبة اليه ، ان « يطلب » شيء من أجل ان يمكن بيعه .

بقي ان نعرف المنهج الذي سيعاد ، بموجبه ، اعطاء اساس « موضوعي » للقيمة .

ان الماركسية غير مؤهلة ، بسبب عدم قدرتها على تحليل نظرية القيمة - العمل بصورة صحيحة ، لاقتراح المفاهيم التي سيحتاج اليها علماء الاقتصاد المقبولون لاعادة بناء رؤية للمجتمع ستسمح للبشر ، اذا ارادوا ذلك ، بتغييره . والمرور بطريق الماركسية يعني ابدال ايدولوجية بأخرى - تصل ، هي الاخرى ، إلى اقتصاد الحاجة . واذا كنت ، في كل هذا الكتاب ، عارضة بتحليل ريكاردو علماء الاقتصاد الاخر ، فذلك بسبب طابعه النموذجي على صعيد الضبط المنطقي . ولم يكن ذلك من أجل التبشير بعودة إلى المرحلة الطفولية الليبرالية التي كانت مرحلة اوربا والجمهورية الامريكية الفتية في الوقت الذي كان ، فيه ، ريكاردو يلحظ ، فعلاً ، « البديهة » التي تقول ان الطلب يحكم الحياة الاقتصادية .

ومن بين كل الماركسيين المعاصرين يبرز لويس التوسر بروزاً خاصاً بقدرته على كشف الايدولوجية الكامنة تحت غطاء العلم .

وهو يأخذ على الاقتصاد السيامي « البورجوازي » ، بصواب كبير ، عدم قدرته على تعريف موضوعه . وادعاؤه ان له نظرية « وهمي » ، في رأي مؤلفنا ، لان « موضوعه غير موجود في ذاته » . وهو يضيف قائلاً « انه ليس موضوع مفهومه ، أو ان مفهومه هو مفهوم موضوع غير مكافيء » (٦) .

وكان يمكن ان لا يؤخذ شيء على نقد التوسر لو كان يتوجه إلى الاقتصاد السياسي الحديث (« بعد الماركسي ») ، ولكن التوسر يهاجم ، صراحة ، الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي لا يميز ، فيه — وهو خلط مألوف — ريكاردو لا عن سميت ولا عن مالتوس . وهو ينبهنا إلى ان « التصدي لفحص تفصيلي للنظريات الكلاسيكية لا يمكن ان يكون موضع بحث هنا » . وهذا التحفظ لا يبرر اقترافه ، بصدد هذه النظريات ، خطأ تفسيرياً يبطل اطروحة الرئيسية وهي ان الاقتصاد الريكاردى ، على عكس اقتصاد ماركس ، لم يكن ، اولاً وقبل كل شيء ، « بناء نظرياً » . وما سبق ان قلناه يكفي لتحذيرنا من مثل هذا التأكيد . ان ريكاردو يتخذ مفهوم القيمة منطلقاً لمحاكمته ، وهو لا يصل إلى الحديث عن المعطيات القابلة للملاحظة الا بعد ان يكون قد طرح هذا المفهوم . وهو يرى ان « سعر السوق » ، وهو وحده الذي تقع عليه « النظرة والملاحظة المباشرة » ، كما قد يقول التوسر ، غير قابل للتمين كموضوع للعلم طالما هو متروك لعبة العرض والطلب الكيفية لانه يكون غير محدد اذ ذاك . ولا يصبح قابلاً للاستعمال الا منذ ان يتزع إلى التطابق مع « السعر الطبيعي » الذي لا يكون ، قط ، قابلاً للملاحظة المباشرة على اعتبار ان الامر يدور حول مفهوم .

ان جهلاً عميقاً لريكاردو هو ، اذن ، الذي يجعل التوسر يكتب ان « المبدأ الكبير للاقتصاد الكلاسيكي ... هو أن كل واقعة اقتصادية قابلة للقياس » . وهو يضيف ان تلك هي « النقطة الهامة الاولى التي ينصب عليها نقد ماركس » . واذا صدقنا التوسر ، فان « الخطأ الكبير لدى سميت وريكاردو ، في نظر ماركس ، هو انهما ضحيا بتحليل الصورة - القيمة من أجل تأمل كمية القيمة فقط : « ان القيمة ، بوصفها كمية ، تستغرق انتباههما (« رأس المال ») ومن أجل ذلك ، والكلام ما زال لا لتوسر ، فان علماء الاقتصاد المحدثين هم ، فيما يتعلق بهذه النقطة ، في جانب الكلاسيكيين عندما يأخذون على ماركس انتاجه ، في نظريته ، مفاهيم « غير اجرائية » ، اي تستبعد قياس موضوعها : فضل القيمة مثلاً . ولكن هذا المأخذ يتحول ضد اصحابه على اعتبار ان ماركس يسلم بالقياس ويستعمله من أجل « الصور النامية » لفضل القيمة (الربح ، الربح ، الفائدة) . واذا لم يكن فضل القيمة قابلاً للقياس ، فذلك ، بالضبط ، لانه مفهوم صوره القابلة ، هي نفسها ، للقياس . وبالطبع ، فان هذا الاستنتاج البسيط يغير كل شيء » .

انه لا يغير شيئاً على اعتبار ان ريكاردو كان قد أجرى هذا التمييز ، وهو اولي إلى جانب ذلك ، غير خالط ، قط ، مثلاً (٧) بين القيمة (وهي « مفهوم غير اجرائي ») والسعر ، وهو صورة للقيمة قابلة للقياس ، في حين ان ماركس لم يبال بهذا الهاجس الاستيمولوجي عندما مائل مفهوم قيمة التبادل مع الحجم القابل للقياس الذي يشكله رأس المال المالي . والشيء الوحيد الذي يتغير ، اذا قمنا بقراءة نقدية حقاً لكتابي « مبادئ الاقتصاد السياسي » و « رأس

المال « هو المكان الذي يشغله ريكاردو وماركس من حيث الضبط الفكري .

ان ما قد يغرينا في ان نأخذ على ريكاردو هو ، على عكس ما يفكر به التوسر ، انه عكف ، بحصرية مغالية ، على التعريف ولعبة المفاهيم . واراد خلفاؤه ، كرد فعل على ذلك ، ان لا يهتموا الا بالظواهر القابلة للقياس . الا انه سرعان ما انقطع الاقتصاد السياسي عن تعيين هوية الظواهر في ضوء المفاهيم ، وبدأ عهد الابهام .

ويدعي آلتوسر ان ماركس حقق « ثورة نظرية هائلة » بتفسيره الكلاسيكيين . ان ما يتزع الكثير من البلدية من هذه الاطروحة المقدمة بروج جدية كبيرة هو ان مؤلفها يخلط بين الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والاقتصاد السياسي الحديث ذي الطبيعة الاختبارية . فهو يظن انه يستطيع ان يمس الاول عندما يندد بضروب عدم التماسك في الثاني ، في حين انه لم يبق في البناء الحديث القائم على الاساس الركيك لاعمال المدرسة النمسية والراس من البناء الريكاردوي شيء ، ما لم يكن هذا الشيء ظلله الذي يوجه الاتهام للبناء الحديث .

ويستطيع التوسر ، باطمئنان ، بعد ان قام بهذا الخلط ، ان يؤكد لنا ان الاقتصاد السياسي (ايها ؟) هو الضحية اللاشعورية للعبة مرايا ، وانه يتخذ موضوعاً لبحثه ما ليس هو سوى اسقاط الصورة التي يكونها حول هذا الموضوع : « ان كل معارضة ماركس تنصب على هذا الموضوع . على صيغته المزعومة كشيء معطى » : على اعتبار ان ادعاء الاقتصاد السياسي ليس سوى الانعكاس المرآوي لادعاء موضوعه الانعكاس اليه . وهو يستطيع ، أيضاً ، ان يكتب ان « الاقتصاد

السياسي ينسب الوقائع الاقتصادية إلى الحاجات « وانه » ينزع ، اذن ، إلى رد قيمة التبادل إلى قيم استعمال ورد هذه الأخيرة (الثروات اذا استعملنا تعبير الاقتصاد الكلاسيكي) إلى حاجات البشر « (٨) . ان هذه الانتقادات لا تتحمل مناقشة اذا طبقت على الاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد . واذا كانت لا تحسم الجدل ، فذلك لأنها تخطيء موضوعها . ان صاحبها يتظاهر بأنه يجهل ان ريكاردو كتب فصلاً كاملاً في كتابه (الفصل العشرين وعنوانه « القيمة والثروة ، خصائصها المميزة ») يهدف فيه ، على وجه الدقة ، إلى البرهان على ان القيمة غير قابلة للرد « إلى الثروات » و إلى المنفعة التي تستخلص منها . والمنهج العلمي الجديد لقراءة « رأس المال » والذي يحمل عنواناً فرعياً هو : نقد الاقتصاد السياسي « هو ان تعاد . أيضاً ، قراءة الاقتصاد السياسي موضع البحث ، وهو ليس ذلك الذي نما بعد ماركس ، بل ذاك الذي اتخذ ماركس موضوعاً لنقده . ان الفرق بين « مبادئ » ريكاردو (١٠١٠ صفحة) و « رأس المال » (أكثر من ٢٠٠٠ صفحة) هو الفرق بين موجز في الهندسة واطروحة تاريخية ضخمة اضعف اقسامها هو ذاك الذي يشرحون لك فيه : غير هازلين ، « ان الصيغة العامة لرأس المال تكتب (م.س.م) ؛ علماً بان (م) أكبر من م . « (٩) . ولو كان التوسر قد اهتم بالهندسة . اهتمامه بالتاريخ ، فانه لم يكن ليعترف لنفسه بالحق في ان يكتب ، عن الاقتصاد السياسي ، النص التالي الذي لا ينطبق الا على مذهب الليبراليين المحدثين « النفي » ان الحاجة (حاجة الفرد البشري) هي التي تعرف اقتصادي الاقتصاد . فمخطى المجال المتجانس للظواهر الاقتصادية معطى لنا ، اذن : « هذه ال « اذن » زائفة » بوصفه اقتصادياً من جانب هذه

الانثروبولوجيا الصامتة . ولكن هذه الانثروبولوجيا « المعطية » هي ، اذا نظرنا اليها عن كثب ، المعطى المطلق بالمعنى القوي للكلمة ... » . وإليك ، بايجاز ، السببين اللذين لا تقبل ، من أجلهما ، فتنا المواد اللتان يميز ريكاردو بينهما - المواد القابلة لاعادة الانتاج والمواد التادرة - ان ترد إلى بعضهما بعضاً ، على اعتبار ان الاولى ، فقط ، يمكن ان تكون موضوع علم اقتصادي .

١- اذا سلمنا بأن القيمة تنجم عن الندرة ، فاننا نحرم انفسنا من اي معيار موضوعي لتحديد مجال الاقتصاد السياسي . فكل شيء - مهما كانت طبيعته - يمكن ان نعين له سعراً في سوق ذات حدود غير معينة يملك « قيمة » بالنسبة لعالم الاقتصاد الذي لا يعني بغير « علاقات التبادل » . وقد عرف والراس وخلفاؤه ، معاصرونا ، مفهوم القيمة انطلاقاً من تجلياته . فما فائدة امتلاك مفهوم اذن ؟ ان المسار الابستمولوجي الصحيح هو عكس الذي سلكه . وهو يقوم على صنع مفهوم للقيمة يستخدم ، بعد ذلك ، لتعيين حدود السوق ، وهو موضوع بحث الاقتصاد السياسي .

وعلى عكس علماء اقتصاد المدرسة السيكلوجية الذين رأوا كل ما هو مرغوب فيه منلوراً لان يكون سلعة ، فان المدرسة السيكلوجية ، بطرحها العمل منجاً للقيمة ، قد اسيفت على السوق نجانساً بصورة أكثر كلية مما تبين حتى الآن .

وقد كان هناك ما يغري بالاعتقاد بأن التناج المتراكم للعمل ، أو رأس المال ، يشتري « العمل » في السوق ، وذلك كما لو كان هناك مقياس مشترك بين شيئين في تغاير نتاج عمل ما والعمل الذي انتجه (اعتقد اني بينت ذلك) . لكن هذا الشلوذ كان يعود إلى عدم دقة

المفردات وليس إلى النظرية التي لا تشتري وتباع ، بالنسبة إليها ،
سوى منتجات العمل المتراكمة أو غير المتراكمة .

٢ - إذا سلمنا بأن القيمة تنجم عن الندرة ، فإن نظام الاسعار
لا يعود قابلاً للتحديد .

ويعارض علم التحديد هذا التصور الكلاسيكي الذي يرى ،
اولاً ، ان المواد التي تملك قيمة تبادل محددة بموجب نظرية القيمة -
العمل هي ، وحدها ، التي يكون لها سعر مساو ، بصورة تقريبية ،
لكلفتها ، وان الاشياء غير المنتجة بالعمل لا تملك ، ثانياً ، قيمة تبادل
ولا ، بالتالي ، سعراً ، وهو ما يجب ان يفهم بمعنيين : أما ان يكون
السعر ، حسب الحالة ، مساوياً للصفر (الهواء الذي نتنفسه) ، وأما
ان لا يكون له اي حد قابل للتعين (منظر للفت دوفيرمر) . ان
معيار قيمة التبادل يسمح بتحليل الاسعار المتبينة في السوق تحليلاً نقدياً
فعلاً . فاذا لاحظ عالم الاقتصاد ان سعر مبيع محلول ضد الالتهابات
الوعائية « عند الخروج من المصنع » يتجاوز معدل الربح المألوف
كثيراً ، فانه يستطيع ان يحاول اكتشاف أسباب موضوعية (البنية
الاحتكارية للسوق أو شيء آخر) لهذا الربح . ولكن ماذا يكون الامر
بالنسبة لوحدة هولباين ؟ لنفترض ان لوحة الفنان الكبير قد بيعت بنصف
مليون جنيه لدى كريستي في لندن ، اليس تلك واقعة من النوع
نفسه الذي يكون لسعر سيارة أو شامبوان « قابل لاعادة الانتاج » ؟
إنها واقعة ، ولكنها من طبيعة مختلفة ، فسعر السيارة يتطابق ، في
سوق تنافسية ، مع مبدأ تساوي التبادل . أما في سوق اللوحات ، فلا
يعود لهذا المبدأ اي معنى . فاذا اشترت لوحة هولباين بنصف مليون

جنيه ، فذلك لان اي مشتر لم يتقدم في ذلك اليوم . فقيمتها غير محددة .
ويقال عن هذه اللوحة ، بحق ، انه « ليس لها ثمن » حتى لو اقتنيت
بسر مرتفع جداً . ومن المؤكد ان الهواة العارفين قادرين على « تسعير »
اللوحات ، لكن تسعيراتهم لا تدين بأي شيء لحساب موضوعي بل
تنجم عن قدرتهم على الاحساس بحركات الموضة وفهم الوف العوامل
التي تمضي من التأخر إلى الخوف من التضخم الذي يمارس تأثيره ،
في كل لحظة ، على الطلب . ان هذا الاندماح للتعين هو خاصة كل
المواد التي لا تكون منتجات عمل مقنن .

والاقتصاد السياسي ، وهو علم اجتماعي ، لا يقتصر على تعريف
موضوعه ، بل هو يحلله بمعنى ان الاسعار غير قابلة للتحديد الا في
مجتمع منظم بموجب المبادئ التي يضعها ، علماً بأن مبدأ تساوي
التبادل هو أهمها إلى حد بعيد .

الاشتراكية الماركسية تعرف نفسها سلبياً

ما هي النتائج ذات الطابع « السياسي » التي يجب ان تستخلص من
نظرية التبادل ؟ ان الامر لا يدور ، هنا ، حول اقتراح أي شيء يشبه
برنابجا ، ولا حول سحب الاقتصاد السياسي إلى اليمين أو إلى اليسار .
فرغبة المرء في جعل الواقع يتطابق مع نموذجه النظري تتفاوت ، وهو
ما سنحت لي فرصة لفت الانتباه اليه ، بموجب كون المرء تقدمياً أو
محافظاً .

ان التبادل ، بالمعنى المضبوط للكلمة ، لا يمكن ، في نظر الاقتصاد
السياسي ، ان يجري الا بين منتجات عمل مقنن اي قابل للتبادل .

وإذا مضينا بالتطبيقات العملية لهذا التحليل إلى هذه النتائج القصوى فإننا نقصر مجال السوق على المنتجات القابلة لإعادة الانتاج وحدها ، وينبغي ، بطبيعة الحال ، ان نضع بين هذه المنتجات المواد الرأسمالية التي هي منتجات متراكمة للعمل وليس شيئاً آخر ابداً (فليس الانسان ولا الأرض ولا الثروات الطبيعية الخ .. رؤوس اموال) .
والرأسمالية الليبرالية ، في اصفى صورها ، تستبعد كل المواد النادر من السوق .

لقد كان ماركس يندد بالتناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج ، من جهة ، والتملك الخاص لوسائل الانتاج من جهة اخرى .

ان اي تناقض غير موجود قبلياً على اعتبار ان الامر لا يقتصر ، كما رأينا (الفصل الخامس) ، على ان التراكم لا يعيق مبدأ تساوي التبادل ، بل انه ابرز نتائجه . والاشتراكية تعرف نفسها سلبياً بوصفها النظام الذي يستبعد من التبادل اهم فئات منتجات العمل بقدر ما تعرف نفسها بوصفها التملك الجماعي لمواد الانتاج .

وما هو حقيقي ، من وجهة نظر تحليل اقتصادي صحيح ، هو ، بالضبط ، عكس ما يؤكد ماركس . فالطابع « الاجتماعي » للانتاج يضمن امكانية تبادل المنتجات . ومنتجات العمل الفردي هي العصبية على قانون التبادل . وإذا تمسكنا تمسكاً مطلقاً باستعمال لغة الديالكتيكية ، فسوف اقول ان التناقض موجود بين الطابع الفردي للعمل والتملك الخاص للاعمال الفنية ، وذلك لعدم وجود اية قاعدة موضوعية لتعيين قيمة اقتناء هذه الاخيرة . فمن أجل ان يمكن التحقق من علاقة التساوي

التي تميز التبادل ، يجب ان يكون بين التاجين المتبادلين قاسم مشترك هو كون كليهما نتاج عمل معين . وينبغي ، أيضاً ، ان يكون هذا العمل قابلاً للتبادل بين العمال نظرياً على الأقل . وكيف يعين باللعب ، وهو نتاج عمل اجتماعي ، سعر تمثال انتجه عمل لا يمكن لغير المثل ان ينتجه ؟

هل يجب ان نخلص من ذلك إلى انه يجب الاحتفاظ بكلية الاعمال الفنية للمتاحف ؟ ان الاقتصاد السياسي يرى ان القدرة على التزود ، عن طريق المبادلة ، بمادة فريدة من نوعها ، أو غير قابلة ، في كل الاحوال ، لاعادة الانتاج وفق مشيئة المرء ، هي ، دائماً ، امتياز بمعنى ان قانون التبادل لا يبررها . ولكن قانون تساوي التبادل لا يتصل بالتعريف ، بغير ميدان انتاج منتجات العمل وتوزيعها . وهو لا يتصل باستعمال هذه الثروات المنتجة . ومن أجل ذلك لا يكون المجتمع البشري محكوماً بالاقتصاد السياسي فقط . ان عالمنا لا تعود السوق تفتحهم ، فيه ، ميادين ليست ، بصورة مشروعة ، ميادينها ستكون له عيوب اخرى ، بدءاً بكونه كتيباً . ولكني أنا الذي اتجاوز ، هنا ، موضوعي باظهارى « تفضيلاً » يمكن لتفضيل آخر ان يناقضه .

وكذلك ، فان القيمة السلعية للمواد النادرة التي تقدمها الطبيعة ، وفي مقدمتها الذهب ، لا تنجم الا عن تفاعل العرض والطلب . وهناك استثناء هام تشكله الأراضي الزراعية التي لا يتجاوز سعرها ، عامة — ما عدا ما يتعلق بالكروم ذات النوعية العالية وغيرها من المزروعات الخاصة — ، كلفة الاعمال اللازمة لزراعتها . فيدفع ، اذن ، في هذه الحالة ، ثمن نتاج عمل . وذلك هو ما من شأنه ان يبرر ، في

نظر عالم الاقتصاد ، الملكية الفلاحية . ولكن شراء الأراضي الزراعية لإعادة بيعها كأراضي بناء أكثر وعورة فعلاً . فهنا ، أيضاً ، يكون من قبيل المجازفة ان نستخلص وجوب تأمين الأرض ، خلافاً لـ اية سيرورة اخرى ، لان ذلك يقع ضمن منطق الاقتصاد السياسي . فيمكن للملكية الخاصة ان تجدد تيريراً لها ، في العالم الحديث ، في أسباب اخرى ربما كان الرئيسي منها انها تؤمن ، على الرغم من وجود أمثلة تمضي في الاتجاه المعاكس ، أفضل حماية ممكنة ، حالياً ، للبيئة (هل نتخيل ما تكلفه ، للاموال العامة ، اعمال الصيانة التي يجريها ، اليوم ، الملاكون مجاناً ؟) .

لنتوقف بهذه الملاحظات ذات الطبيعة الذاتية بشكل كاف عند هذا الحد لنلفت النظر إلى ان تحفظ هذه النتائج لا تملية الريبة حيال التغيرات المغالية الفجائية للنظام الحقوقي فقط . فحياد الاقتصاد السياسي ، في هذه الميادين ، أكبر مما يبدو للوهلة الاولى . فما من أدنى شك في ان السوق لا تلبي ، في نظره ، ضرورة الاحتاج لا يخضع العرض والطلب لصدف هذا الأخير ، بل تضبط ، على العكس من ذلك ، بقانون القيمة الذي يضمن موضوعية الاسعار . الا انه لا يلي ذلك ان الاقتصاد السياسي « يدين » السوق حيث لا يمكن لهذه الآليات الضابطة ان توجد ، كما هي الحال بالنسبة لكل المواد غير القابلة لاعادة الانتاج . انه يكف ، بكل بساطة ، عن تبريرها « علمياً » والمجتمع حر في اللجوء ، على الرغم من كل شيء ، إلى السوق لضمان توزيع هذه المواد اذا وجد ان طريقة اخرى للتوزيع تكون أكثر مشقة وليست ، في نهاية المطاف ، أكثر عدلاً . فاذا كان على الاقتصاد السياسي ، ليصل إلى قوام العلم ، ان لا يكتفي بأن يكون مجموعة من الوصفات

الاختبارية ، فانه ليس عليه ان « يمنع » سيادة اختبارية ما في تنظيم المجتمعات .

يبقى ان التقدم ، اي السير نحو مزيد من العقلانية ، يقتضي تقليص ميدان الاختبارية تدريجياً . ان موضوعية الاقتصاد السياسي تدعو إلى بناء عالم ثقلى ، فيه ، الحياة الفنية والثقافية ، مبدئياً ، من السوق ، كما كانت الحال في عصور الابداع الكبرى ، وتكون ، فيه الدول ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، مالكة لقسم متزايد من الأرض مع استعدادها لتعميم الصيغ الحقوقية التي يكون من شأنها ان تضمن للأفراد استمتاعاً طويلاً وواعداً بـ « قطعة أرضهم » .

وأخيراً ، فان الاقتصاد السياسي يسلم ، كما رأينا ، بتساوي معدل الربح لتأمين تساوي التبادل . ويمكن للمشروع (راجع الفصل العاشر) ان يستخلص من هذا المقتضى النظري نتائج هامة على مستوى توزيع المداخل تستطيع ، في حدها الأقصى ، ان تؤثر في انتشار ملكية رأس المال تأثيراً عميقاً . لقد قلنا ، قبل قليل ، ان جملة منتجات العمل ، بما فيها أدوات الانتاج ، تنتمي ، مبدئياً ، إلى التبادل . هل يعني ذلك ان الاقتصاد السياسي « يدين » تأميم المشروعات في كل الاحوال ؟ ان كل شيء هنا ، هو من شأن الظروف . فتراكم الارباح الزائدة (ضروب الربح الاحتكارية) لمصلحة الرأسماليين وحدهم هو ضد مبادئ الاقتصاد السياسي . فيمكن للدولة ما ، اذن ، ان تحمل على اتخاذ تدابير رقابة على الشركات التي تتمتع بوضع احتكاري . وأفضل رد ، نظرياً ، هو اعادة انشاء حرية المنافسة كلما كان ذلك ممكناً ، بدلاً من التأميم .

ان الملاحظات السابقة مغالية في صفتها كخطوط عامة ، ولكن هدف هذا الكتاب ليس « اعادة صنع المجتمع » . ان هذا الهدف هو نقد المذهب الاقتصادي السائد والدلالة على الدروب التي يجب ان تسلك لاحلال علم محلها تدريجياً . وبدلاً من ابراز الطابع السلبي للاشتراكية فيما يتصل بنظرية التبادل ، كما فعلت أنا ، كان يمكن لآخرين ان يلحوا ، عكس ذلك ، على كل ما تبديه هذه النظرية من ايجابيات بالنسبة لاشتراكي .

لقد قلت ان الاشتراكية عرفت نفسها سلبياً لأنها ترمي إلى ان تنزع من السوق أدوات الانتاج التي هي منتجات مراكمة للعمل (اذا اخذنا كلمة « رأس مال » بأوسع معانيها ، فان ذلك يعني اعطاء الصفة الاجتماعية لما يقرب من كلية المواد الموجودة) .

ولكن ، الم يكن في امكاني ، اذا تصديت للمسألة من الطرف الاخر ، ان اقول ، أيضاً ، ان نظرية التبادل تبرر ، بدعوتها إلى اصفاء الصفة الاجتماعية على منتجات العمل الفردي كما على جملة المواد الاخرى النادرة ، توسيعاً غير محدود ، تقريباً ، للميدان العام ، وذلك لأن الحدود بين المواد القابلة لاعادة الانتاج والمواد النادرة ليست ، كما نعلم ، محددة تحديداً واضحاً في الممارسة ؟ اذا قدمنا الاشياء بهذه الطريقة ، فان المنتجات ، العائدة لاقتصاد السوق هي التي ستبدو الاستثناء من القاعدة التي تكون ، اذ ذلك ، اصفاء الصفة الاجتماعية . وكل ما في الامر ، اذ ذلك ، هو الاتفاق على فئة المواد التي يجب ان تعطى الصبغة الاجتماعية . وكان ماركس يرى ، على اساس تفسير مغلوطة لنظرية القيمة الموضوعية ، ان هذه المواد هي أدوات الانتاج .

والتفسير الصحيح لهذه النظرية نفسها يقود إلى اعطاء مرمى آخر للاشتراكية : فلا تعود المواد الاجتماعية بالدرجة الاولى الثروات التي ينتجها العمل الاجتماعي ، بل تلك التي لا يستطيع الانسان ان يعيد انتاجها على هواه . اليس ذلك هو الاتجاه الذي تتطور ، ضمنه ، المطامح السياسية للمجتمعات الحديثة؟ ليست الفكرة العامة التي نلقاها في كل مكان تقريباً ، هي انه يجب ان يترك لاقتصاد السوق امر تنمية الصناعة والتجارة والزراعة (مع كل التحفظات التي اشرنا اليها فيما يتعاق بالاسعار الزراعية) اي ، باختصار ، كل ما يفعله أفضل مما تفعله الدولة مع الاحتفاظ لهذه الاخيرة ، اولاً ، بمراقبة كل المواد المرتبطة ، حتى ذلك الحين (تصفيماً) ، بالبيع والشراء - مثال ذلك : « الثروات الطبيعية » أو ، في كل الاحوال ، الرئيسية بينها - وبمهمة تحديد قواعد اخرى غير قاعدة السوق لفعاليات مثل الانتاج الفني والاعلام الجماهيري الخ .. ثانياً ؟

ويبدو لي ، بعد ذلك ، ان تحديد الطابع الايجابي أو السلبي للمذهب أو برنامج عمل ما يجب ان يجري ضمن العلاقة مع المواد الناجمة عن العمل الاجتماعي ، وذلك على اعتبار ان الاقتصاد السياسي قد حدد لنفسه صراحة (مع ريكاردو) ، موضوعاً ومبدأ للبحث هو انتاج هذه المواد وثروتها .

تجميعية السلع في نظر ماركس .

ان الرهان يتجاوز التملك الجماعي - أو الخاص لوسائل الانتاج . فالاشتراكية الماركسية لا ترمي إلى أقل من تحرير الانسان من « قانون القيمة » الذي ليست موضوعيته سوى مظهر زائف . والتنديد بهذا

المظهر الخداع - والمفروض - هو ما قام ماركس ، من أجله ، بـ « نقد الاقتصاد السياسي » .

واطروحة ماركس معروفة : فليست « القوانين الاقتصادية » سوى انعكاس لعلاقات الانتاج اي للعلاقات القائمة بين الذين يستغلون الاخرين والمستغلين (بفتح الغين) . والمتجرون ، في الاقتصاد «الماركسي» ، لا يقيمون علاقات فيما بينهم الا بواسطة السوق التي يجري ، فيها ، تبادل السلع . فالسوق هي ، وحدها ، التي يظهر فيها ، تساوي الاعمال البشرية مع بعضها بعضاً ، ولكن هذا التساوي لا يدرك مباشرة : فهو يظهر على صورة التساوي بين قيم تبادل السلع . وهذا هو ما يسميه ماركس تجميعية السلعة : « ان علاقة اجتماعية محددة بين البشر تتخذ ، هنا ، بالنسبة اليهم ، الصورة الخارقة للعلاقة بين الاشياء » (١٠)

وسوف تفتح الاشتراكية السبيل امام صورة جديدة للانتاج سيقم ، فيها ، البشر ، من جديد ، فيما بينهم ، « علاقات بسيطة وشفافة » اي مباشرة . ان الانتاج السلمي لا يأخذ في حسبانته سوى العمل المجرد - العمل الذي سميناه منذ قليل ، قابلاً للتبادل بين العمال - على اعتبار انه لا يعنى بغير قيمة تبادل الاشياء المصنوعة التي تصبح ، منذ ان تعرض في السوق ، سلعاً . ويجب على السوق ، من أجل المقارنة بين كميات العمل ، ان ترد ، باستمران ، العمل المشخص الذي يتتبع إلى قيمة استعمال الاشياء إلى العمل المجرد ، وهو اتفاق خالص للطاقة تحدد كميته المتفاوتة الكبير حجم قيمة التبادل . ومع ذلك ، وكما يلاحظ ماركس أيضاً ، فان صنع طاولة ليس العمل نفسه الذي يشكله نسج قطعة قماش حتى لو كان الزمن والطاقة المكرسان هاتين المهمتين

مماثلين . ان الهدف الاسمى للثورة هو اعادة تقديم العمل المشخص على العمل المجرد والعودة بقيمة التبادل القهقرى امام قيمة الاستعمال ، وهو ما يقرب الماركسية - كما نلاحظ - من مذهب البتعة (نلقى ، هنا ، الاساس المشترك للنقد الحديث ، نقد ماركس وكذلك نقد والرايس للاقتصاد السياسي . الريكاردى) .

ولا يكفي الانسان ، كي يتحرر من .. « تجمية السلعة » ، ان يعي كون قيمة التبادل تعكس علاقات الانتاج . وقد كتب ماركس يقول : « اذا كان الاكتشاف العلمي للاساس الموضوعي لقيمة التبادل علانية على عصر في تاريخ نمو البشرية فانه لا يبدد ، ابداً ، الابهام الذي يظهر الطابع الاجتماعي للعمل بوصفه طابعاً للاشياء ، للمنتجات نفسها » . ان هذا النقد المؤثر الذي يبلى مجدداً للجدل في البرهنة التي كان يمكن ، فيها ، ان يظن منتهياً يقسم حجتين متكاملتين .

لقد رددنا ، من قبل ، في مجرى هذا الكتاب ، على الحجة الاولى . ان ماركس يؤكد لنا ان قيمة التبادل تعبر عن علاقة اجتماعية خاصة بالانتاج السلمي . وهذا الكلام غير مقبول الا اذا كانت النظرية الماركسية لفضل القيمة صحيحة . الا ان نظرية القيمة العمل المفسرة تفسيراً صحيحاً سمحت لنا بالتحقق من كون التبادل قائماً ، حقاً ، على علاقة مساواة . فالتبادل لا يتضمن اذن ، في مبدئه ، اي تشويه في علاقات الانتاج . وماركس هو الذي يقع في تجمية السلعة عندما ينسب « ماهية » الى القيمة . ان القيمة ليست العمل في نظر ريكاردو (وهو يكتب : كما نذكر ، انها ، مختلفة اختلافاً جوهرياً) . انها

متناسبة معه . وينجم عن ذلك ان العمل يقع خارج السوق . فإين هو تجسيد العلاقات البشرية ؟

والحجة الاخرى التي يستند اليها نقد ماركس هي ان الانتاج السلعي أو الرأسمالي يسبق ، بتقديمه ، الاطراد على العمل : « ان هذا التجريد بصورة عامة ليس ، فقط ، النتيجة العقلية لكلية مشخصة من الاعمال . فاللامبالاة حيال العمل الخاص يقابل شكلاً من اشكال المجتمع ينتقل ، فيه ، الافراد ، بسهولة من عمل إلى آخر ويبدو لهم النوع المحدد للعمل ، فيه ، طارئاً ، وبالتالي لا قيمة له » . لا يمكننا هنا ، كما يترأى لي ، ان نأخذ على ماركس (١١) انه لم ير اتجاه تطور الرأسمالية الحديثة . فاتها لواقعة كون الحركية المتزايدة للعمل التي يطلبها تسارع التبادلات تفترض امكانية تبادل العمل بين العمال التي تستند اليها النظرية الكلاسيكية للقيمة والتي يرى ، فيها ، ماركس صورة اخرى لضبعة الانسان من جراء الانتاج السلعي . بقي ان نعرف ما اذا كانت امكانية التغير المطلقة بالنسبة للعمال التي قد تكون النقطة القصوى للتطور تعبر عن نوع من ازدياد « الانتاج السلعي » للانسان ؟ ليست امكانية التغير هذه التي تتضمن كون العامل الماهر جداً يستطيع ان يحل محل المهندس ، وكون المهندس يستطيع ان يحل محل العامل عن طريق فترة تكيف قصيرة ليست هذه الامكانية ، على طريقتها ، علامة على الكرامة المطلقة للعمل المحتواة في العمل المجرد والتي يمكن ، بموجبها ، ان ترد الجهود البشرية إلى بعضها بعضاً مهما كانت نقطة تطبيقها ، فنصور خاسوب أو زراعة بطاطا ؟

ان ماركس الذي ينصرف عن التقليد الريكاردي الذي يقيم النظام

الاقتصادي على ديناميكية العرض ، اي على العمل يحدد لنظامه الهدف التالي : « لكل حسب حاجته » . ولكن الحاجات غير محدودة ولا محددة واقامة اقتصاد على الحاجة يعني تأخير البرهة التي ستسود ، فيها ، الوفرة إلى الأبد (١٢) . اما اقامته على العمل ، فهي تعني دعوة المجتمع إلى ضبط الطلب بالعرض . ولكن هذا العرض سيزيد باستمرار لان ضروب تقدم انتاجية العمل تخفض تكاليف كل المواد والخدمات الشائعة باستمرار . وبعبارة اخرى ، فالسبيل المعاكس للسبيل الذي سلكه ماركس - والمجتمع الحديث على اثره - هو الذي يمكن ان نأمل الوصول ، به ، إلى مجتمع سوف يستشعر على انه مجتمع وفرة . والامر يدور ، في نهاية المطاف ، حول مسألة تنوير . فلاحدا لما نرغب فيه ، في حين ان هناك ، دائماً ، حداً ، لما يمكن ان يعرض . ومن أجل ذلك يكون من الاسهل الاكتفاء بما هو معروض اذا فكرنا في العمل الذي يقتضيه بدلاً من التفكير في الحاجات التي نحسها . ذلك هو رد الاقتصاد السياسي الموضوعي على ذاتية الحاجات .

صحيح ان اعلى صور العمل هي العمل غير القابل للتبادل بين العمال لانه يؤكد طابعه الشخصي . وصحيح ، أيضاً ، ان الاقتصاد السياسي يقدم مخطط تنظيم لمجتمع بتعاطي ، فيه ، البشر ، باغليتهم الساحقة ، اعبالاً لا شخصية . ولكن هذا التقنين للعمل يزيد انتاجيته زيادة كبيرة ، واذا لم يعرقل المسيرة التسابق الذي لا يكل على الحاجات - الذي يحاول الاقتصاد السياسي ، بحكمة ، ان يسيطر عليه باعطاء الاولوية للعرض - ، فاننا نستطيع ان نأمل في تحرير البشر من ضرورة تكريس معظم وقتهم للعمل الاجتماعي من أجل اعطاء مزيد من الوقت للعمل الشخصي أو لاية فعالية اخرى .

وسوف لاحظ ، أيضاً ، ان الاقتصاد السياسي الموضوعي يولد نفيه الخاص ، ولكنه يفعل ذلك بطريقة مختلفة جداً عن تلك التي نحيلها ماركس . ففي المجتمع القائم على اولوية الطلب ، تؤدي روح التنافس التي طالما كانت موضع امتداح إلى تسوية الازدهان والافواق . وهذا يعود إلى التحريض المستمر على « الاستهلاك » .

أما في المجتمع الأكثر تطابقاً مع النموذج الكلاسيكي ، فإن روح التنافس ستلغ كل منتج إلى عرض افضل انتاجه (سلعة أو خدمة) . وسوف يكون الحافز تحسين امكانياته الخاصة وليس تقليد الاخرين . وبعبارة اخرى ، فإن النظام سيقود كل عارض إلى اقتراح نتائج عمل سينزع إلى ان يصبح « خاصاً » . فالاقتصاد السياسي الموضوعي يدعو ، من حيث منطق النظام الذي ينشئه ، المنتجين ، باستمرار ، إلى الخروج من الميدان المقتن للقيمة — العمل من أجل نشر فعاليتهم إلى ما وراء « الاقتصادي » وكل ذلك ليس على القدر من الطوباوية الذي يظن للوهلة الاولى . فما يميز اقتصاداً قائماً على العرض اعمق التمييز هو الوعي المهني الذي يولده لدى كل من المشاركين فيه . وما هو الوعي المهني ان لم يكن انتصار « العمل المشخص » على « العمل المجرد » ؟ ان الاقتصاد السياسي يحتوي ، في ذاته ، على بلرة يجاوزه . لقد كان ماركس يرى انه يجب قلبه لتحرير الانسان من العبودية التي يضعه فيها . والواقع هو ان دفع تطبيق قوانينه إلى الحد الاقصى هو الذي نستطيع ، به ، ان نأمل في التحرر منه .

ان هذه النقطة الدقيقة التي يفلت ، منها ، العمل من الاطراد الذي تفرضه عليه السوق هي التي يتدلع ، عندها ، التناقض الذي

يفني كل نظام اقتصادي قائم على تلبية الحاجات سواء اكان من وحي
ماركسي أم ليبرالي جديد : ففي مثل هذا النظام لا يمكن للحاجات
ان تلبي حقاً . ويكفي ، كي نفهم هذه المفارقة فهما افضل ، ان نتصور
الزوج : المنتج - المستهلك بوصفه مكوناً من الرجل الذي يبيع وجبة
الطعام والرجل الذي يأكلها . والوجبة تكون جيدة ، بل ممتازة ، اذا
قام الطاهي بعمله بنشاط دون ان يتساعل عن الاذواق المقرضة لزيونه
(انه ، وهو الطاهي ، الذي يجب ان يشكل هذا اللوق) وسوف تكون
الوجبة عجفاء اذا قسم الطاهي اصنافاً مقابلة للفكرة التي كونها - ولو
كان ذلك بعد « دراسة للسوق (١٢) » ، - عن البروفيل المتوسط
لزبائنه . وبعبارة اخرى ، يتحسن ما يقدم إلى الرجل الجالس إلى
المائدة بقدر ما يجري تصور النظام الاقتصادي بموجب ذوق من هو
في المطبخ .

وقد يدهش القارئ من كوني اوجه هذا النقد ، في الوقت نفسه ،
إلى مجتمع الاستهلاك وإلى الماركسية لان كل واحد يعرف ان هذه
الانخيرة ، حتى لو كانت تتادي بتلبية حاجات الانسان ، لم تكن ،
عملياً ، عند مستوى طموحاتها . الا تشبه البلدان « الاشتراكية »
مجتمعاً متقشفاً للمتجبن أكثر مما تشبه حلقة مستهلكين ؟ الا ان المجتمعات
الاشتراكية قائمة ، بطريقتها ، على الحاجة أكثر مما هي قائمة على العمل
بقدر ما تكون اعادة توزيع المداخل اوسع مدى ، فيها ، مما هو عليه
الامر خارجها . وعلى العكس من ذلك ، فان كل اصلاح اقتصادي
فاجح يقوم ، كما رأينا في المجر ، على العودة إلى مبدأ « لكل حسب
عمله » (١٣) . أما فيما يتعلق بالوعي المهني الذي تحدثت عنه منذ

قليل ، فهو يتزع إلى الزوال في البلدان الاشتراكية كما في البلدان التي تسودها طرائق مجتمع الاستهلاك .

والسبب العميق هو نفسه ، بالضغط ، في الحالتين : فليست للعمل المشخص اية فرصة في ان يستعيد - بصورة متواضعة على كل حال - حقوقه على العمل المجرد الا في مجتمع يؤلف فيه التباري بين المنتجين المحرك الاسمى . والبلدان التي تقرب أكثر الاقتراب من هذا النموذج في هذا العالم الحديث ، والتي تحمل ، بالتالي ، مستقبل الرأسمالية الليبرالية هي ، دون شك ، بلدان الشرق الاقصى .

واخيراً ، فسوف اضيف ، كي اعود إلى النظرية الماركسية لعلاقات الانتاج في المجتمع الرأسمالي ، ان أكبر اعتراض على هذه النظرية هو ... الحل الذي يبشر به ماركس لتحرير البشرية من « تهمية السلعة » فهو يكتب مايلي : (١٤) .

« ... ولنتصور ، اخيراً ، اجتماعاً لرجال احرار يشتغلون بوسائل انتاج مشتركة وينفقون ، بموجب خطة متفق عليها ، قواهم الفردية العديدة كقوة واحدة للعمل الاجتماعي . ان كل ما قلناه عن عمل روبنسون يتجدد هنا ، ولكن بصورة اجتماعية ، لا فردية . لقد كانت كل منتجات روبنسون نتاجه الفردي والحصري ، وبالتالي اشياء ذات منفعة مباشرة له . أما النتائج الكلي للعمال المتحدين ، فهو نتاج اجتماعي . ان قسماً من هذا النتاج يستخدم ، من جديد ، كوسيلة انتاج ويبقى اجتماعياً ، ولكن القسم الاخر يجب ان يستهلك ويجب ، بالتالي ، ان يوزع بين الجميع » .

لندع جانباً فكرة « الاجتماع الحر بين الرجال » التي تفري ،

دائماً ، بطرح السؤال التالي : ما الذي يصير اليه الذين يرفضون ، الاشتراك بصورة حرة ؟ فاذا تم التنسيق حول الخطة ، فسوف تكون هذه الاخيرة ، كما كتب ماركس ، نتيجة سلسلة من التسويات (الا اذا افترضنا ان الجميع يريدون الشيء نفسه في الوقت نفسه) ، واذا كانت خطة حقاً ، فسوف تكون لها قوة تنفيذية . وهذا يعني اننا سوف تلقى ، على صورة اخرى ، صلات التبعية الحقوقية نفسها التي كانت تتضمنها كل الانظمة الاقتصادية السابقة لتعميم التبادل .

ان ذاتية المتبادلين الذين لا حصر لهم تجدد ، في سوق تعمل ضمن شروط جيدة ، من جانب موضوعية كلفة الانتاج . من الذي سيكون ، داخل المجلس الذي تنسق فيه الخطة ، حارس موضوعية اللوق ؟ ان ماركس الذي تكون قيمة الاشياء بالنسبة اليه ، كما رأينا ، معطى سابقاً لوجود تداول السلع لا يبالي بذلك . كيف يجري التوفيق ، ضمن اجهزة مناقشة الخطة ، بين مختلف الذاتيات ، وكيف تمنع بعضها من فرض ارادتها على الاخرى ؟ لقد كتب رونيي دومون ، في مجلة الاكسبريس منذ سنوات ، ان « النظام الكوبي أصبح مونولوجا لفيديل كاسترو » . ان هذه النتيجة الشوهاء للثورة ليست حادثاً عارضاً ، بل هي محتواة ، على صورة بلرة ، في الفكر الماركسي ، وهو ذاتي لانه اجباري ، واجباري لانه ذاتي .

• • •

هوامش الفصل الثاني عشر

- ١ - المطلوب صحيح : فإذا تجاوز العرض الطلب كانت القيمة صميغة . وفي هذه الحالة يمكن اعطاء إشارة سالبة للتجارة .
- ٢ - مع أخذ آلية تبادل رأس المال بعين الاعتبار .
- ٣ - المنشور في نيويورك عام ١٩٤٤ .
- ٤ - المساواة أوضح أيضاً إذا قارنا عدم ميل التناقص إلى الحجم بعدم ميل الصياد ، كذلك ، إلى السلمك .
- ٥ - أن الصياغة تكون ، أحياناً ، أشد حلقاً لدى أفضل مطلقي الليبرالية الجديدة . فقد كتب ريمون آرون إن « الاقتصاد السياسي الحديث يصرف اهتمامه من « جوهر » القيمة من أجل لا معنى بغير علاقات التبادل » (من عائلة مقدسة إلى أخرى ، مؤلف سبق الاستشهاد به) . . ولنتلاحظ أن ريمون آرون يرجع ، حين يلجأ إلى نظرية القيمة - العمل ، إلى التفسير الماركسي لهذه النظرية . ويكفيه ، إذ ذاك ، ليسقط صلاحيتها ، إن يتحدث من « جوهر » القيمة . ولكننا رأينا أن النظرية الحقيقية للقيمة - العمل ترفض ، صراحة ، عائلة « كم العمل » بجوهر .
- ٦ - قراءة رأس المال ، مؤلف سبق الاستشهاد به .
- ٧ - يمكن أن نضاهب الامثلة .
- ٨ - قراءة رأس المال ، الجزء الثاني .
- ٩ - كان جول دونار يقول تقريباً ، أن الكاتب الكبير هو كاتب يكتب كثيراً ، وهو قول أعق بكثير ، دون شك ، مما قد يبدو لنا في البداية . وقد نجد ما يفرقنا في أن تفكر فيما يتعلق بماركس أنه كان كثيراً لهذا السبب .
- ١٠ - رأس المال ، الكتاب الأول ، الفصل الأول ، القسم السادس .
- ١١ - كما فعل ريمون آرون في كتابه « الأسرة المقدمة » الذي استشهد ، فيه ، بهذا النص .

١٢ - لا يدور الامر حول اداة دراسات السوق وتقنيات التسويق التي سبق ان اشرت إلى طابعها المفيد ، بل الضروري ، لضمان الاتجاه المناسب للجهاز الانتاج . والفساد يبدأ منذ ان يراد احلال شعور المستهلك محل الابداع الخاص بالمنتج . فالمستهلك لا يعرف نوع السيارة التي يناسبه أكثر مما يعرف الجمهور ، سلفاً ، ما هو الرسم الحديث . ان الرسام هو الذي يخترع فن عصره والمنتج - بصورة أكثر تواضعاً - هو الذي يخترع السيارة الحرة بأن تلبى حاجات السائقين .

١٣ - هل يجب ان ندقق في ان كل نظام اقتصادي حي ناجم عن موازنة بين مبدئي « لكل حسب عمله » و « لكل حسب حاجاته » كل ما في الامر هو ان نعرف أي المبدئين وضع في المقدمة كأساس للتنظيم الاجتماعي .

١٤ - رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، ص ١٣٣ من الترجمة العربية .

• • •

الفصل الثالث عشر

افضل نظام نقدي

للتخلص من الذهب

يوثق التصور السيكولوجي للقيمة صورة اخرى لتعمية السلعة يقدمه الذهب أكثر تجسّداتها استقراراً عبر القرون . ان أكثر السلع قيمة هي ، بموجب هذا التصور ، أكثر ما يرغب ، فيه ، من سلع في السوق : وبما ان « العلم » الاقتصادي يمتنع عن تحليل اسباب هذه الرغبة ، فمن الظلم اتهام الاقتصاد السياسي بتبرير الحب الدنيء للذهب : ولكنه لا يتضمن ، في ذاته ، اي مبدأ خليق بانزال « المعدن الثمين » عن عرشه .

كيف نجعل من الذهب سلعة كالسلع الاخرى ؟

توصل خصوم العيار الذهبي إلى غاياتهم مع الالغاء الذي تم في آذار ١٩٦٨ لـ « محور الذهب » المؤلف من المصارف المركزية الرئيسية للعالم الغربي والذي كانت مهمته التدخل في سوق المعدن الاصفر الحرة للمحافظة على سعره ضمن حدين ضيقين (بين حد ادنى قدره ٣٤,٨٠ دولاراً وللارنصة وحد اعلى يساوي ٣٥,٢٠ دولاراً) . وقد قالوا ان الذهب يجب ان يصبح « سلعة مثل اية سلعة اخرى » ، وهو ما يعني في اذهانهم ، سلعة يحدد سعرها بصورة حرة في السوق حسب « قانون »

العرض والطلب : الا ان الذهب هو ، بسبب ظروف انتاجه والعوامل الرئيسية التي تؤثر في طلبه ، نموذج السلعة التي يضعف ، فيها ، احتمال ان نرى سعرها السوقى يضبط على « السعر الضرورى » المساوي لكلفة الانتاج . لماذا ؟ لان صناعة الذهب تبدي الخصائص المشتركة بين كل الصناعات الاستخراجية ، وبين كل الفعاليات المتجهة ، كالزراعة ، نحو استثمار الثروات الطبيعية ، بصورة اعم ، مضاعفة مائة مرة : فالانتاج لا يتكيف ، الا متأخراً ، مع نداءات الطلب لمجرد ان يعرف هذا الاخير تدبذبات كبيرة .

ان المناجم القابلة للاستثمار ، في حالة الذهب ، قليلة العدد نسبياً ، وكلفة الاستثمارات مرتفعة جداً ، في حين ان طلب المضاربة غير محدود عملياً ، وذلك لعدة اسباب هذه اهمها : ان الذهب غير قابل للتهديم ويشغل مكاناً صغيراً (سبب مزدوج لتسهيل تخزينه) . والذهب غير نافع ، أو غير نافع تقريباً ، وهو بذلك ، سلعة تختلط قيمة استعمالها (تقريباً) بقيمة تبادلها . وتستحق هذه النقطة الاخيرة ان نتوقف عندها لانها تفسر لماذا سيكون من المستحيل إلى الابد ، دون شك ، التخليص من الذهب كلياً ، كأداة دفع رسمية أو غير رسمية . فيمكن ان نفكر ، بسبب وجود الذهب بكمية ضعيفة ، انه سيوجد ، دائماً ، ما يكفي من الناس الراغبين في امتلاكه وانه لن يكون من الصعب بالتالي ، مبادله . ونظراً لكونه ، في ذاته ، قليل المنفعة أو غير نافع بالمرّة ، فان منفعة الرئيسية تقوم على امكانية تحويله إلى اية مادة اخرى . وهكذا ، فان امتلاك اقل السلع حركة لا يجلب اي اشباع مباشر ، ولكن هذه السلعة حبل بكل الامكانيات ، يزيد في ذلك كونها تتحدى الزمن .

ان الذهب ، بالنسبة للاقتصاد السياسي الموضوعي كما ارمى ريكاردو قواعده ، هو ، كذلك ، «سلعة كأية سلعة اخرى » ولكن المسألة محلولة في العمق . فكونه سلعة كأية سلعة اخرى يعني ، بالنسبة للنظرية الكلاسيكية ، ان قيمته تابعة ، حصراً ، لكلفة انتاجه . فالإهام المرتبط بالمعدن « الاسطوري » مستبعد ، على هذا النحو ، من اساسه : فقيمة الذهب ناجمة عن المبدأ نفسه الذي تنجم عنه قيمة الحديد المبتذل وقيمة الدراجة أو العلكة . إنها محدودة ، في نهاية المطاف ، بزمان العمل الضروري لاستخراجه وتصفيته . ولكن ، بأية وسيلة تحقق هذا الثروة النظرية في الواقع ؟ كيف تنصرف ليكف امتلاك الذهب عن ان يكون « مرغوباً فيه » لذاته ؟ وهناك طريقة اخرى لطرح هذا السؤال هي التساؤل عن كيفية التصرف كي نسحب من الذهب ، في نظام المبادلات العام ، صفة « المادة النادرة » - اي ، ونحن نذكر بذلك ، صفة المادة التي تتوقف قيمتها ، حصراً ، على « نزوة الطلب نظراً لعدم قدرة المنتجين على احكام سريع ومستمر للعرض على طلب خاضع لهابات لها فجائيتها الخاصة .

ما هو المعيار الذهبي .

اذا فكرنا في الامر دون رأي مسبق ، فسوف نرى ان المعيار الذهبي يقدم ، في مبدئه ، أكثر ما يمكن تصوره من الاجابات عقلانية عن هذا السؤال (بما ان النظام النقدي ، باتجاهه ، من طبيعة اختبارية ، فانه لا يمكن ان يكون ، قط ، عقلانياً كلياً) . وما هو النظام النقدي المضبوط بالمعيار الذهبي ؟ ليس من غير المجدي ان نذكر بتعريفه في عصر يسوده إبهام كبير في الاذهان بهذا الصدد ويكون ، فيه ، من قبيل

تسجيل واقعة ان نؤكد ان مفاوضات الاصلاح النقدي لا يعرفون ، باستثناءات قليلة ، ما هو الهدف الواقعي لمناقشتهم . ان هذا التعريف هو التالي : يكون النظام النقدي محكوماً بالمعيار الذهبي عندما يحافظ ، باستمرار ، على معادلة الوحدة النقدية — فرنك أو دولار أو جنيه استرليني الخ ... — لوزن معين من الذهب (يحدد اصطلاحاً ، في معظم الاحوال ، بموجب امر واقع موجود منذ بعض الوقت) . ويجب ان يكون مائلاً في ذهننا كيف جرت الامور تاريخياً : اودع تاجر أو فرد بسيط الذهب الذي يملكه في مصرف اعطاه ، لقاءه ، شهادة . وهذه الشهادة كانت ، بداهة ، تعطي الحق باسترداد الكمية نفسها من الذهب . فأصل النظام يقوم ، اذن ، على التخلص فيزيائياً من الذهب للحصول ، بدلاً عنه ، على وصل قابل للتجار به واسهل تداولاً . فنحن ، هنا ، عند نقض التميمية . واضيف إلى ذلك انه كان يمكن للسلعة المعيارية ان تكون شيئاً آخر غير المعدن الاصفر شريطة ان يكون لهذه السلعة الاخرى ، على الاقل ، بعض الخصائص التي تفسر لماذا انتهى الذهب إلى فرض نفسه عبر الزمن — التاريخ يعادل في ذكائه خبراء لجنة العشرين (١) على الاقل — كمعيار . ان احدى هذه الصفات هي تلك التي اتينا على الاشارة اليها : الانعدام التام أو التقريبي للمنفعة المتضمنة فيه . وهذا هو الشرط الوحيد الذي نستطيع ، ضمنه ، ان نأمل في ان يحدد عرض السلعة المعيارية وطلبها باسباب من مستوى نقدي بصورة رئيسية . فلو اختير النحاس ، مثلاً ، كمعيار فان النظام سيضطرب ، باستمرار ، بسبب التذبذبات في الطلب الصادر عن الصناعات التي تستعمل هذا المعدن . ولو امتصت الاستعمالات الصناعية للذهب نصيباً ملحوظاً من الانتاج — وهو ما ليس عليه الحال

بعد على الرغم مما تؤكدُه دعاية مغرضة - لكف عن ان يكون معياراً جيداً .

ما الوسيلة التي يضمن ، بها ، تعادل الوحدة النقدية مع وزن الذهب الذي يقابله ، التعادل بين دولار وقيمة ٨٨٨ ميلغرام من الذهب الصافي مثلاً (٢) ؟ اليكم الالية في خطوطها العريضة .

يقدر نظام الاحتياطي الاتحادي (٣) كلفة النقل والتأمين الخ ... لاستيراد ذهب (٤) أو ارساله إلى الخارج بواحد بالمائة . وبالتالي ، فانه يحدد سعر شراء ٨٨٨ ميلغرام من الذهب بـ ٠,٩٩ دولار وسعر مبيعها بـ ١,٠١ دولار تقريباً (٥) . ان قيمة الوحدة النقدية مستحوّل ضمن هذين الحدين المسميين «النقطتين الذهبيتين» . فاذا كانت قيمة الدولار تنزع إلى الارتفاع بالنسبة للذهب ، فانه يكون مجزئاً لمنتجي الذهب أو مالكيه ان يتخلوا عن كميات منه للاحتياطي الاتحادي الذي يؤلف سعر شرائه القاع الذي لا يمكن ان تهبط إلى ما دونه اسعار الذهب . وعلى العكس من ذلك . اذا مالت قيمة الدولار إلى الهبوط بالنسبة للذهب ، فسوف تأتي برهة يكون ، فيها ، من الاربع ان يطلب إلى الاحتياطي الاتحادي تحويل الذهب إلى دولارات على اعتبار ان سعر مبيع الاحتياطي الاتحادي يحدد السقف الذي لا يمكن لاسعار الذهب ان ترتفع عنه بصورة قابلة للاستمرار في السوق . وهذه الالية هي آلية ضبط ذاتي من حيث ان شراء الذهب يترجم باصدار دولارات اضافية على اعتبار ان هذه الزيادة للتداول النقدي توقف ارتفاع الدولار . وعلى العكس من ذلك ، فان بيع الذهب ينتج تقلصاً في التداول يؤدي إلى وقف هبوط قيمة الدولار .

ولكن اجدر نتيجة لهذه الالية بالملاحظة ، اذا تركت تلعب دورها ، هي الحد من سعة صفقات الذهب إلى الدرجة القصوى . فالتأكد من ان تحويلات قيمة الوحدة النقدية بالنسبة للمعيار الذهبي ستحتوى ضمن حدود ضيقة بفضل ضبط دائم للاصدار يحرد المضاربة على المعدن الاصفر كل اهمية عملياً . وهذه المضاربة لم تعد سوى شأن بعض البيوتات المتخصصة التي تكون ارباحها المحسوبة بنسبة مئوية من رقم الاعمال ضعيفة جداً (كما في تجارة القطن في فترة الهدوء) والتي تراهن ، نوعاً ما ، بأبرع الصور ، على المصرف المركزي الذي تكون سياسة الاصدار لديه ، في معظم الاحوال ، غير قابلة للتنبؤ بها (الا عندما تلاصق اسعار الذهب في السوق السقف والقاع ، وهو ما يحدث نادراً) . ففي الحد الأدنى ، يعرض المضاربون الافراد كلياً عن سوق تكون امكانيات الربح ، فيها ، على هذه الضائكة وذلك الضلب . والمصارف المركزية هي وحدها ، عملياً ، التي تتدخل في الشراء والبيع . وعند ذلك يظهر المنطق العميق للنظام : بما ان حاجات النظام النقدي إلى سيولات جديدة لا تتحول الا ضمن حدود ضيقة ، فان انتاج الذهب قادر ، بسهولة ، على التكيف مع طلب صادر ، بصورة رئيسية ، عن مصارف اصدار .

وبما ان الثروة مدلول نسبي بصورة بارزة ، فان الذهب يكف ، للسبب نفسه ، عن ان يكون نادراً . فآلية المعيار الذهبي هي ، نوعاً ما ، تنهيج آليات ضبط الاسعار التي تجري محاولة تشغيلها بالنسبة للحبوب ومنتجات الزراعة الاخرى مع وجود هذا الفرق الهام الذي هو ان التثبيت الدائم لاسعار الذهب تؤدي ، نظراً لعدم كونه مادة نافعة ،

إلى تثبيت قسم من الطلب الامكاني (وانا لا اتحدث، هنا ، عن المهوسين بالمعدن الاصفر الذين ما زالوا ، للأسف ، عديدين في فرنسا) .

والخلاصة هي ان المعيار الذهبي لا يمكن ان يعمل الا في البلدان التي لا يكون ، فيها ، الميل المتطرف للذهب على ما يكفي من القوة لافشال الدوافع العقلانية إلى عدم امتلاكه . والتحقق التجريبي ، نوعاً ما ، من هذا التفسير يقدمه التاريخ. فقد جرى تبني المعيار الذهبي، أولاً، من جانب الشعب الانكليزي الذي لم يهتم ، قط ، كثيراً بالذهب . وفي الهند والصين حيث ينتشر الميل إلى الذهب أكبر الانتشار ، لم يكن هناك ، قط ، معيار ذهبي (تبنته الصين متأخرة - عام ١٩٣١ - لبضع سنوات ملموغة ، أيضاً ، بكوارث مروعة ناجمة عن التقلص بسبب تصدير الفضة التي استخدمت ، حتى ذلك الوقت ، معياراً) . أما في فرنسا ، فان تبني المعيار الذهبي ترجم ، على عكس ما جرى في بريطانيا ، إلى تعقيم ما للموارد لان مؤسسة الاصدار كانت ملزمة بالاحتفاظ باحتياطي معدني من مقدار غير مبرر خوفاً من ان يترتب عليها تلبية طلبات تسديد مفاجئة من جانب جمهور مصاب اصابة خاصة بوسواس الذهب .

تخطيء اذا اعتقدنا ان المخطط المعروض اعلاه في خطوطه الكبرى يردنا نصف قرن إلى الوراء وانه غريب عن التاريخ النقدي لزماننا . فقد استعملت آلية المعيار الذهبي - الآلية فقط وليس الجوهر - تقنياً ، في قسم كبير منها مع خلق محور الذهب عام ١٩٦٢ ، وذلك على نطاق أكبر بكثير مما كانت عليه في القرن التاسع عشر (عمل محور الذهب حتى آذار ١٩٦٨) . وقد كانت المصارف المركزية للبلدان الرئيسية

تشتري وتبيع ، بواسطة محور الذهب ، في السوق الحرة للذهب من أجل ان تحافظ على اسعاره بين ٣٤,٨٠ و ٣٥,٢٠ دولاراً للاونصة . وبعبارة اخرى ، كان الدولار (والعملات الاخرى للبلدان الاعضاء في المحور عن طريقه) قابلاً للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت بالنسبة للأفراد . الا ان المشترين الافراد كانوا ما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٥ ، وهي فترة تتصف باستقرار كبير في سعر شراء الدولار وبتوطد ملحوظ لعملات بلدان السوق الاوروبية المشتركة (ومنها الفرنك الفرنسي) ، قليلي الاهتمام بالذهب طبقاً للمخطط الذي اتيت على وصفه . والنتيجة هي ان عمليات المحور انتهت ، اجمالاً ، إلى اقتناء خالص للذهب من جانب المصارف المركزية التي كانت اعضاء فيه . وقد انقلب الوضع ، منذ عام ١٩٦٥ ، على اعتبار ان المتاجرين الافراد قدروا (وقد اثبتت الاحداث التالية صواب حكمهم) انه سيكون من شأن التضخم الممارس في الولايات المتحدة وغيرها ان يهبط بقيمة العملات بالنسبة للذهب — وهو هبوط في القيمة ترجم ، تقنياً ، إلى ارتفاع في القيمة الاسمية للذهب (أو في سعره) معبراً عنها في هذه العملات .

واذا كانت آليات المعيار الذهبي قد استعيدت ، جزئياً ، على صورة أكثر حداثة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٨ — وهي فترة تتصف ، فضلاً عن ذلك ، بعودة إلى التبادل الحر وبداية توحيد اقتصادي لاوروبا — ، فمن البديهي ان هذه الاستعادة شكلية أكثر منها واقعية . وليس من غير المجدي ان نساءل عن السبب . وسوف تكون تلك فرصة لنلاحظ ان انخفاض دور الذهب يترجم تقهقراً هائلاً في العقلانية النقدية وفي العقلانية الاقتصادية وراءها ، وليس نقد ما في هذه العقلانية:

ان العقلانية النقدية لا توجد في حيز تذبذبات قيمة الوحدة النقدية بين حدين ضيقين تعينهما التقطتان الذهبيتان . ان لدينا ، هنا ، الوسيلة التي يتم بواسطتها الحصول على الغاية التي تقوم على الاحتفاظ بصلة عضوية بين سلم الاسعار الفعلية المدفوعة في السوق ، من جهة ، وسلم تكاليف الانتاج محسوبة بالعمل من جهة اخرى . فمن أجل قياس القيمة الموضوعية للسلع ، يلزم معيار مزود ، هو نفسه ، بقيمة . ولا تمتاز السلعة المعيارية عن غيرها الا بكونها السلعة الوحيدة المعروضة والمطلوبة في السوق التي يكون لها سعر ثابت . وانا ارد القارئ ، هنا ، إلى ما قيل في بداية الفصل السادس : فالسعر الثابت لا يعني القيمة الثابتة على اعتبار ان الكلفة النسبية لانتاج الذهب ، مثل كلفة كل منتجات العمل البشري الاخرى ، تتحول عبر الزمان (٦) . فعندما تنخفض كلفة انتاج الذهب بالقياس مع كلفة انتاج السلع الاخرى ، فان ذلك يترجم إلى ارتفاع السعر الذهبي لهذه السلع . وعندما ترتفع كلفة انتاج الذهب بالقياس مع السلع الاخرى ، فان ذلك يترجم إلى هبوط في سعرها ذهباً . وهذه التذبذبات في السعر الناجمة عن التغيرات الحادثة في مكان الذهب على سلم القيم تجري بصورة غير محسوسة . والتاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة . وهكذا ، فان الارتفاع المنتظم في الاسعار بين (٣٥٢ بالمئة) الذي حدث بين عامي ١٨٩٦ و ١٩١٣ يعزى - بحق في رأيي - إلى تدفق الذهب الناجم ، منذ نهاية القرن التاسع عشر ، عن استثمار مناجم جنوب افريقيا واكتشاف طريقة المعالجة بالسيانور التي سهلت عمليات التصفية تسهيلاً عظيماً . الا انه يبدو لي ان التفسير الذي تعطيه كل الكتب الجامعية لهذه الظاهرة قاصر منطقياً . فالكتب التي تستند إلى تفسير تبسطي للنظرية الكمية للنقد

تعرزو ارتفاع الاسعار إلى زيادة كمية الذهب التي تكون ، هي نفسها ، أصل زيادة في اصدار العملة الورقية . ان زيادة كمية الذهب لا تشغل سوى المرتبة الثانية في التسلسل المنطقي لأنها ليست محصلة للهبوط النسبي للقيمة (أو كلفة الذهب) بموجب المبدأ الذي يقول ان طلب سلعة ما يزيد كلما قلت تكاليف انتاجها .

ولا ينبغي ان نخلص مما سبق إلى انه يلزم ويكفي ، من أجل إنشاء المعيار الذهبي ، ان يكون للذهب سعر ثابت . بل يجب ، أيضاً ، ان يضبط الاصدار النقدي عبر الزمن ، بالتحويلات غير المحسوسة لقيمة الذهب بالقياس مع المواد والخدمات الأخرى (وهي تحويلات تشعر بنفسها ، بصورة مشخصة ، في تحويلات خفيفة للكميات المعروضة) . وتلك ما كانت عليه ، بصورة تقريبية ، الحال في عصر المعيار الذهبي الكبير الذي قام بين عام ١٨٧٠ (وهو العام الذي تبنت ، فيه ، الدولة الألمانية ، بنورها ، هذا النظام) واندلاع الحرب العالمية الاولى . لماذا ؟ لان اي بلد لم يكن ، كما يلاحظ ، بصواب كبير ، السير دنيس روبرتسون في كتاب صغير رائع عنوانه « النقد » (نشر لأول مرة عام ١٩٣٠ واعيد طبعه ، منذ ذلك الحين ، حوالي عشر مرات) ، قادراً ، في ذلك الحين ، على التلاعب بالاصدار النقدي على هواه ، ولا حتى بريطانيا التي كان عليها ، على الرغم من كونها في مركز النظام المالي في العالم ، ان تحسب حساباً لقوى اقتصادية معادلة لها أو متفوقة عليها مثل الامبرطورية الألمانية والولايات المتحدة ، أو ذات وزن معادل لها تقريباً مثل فرنسا . فلم تكن هذه البلدان المختلفة محتفظ ، في احتياطات القطع لديها ، بوسائل دفع الاسترليني أو محتفظ بقليل جداً منها . وعلى العكس من ذلك ، فان الهند وبلدان امريكا

اللاتينية واصغر دول اوروبا كانت تحتفظ بقسم من احتياطاتها ،
 بالسترليني ، وهو دليل على الطبيعة الاستعمارية لمعيار القطع الذهبي .
 وقد تغير كل ذلك بعد الحرب العالمية الاولى عندما بدأ بلد واحد ،
 الولايات المتحدة ، في ان يمتلك وزناً راجحاً في الشؤون الدولية .
 وعام ١٩٢٠ هو العام الذي بدأ العالم يعيش ، انطلاقاً منه ، في نظام
 معيار الدولار ، اي ، كما لاحظ سير دنيس ، بمحاضرة نادرة ،
 في نظام معيار تصفي . ومع هذا ، فقد كان يوجد ، اذ ذاك ، سعر
 ثابت للذهب بالدولار ، ولكن ذلك كان من حيث الظاهر . فلم تكن
 سياسة الاصدار لدى الاحتياطي الاتحادي مضبوطة بالحركات الخفية
 لنسبة التكاليف بين الذهب والمواد والخدمات الاخرى . بل كان هذا
 الاصدار مضبوطاً بقرارات سيادة من جانب السلطات الامريكية التي
 كانت ترد ، كما تستطيع ، على دوافع الطلب الداخلي أو على اعتبارات
 السياسة الداخلية . ان التخلي عن المعيار الذهبي لصالح معيار أكثر
 تعسفاً يقابل تقدماً بالنسبة لكثيرين . ويحق لنا ان نشك في واقعية هذا
 التقدم — الا ينبغي أولاً ، لادارة الفعالية الاقتصادية ، بوعي ، ان
 نكون قادرين على معرفة القيم النسبية للسلع فيما بينها — بما في ذلك
 الكلفة الواقعية لتشكيل رأس المال ؟ هل يتحقق هذا الشرط في غياب
 معيار قيمة على أكثر ما يمكن من الموضوعية ؟

ان هذه الموضوعية صعبة التحقيق . انها تقتضي ، بصورة خاصة ،
 ان لا تكون اية دولة على ما يكفي من القوة للتلاعب بألية الاصدار
 على هواها . فوجود سعر ثابت للسلعة المعيارية لا يضمن ان تلعب هذه
 السلعة دور المعيار فعلاً ، فخلال كل الفترة المتقضية بين غداة الحرب

العالمية الاولى وآب عام ١٩٧١ والتي كان يوجد دائماً ، خلالها ،
 الا في حالة استثنائية (٧) ، سعر ثابت للذهب ، لم تكن قيمة الوحدة
 النقدية المتميزة ، الدولار ، هي المعرفة بوزن معين من الذهب ، بل
 ان قيمة الذهب هي التي كانت ، إلى حد ما ، معرفة بسعرها بالدولار ،
 واقول « إلى حد ما » فقط لان موضوعية علاقات التبادل لا تدع نفسها ،
 بصورة لا متناهية ، تفسر من جانب تصف الحكام حتى ولو كانوا
 حكام أكبر دولة في العالم ، ففي ١٥ آب ١٩٧١ ، اضطر الرئيس نيكسون ،
 وقد قطع كل صلة شكلية بين قيمة الدولار ووزن معين من الذهب (٨) ،
 إلى ان يعترف ، صراحة ، بأنه لم تكن هناك علاقة بين القيمة الواقعية
 للذهب وسعره الرسمي ، الا ان العالم وقع في تصف معيار الدولار
 المتكرر في زي معيار ذهبي زائف ، في تصف « قانون » العرض
 والطلب الذي تركت له ، في الوقت نفسه ، اسعار الذهب وسعر
 الدولار التي « تطفو » بصورة متفاوتة الحرية فوق سوق القطع . الا
 ان هذا التصف الاخير يحمل في ذاته بجانبه الخاص : فمن المحتمل ان
 يعكس سعر السوق الحرة ، على المدى الطويل ، مكان الذهب في
 سلم القيم . وسوف تكون تلك برهة اعادة انشاء سعر ثابت اذا اريدت
 اعادة اعطاء العالم نظاماً نقدياً عقلائياً .

رهان استثنائي .

نحن ، الآن ، ابعد من اي وقت مضى عن هذه الفكرة . فما
 يجعل من الاصلاح النقدي الذي يأخذ طريقه إلى الانضاج (٩) رهاناً
 استثنائياً هو انه سوف يكرس ، حسب كل الاحتمالات ، الانصياب
 المطلق للاقتصاد السياسي الذاتي (١٠) . على النظرة الموضوعية في البرهة

التي تبرهن ، فيها ، هذه الأخيرة ، في كل الميادين ، على عجزها عن حل مسائل عصرنا .

لن يكون هناك سعر ثابت للذهب ، الذي سيكف ، على هذا النحو ، عن ان يعد معياراً . وبما ان الدور الذي كانوا يجعلونه يلعبه كان وهمياً ، فان ذلك لا يشكل تجديداً حقيقياً . والامر هو كذلك بالنسبة لحقوق السحب الخاصة التي ستكون العملة الجديدة والتي ستكف قيمتها عن ان تعدد ذهباً . وبما ان التحدد الحالي شكلي خالص على اعتبار انها غير قابلة للتحويل إلى معدن اصفر ، فان هذا « الاصلاح » الآخر لن يفعل شيئاً بخلاف توفيق النص مع الروح التي تهيمن فعلاً ، منذ سنوات طويلة ، على عمل النظام النقدي الدولي المزعوم (النظام الحقيقي يحتوي ، في ذاته ، على عناصر ضبطه الخاصة) . الا أن الشكل ، كما أمكن ان يرى من تجربة محور الذهب ، يذهب ، دائماً ، بالمحتوى ، جزئياً على الأقل . فطيلة الوقت الذي كانت ، فيه ، الوحدة النقدية المتميزة مرتبطة بالذهب شكلياً ، كان هذا الوهم يستجر بعض الالتزامات على عاتق المصارف المركزية — منها المحافظة على سعر الذهب ضمن حدود ضيقة — ، وهي التزامات لم يكن فيها ، في حد ذاتها ، شيء من الوهم وكان تأثيرها ، في نهاية المطاف ، هو تخفيف الطابع الذاتي للنظام معطية اياه ، بذلك بالذات ، واقعية ما . ومنذ ان جرى التخلي عن هذه الالتزامات اختل النظام كلياً وأخذ العالم يتزلزل في تضخم أصبحنا عاجزين عن محاربته لاننا حررنا انفسنا من كل الآليات الصالحة لاحتوائه .

إن ما يدور الامر حوله اليوم ، باسم الايديولوجية المائدة ،

هو ، بكل بساطة ، حذف كل ما كان ، في النظام الذي انشيء في بروتون وودز ، يربط النقد بالتصور الموضوعي للقيمة . وما الذي حل محله ؟ السيادة المطلقة لـ « قانون العرض والطلب » الذي سيعبر عن نفسه في نظام عملات عائمة أو نصف عائمة ، على اعتبار ان التعادلات ستكون ، بعد الآن « ثابتة ولكنها قابلة » للتكيف ، وهو تعبير يترجم انعدام الضبط في فكر « كيف ذاته » مع حوافز السوق المتغيرة . الا ان هناك ميداناً لا تقدم فيه السوق ، من ذاتها (١١) ، عناصر ضبط ابدأ ، هو ميدان القطع الاجني ، لماذا ؟ لان اصداره لا يكلف شيئاً . فقد رأينا ان آليات السوق لا تعمل — أو تعمل بصورة ناقصة جداً — فيما يتعلق بالمواد غير القابلة لاعادة الانتاج لانه ليس للمدلول كلفة الانتاج ، بالنسبة اليها ، معنى محدد . وهي تعمل بالدرجة نفسها من السوء بالنسبة للمواد التي يمكن اعادة انتاجها دون كلفة قابلة للتقدير مباشرة — كما هو الأمر بالنسبة للنقد . الا انه يمكن ، اصطلاحاً ، تعيين كلفة للنقد بالزامنا انفسنا بالمحافظة على قيمته ، باستمرار ، مساوية لوزن معين من الذهب — أو بصورة اعم ، لكم معين من السلعة (نتاج العمل) المتخذة معياراً . وفي هذه الحالة ، وفيها فقط ، يعاد ادخال عامل ضبط موضوعي ودائم في « انتاج » النقد ويتحقق ان يعمل هذا العامل في غياب اي اصطلاح دقيق . لعرض ان المصارف المركزية تمتد تدريجياً ، بعد ان يجري تبني الاصلاح ، على شراء الذهب وبيعه في السوق : فلن يكون لضروب تدخلها ان تثبت السعر بصورة دائمة ما لم تكن سياستها في الاصدار محددة جزئياً ، لفترة طويلة ، بتحويلات مخزوناتا المعدنية . واذا اعيدت آلية المعيار الذهبي ذات يوم ، فسوف يكون ذلك ، دون شك ، عن هذه الطريق ، اللوائية .

وفي انتظار ذلك ، لا يخفي رواد الإصلاح مذهبهم . ولذلك يلح وزير الخزانة الأمريكي ووزير الاقتصاد والمالية الفرنسي . على انه سوف ينبغي ان يدار « النظام » الجليد من جانب « مرجع سياسي » سوف يعمل في اطار صندوق النقد الدولي . وهذا يعني ، على الصعيد العملي ، اننا على اهبة اعطاء صفة المؤسسة للاجتماعات التي أصبحنا ، منذ صيف ١٩٧١ ، مرغمين على عقدها ، على عجل ، مرة أو مرتين في السنة لاعادة احكام المعادلات ومحاولة اعادة انشاء ثقة متزايدة الركائز . أما على الصعيد النظري ، فان هذا التدخل المستمر يفسر بوصفه علامة زوال كل آلية ضبط ذاتي واحلال نظام تصفي محل نظام موضوعي (أو يتزع ، في كل الاحوال ، نحو الذاتية) وتقهقر هائل للسيطرة على الشؤون النقدية ، اخيراً ، على الرغم من المظاهر . وبما ان التصور الموضوعي للقيمة لم يعد يعلم أو يفهم ، فان العملية التي نشهدها تقارب انقلاباً يقترف خفية عن الجمهور الذي ترك جاهلاً للرهان . ان التصميم والعاطفة اللذين يظهرهما اشد أنصار نزع صفة النقد عن الذهب ، رمز القيمة الموضوعية ، جلدية بعبارة عن الكراهية الحقيقية التي اوحى بها القانون الاقتصادي والتي تدفع ، منذ مائة وخمسين عاماً ، عدداً من أفضل العقول إلى محاولة دحض اسسه بدلاً من السعي إلى اكتشاف متضمناته .

الاطروحات القديمة تعود إلى الزواج .

ان نسيان قانون القيمة يبعث إلى الحياة اطروحات حول مدلول المعيار لا يغطي مظهر « الحدائث » ، فيها ، كونها تنتمي إلى العصر قبل الكلاسيكي . واحدى هذه الاطروحات (١٢) هي اقتراح اوسع تشكيلة

يمكن من المواد الأولية معياراً نقدياً ، ان هذه الاطروحة تصطلح
باعتراضين على الأقل (نستطيع ان نستخلص منهما حججاً اخرى
نجد مكاناً لها في كتاب مكرس للنقد) .

١ - ان القيمة النسبية للمواد الأولية ، فيما بينها ، تتحول ،
باستمرار ، بموجب كلفة انتاج كل منها . فيبدو من الصعب ، اذن ،
ان يحدد سعرها لفترة على ما يكفي من الطول (علماً بأن الشرط
اللازم ، ان لم يكن كافياً ، من أجل ان تكون سلعة ما معيار قيمة
هو ، كما نعلم ، استقرار سعرها) . وهذا هو السبب الذي لم يعمل ،
خط ، جيداً ، من أجله ، « نظام المعدنين » الذي كان معمولاً به
في عدة بلدان من القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر والذي كان
يقوم على اتخاذ معيارين هما الذهب والفضة . صحيح ان بيير منديس
فرانس يقترح حساب قرينة لأسعار هذه المواد الأولية المختلفة (وتبقى
الاسعار حرة في التذبذب بالنسبة لبعضها بعضاً) ، ولكننا نصطلم ،
في هذه الحالة ، بنقص منطقي آخر : كيف يمكن ان يعبر عن قيمة
المعيار ، نفسها ، بقرينة اسعار وهي التي يعبر ، بها ، عن اسعار
السلع ؟ ومع قولي هذا ، اعترفت ، أنا نفسي ، بالطابع الاختياري ،
بالضرورة ، لكل نظام نقدي ، والنظام الذي يقترحه بيير منديس
فرانس يحتفظ ، على الرغم من كونه ، مفهوماً ، أدنى من المعيار
الذهبي (الأقل نقصاً من كل الأنظمة) ، بالميزة الرئيسية لهذا الأخير ،
وهي أوتوماتيكية . . .

٢ - كلما قلت منفعة سلعة ما زادت حظوظها في ان تكون
معياراً نقدياً جيداً اذ تتحلل قيمة استعمالها في قيمة تبادلها نوعاً ما ،

وهذا هو الشرط الوحيد الذي نستطيع - ضمنه - ان نأمل في ان يعادل بين عرضها وطلبها من جانب عوامل نقدية بصورة رئيسية (راجع ما قيل قبل قليل) .

وهناك اطروحة اخرى هي ، الى حد ما ، تجميع للاطروحة السابقة تقوم على تصور كون معيار مقياس القيمة سيتألف من جملة السلع المعروضة في السوق . ان هذا النظام (١٣) الذي غالباً ما يعطى لباساً حديثاً (آلة الكترونية محسب ، في كل لحظة ، وزن كل عنصر من عناصر المعيار المركب) يثير اعتراضاً منطقياً أكثر جوهرية أيضاً : فما ينشئونه معياراً للقيمة هو كلية المواد التي يدور الامر ، بالضبط ، حول قياس قيمتها .

وهناك اطروحة ثالثة سوف نتوقف عندها برهة اطول لانها محصلة النظرية الموضوعية للقيمة واستخدمت اساساً للاصلاح النقدي المقترح (١٤) ، وهي تقوم على اتخاذ معيار للقيمة مجرد بصورة خاصة وهذه الاطروحة ، شأنها شأن الاطروحة السابقة ، ليست جديدة كما يشهد على ذلك النص التالي لريكاردو الذي ينصب على كليهما (١٥) « ... لقد قيل أيضاً ان قيمة الليرة الاسترلينية يجب ان لا تتحول ، مع قيمة كمية معطاة من الذهب ولا مع كمية معطاة من اية سلعة اخرى . ان هذه الفكرة ، فكرة نقد مجرد من معيار نوعي ، وقد طرحت للمرة الاولى ، كما اعتقد ، من جانب السير جيمس ستيوارت (١٦) ولكن احداً لم يكن قادراً بعد على ان يقدم البرهان الذي يؤكد لنا اطراد نقد خلق على هذا النحو . ان الذين ينادون بهذا الرأي لا يرون ان مثل هذا النقد لن يكون ثابتاً ، بل سيكون خاضعاً لأكبر التحولات

- على اعتبار ان الفائدة الوحيدة للمعيار هي ضبط كمية القطع ،
وبالتالي قيمتها (١٧) - وانه ، دون وجود معيار ، سيتعرض لأكبر
التذبذبات التي يمكن لجهل المصدرين أو مصالحهم ان تعرضه لها .

« لقد قيل ، أيضاً ، اننا نستطيع الحكم على قيمته من علاقته
بجملة السلع وليس بسلعة واحدة . واذا سلمنا ، وهذا ما لا يمكن التسليم
به ، بأن مصدري النقد الورقي يريدون ضبط مقدار التداول بموجب
مثل هذا الاختيار ، فلن تكون لديهم أية وسيلة للقيام بذلك لاننا نجب
ان نترف بأنه لن يكون لمثل هذا الاختيار اي جلوى عندما نعلم ان
قيم السلع تتغير باستمرار ، بالنسبة لبعضها بعضاً ، وانه من المستحيل
ان نعرف ، عندما تحدث هذه التغيرات ، ما هي السلعة التي ارتفعت
قيمتها حقاً وما هي تلك التي انخفضت واقعاً » .

ان فكرة كون الاستناد إلى الذهب من مخلفات الماضي راسخة
رسوخاً متيناً في الازهان في عصرنا ، والذين يدعون ذلك يهرون
محاكمة يصعب كشف خطئها تقوم على استخلاصهم من واقعة لا
جدال فيها نتيجة غريبة عنها . وسوف اسمي هذه المحاكمة « وهم
الاستاذ ترينين » لان استاذ جامعة يال الشهير هو الذي عرضها ،
بالقدر الاكبر من المنهجية ، المرض الذي يقوم على « إثبات » ان
الذهب سيحذف ، تدريجياً ، من النظام النقدي الدولي للأسباب نفسها
التي حذف ، من أجلها ، من قبل ، من التداول النقدي الداخلي لكل
بلد . والواقعة التي لا تقبل الجدل التي يستند اليها الاستاذ ترينين هي ان

البشر يستعملون ادوات دفع متزايدة التجريد . فقد ابدل النقد المعدني ، تدريجياً ، بأوراق مصرفية ثم انحل النقد الورقي القسم الأكبر من الميدان للنقد الكتابي مع تعميم المدفوعات عن طريق الكتابات والاستعمال الأكثر شيوعاً لبطاقات الائتمان من أجل المدفوعات الجارية . ان هذا التطور لم يصل بعد ، بالتأكيد ، إلى غايته وهو يعبر ، بكل بداية ، عن تقدم العقلانية الاقتصادية : ولكن هذه العقلانية نفسها تقتضي — وهو الامر الذي آمل ان يكون قد بينته ، في كل هذا الكتاب — ان يحترم مبدأ التساوي في التبادل . ولكن ، كيف نأمل بأن يجري التبادل قيمة مقابل قيمة اذا لم تكن للاداة التي يجري بها ، بصورة طبيعية ، قيمة محددة موضوعياً ؟ الواقع هو ان حدود المسألة لا تتضمن اي تناقض : فالسيرورة التي يتخذ النقد ، بموجبها ، صوراً متزايدة في لا ماديتها لا تستبعد ، ابداً ، ان يحتفظ بقيمة الوحدة النقدية معادلة ، باستمرار ، لقيمة معينة من السلعة المختارة معياراً (١٨) وهذا الامر ينجم عن نظرية القيمة — العمل : فتتاج العمل البشري هو ، وحده ، الذي يمكن ان تكون له قيمة في نظر الاقتصاد السياسي الموضوعي . فيما ان قيمة استعمال السلعة — النقد — الذهب في مثالنا — محتواة ، بكاملها ، في قيمة استعمالها ، فلا يمكن ان يكون ، هناك ، سوى مزايا في ان تستبدل بها ، في التداول ، علامات نقدية تبلغ حالة الكمالات عندما تكون ، اذ لم يعد لها اية دعامة مادية ، التمثيل المجرد الخالص لقيمة التبادل هذه . فالعلامة في نظام نقدي عقلائي ، تكون على أكثر ما يمكن تجريداً ، ولكن القيمة التي تمثلها هي على أكثر ما يمكن واقعية . ان هذا التفسير مؤيد ، فيما يبدو لي ، بفحص غير متحيز للتطور التاريخي الذي يلوذ اليه كل القائلين بالنقد دون معيار . فسوف نلاحظ ،

إذا نظرنا في الامر عن كثب ، ان العصور التي تميزت بابرز انطلاقات الائتمان هي تلك التي كانت قيمة الوحدة النقدية تبدو ، خلالها ، أكثر ما تكون ارتباطاً لا يفصم بقيمة الذهب . وعلى العكس من ذلك ، ففي كل مرة يقطع ، فيها ، النقد علاقته بالمعدن الثمين ، نرى الافراد يهربون من النقد لمصلحة « مواد واقعية » . وهذه الأخيرة تقوم ، « ذاك » بوظيفة نقد — سلعة — وتقتنى من أجل قيمة تبادلها دون اعتبار لقيمة استعمالها كما كانت الحال بالنسبة للذهب . أما بالنسبة للدول ، فاننا نراها تعود إلى نظام الحماية ، بل وتبعث ، أحياناً ، إلى الحياة العصور البدائية للتبادل : اشترى منك منسوجات إذا اوصيت لذي على آلات الخ .. ان العودة إلى المقايضة هي الثمن الذي يهدد النفور اللاعقلاني من الذهب بان تدفعه جماعة الامم .. ان اياً من هذه النتائج غير مفاجيء لان الصحيح هو ان الطريقة الجدية الوحيدة للتخلص من الذهب ، أو لرد استعماله إلى الحد الأدنى على الأقل ، في النظام الليبرالي ، هي المعيار الذهبي .. لقد بينت ، في مكان آخر من هذا المقطع ، كيف يزيل ضبط الاصدار النقدي بموجب الذهب ، عملياً ، — في كل البلدان المتقدمة اقتصادياً — طلب الجمهور للذهب . ولن اذكر ، هنا ، بكيفية تأمين المعيار الذهبي ، أو النظام النقدي المستوحى من روحه على الأقل ، تقنياً ، لتوازن ميزان المدفوعات في مختلف البلدان ، وهو ما من شأنه ان يرد إلى الحد الأدنى حركات الذهب بينها (وهي حركات كانت ، على العكس من ذلك ، هائلة في الفترة المعاصرة على الرغم من كل الوسائل التي استخدمت للحد من سعتها (١٩)) .

شروط تجريد عقلائي للذهب من صفة النقد .

يبقى ، كما قلنا منذ قليل ، انه اذا كان معيار الذهب أكثر الأنظمة النقدية عقلانية ، فان عقلانيته ليست تامة . ولا يمكن ابراز نصيب اللامعقولة الذي ينطوي عليه بما هو أفضل من التذكير بالتعريف الذي اعطاه اياه كينز : معيار الذهب هو ذلك النظام الذي يؤدي إلى استخراج الذهب من باطن ارض جنوب افريقية أو سيبيريا لنفسه ، حالاً ، في اقية ومصارف اصدار في لندن ونيويورك وباريس . ! ذلك هو الشاغل الذي يؤدي اليه الاقتصاد السيامي الكلاسيكي واهتمامه باعطاء اساس موضوعي لقيمة النقد !

كيف نجيب عن هذا الكلام ؟ ان هناك رداً اولاً من طبيعة براغماتية ونصف كاف بوصفه كذلك : فلا يكفي ان يعلن ان العملات لم تعد معدة بالذهب ولا قابلة للتحويل اليه من أجل استبعاد الذهب من المسرح النقدي . ولا يكفي ، كذلك ، ان يعلن تجريده من صفة النقد من أجل ان يجري هذا التجريد فعلياً . فهناك أكثر مما ينبغي من الدوافع السيكولوجية والعقلانية ، معاً ، التي تسهم في جعل الذهب ملاذ « قيمة التبادل » الاخير ، ويزيد في تأثير هذه الدوافع كون الاصدار النقدي قد كف عن ان يكون مضبوطاً بموجب كمية الذهب . وعند ذلك ، فان سعر الذهب الذي لم يكن يعرف ، في ظل نظام المعيار الذهبي ، سوى تحولات تبلغ جزءاً من مائة من النقطة كل يوم ولا يلاحظها سوى الخبراء ، ان هذا السعر يصبح العوبة « قانون » العرض والطلب . وبما انه قبله انظار الجمهور ، فانه ينشر يومياً ، تقريباً ، في الصفحة الاولى من الصحف المالية ، بل ومن الصحف الأخرى .

أليس من الأفضل ، في هذه الشروط ، الاعتراف رسمياً بالدور التقدي للذهب ؟ ان تشغيل المعيار الذهبي سيكون ، نوعاً ما ، طريقة لحساب حساب للنار . فيما انه لا يمكن اطفاء النار ، فنحن نحصرها . وبدلاً من ان نكون ضحية لها ، نبذل جهلنا في تدجينها لخدمتنا .

ولكن ، الا يمكن اقتراح تقرير أكثر نظرية لمعيار الذهب: اذا انطلقنا من الفكرة القائلة ان النقد ، في رأي نظرية القيمة - العمل ، تسهيل ، ولكنه ليس ضرورة ؟ فلنتوقف لحظات عند هذه النقطة . ان المزية العملية الكبيرة للنقد هي انه يسمح بالانتقال ، في الوقائع ، من مرحلة المقايضة إلى مرحلة السوق . وذلك لان استعماله يتيح اعلام العارضين والطالبين ، وهو ما رأينا ، في الفصل السابق ، انه العنصر الاساسي في لعبة المنافسة . ولكن ، لنفترض ان كل مبادل مطلع في كل لحظة ، بواسطة نظام الكتروني بالغ الاتقان ، على معدل التبادل بين كل السلع . فهو يعلم ان التلفاز يساوي ١٥/١ من سيارة و ١٠ آلات حلالة كهربائية وان شقة من المساكن الشعبية تبادل لقاء ٦٠ تلفازاً أو ٤ سيارات الخ .: بدلاً من ان يعرف ان التلفاز يساوي ١٠٠٠ ف والسيارة تساوي ١٥٠٠٠ ف وآلة الحلالة الكهربائية ١٠٠ ف والشقة من المساكن الشعبية ٦٠٠٠٠ ف . ففي مثل هذه السوق تبادل منتجات العمل ، مباشرة ، مقابل منتجات عمل اخرى سواء اكان ذلك فوراً أم بعد أجل أم تقسيطاً أيضاً (البيت الذي يدفع ثمنه تقسيطاً يساوي ٥ سيارات بدلاً من ٤ الخ ..) .

ما من ادنى شك في ان تلك هو الصورة التي كان الكلاسيكيون يتصورون بها عمل السوق النظرية (٢٠) . فمن أجل التعبير عن الفكرة

القائلة ان النقد ، مفهوماً ، وسيط غير ذي فائدة ، كانوا يستعملون مجازاً ظل شهيراً بين علماء الاقتصاد . فقد كانوا يقولون ان النقد ستار ، وهو ما كان يعني : ان النظام النقدي يكون في حالة اكتمال اذا استطعنا ان نفترض ان الأمور ستجري بالصورة نفسها ، بالضبط ، في حال امكان الاستغناء عنه . وهذه الفكرة القائلة ان النقد يجب ان يكون على أكثر ما يمكن من الحياد تنطبق على المبادلات الداخلية انطباقها على التجارة الدولية . وقد كتب ريكاردو يقول ان الذهب « يوزع بين الأمم بالنسب اللازمة ، بالضبط ، من أجل تنظيم تجارة مقايضة مفيدة بينها » . ويعارض التصور الكلاسيكي ، جلياً ، من جانب والرأس الذي يرى ان « التوازن التام أو العام للسوق » يفترض وجود عملة ما (ليست ، بالضرورة ، معدنية) . ولكن مدلول التوازن التام للسوق لا يقابل ، وهو ما سأحاول بيانه في مكان آخر ، شيئاً مقابلاً للقهم (٢١) .

والخلاصة هي ان مسألة تجريد الذهب من صفته النقدية ، وهي المسألة التي يدور حولها الكثير من الجدل ، ليست مرتبطة بتحسين تقنيات الائتمان وبالطابع المتزايد للمادية للعلامات النقدية . وعلى العكس من ذلك ، فان هناك اسباباً وجيهة للتفكير ، كما لاحظت ، في ان ادوات الدفع تزداد « تهذيباً » بقدر تؤمن قيمتها بالاستناد إلى معيار سلمي . ولكن تجريد الذهب من صفته النقدية سيكون عقلياً في عالم تكون ، فيه ، السوق كاملة الشفافية بحيث يكون كل مشارك فيها على علم مباشر بالقيمة النسبية لكل سلعة بالقياس مع قيم كل السلع الأخرى . عن تعود هناك ، في مثل هذا العالم ، حاجة إلى معيار لأنه لن تعود هناك حاجة إلى نقد (٢٢) . وينجم عن ذلك ان النظام النقدي ،

مهما كان محسناً ، يحتفظ ، دائماً ، بطابع زائدة فطرية شأنه في ذلك شأن جهاز الشرطة الذي يزول بمرور وجوده في مجتمع متحضر تماماً .

سؤال الطابع السوسولوجي لمعيار الذهب .

ان العالم الإختباري الذي نعيش فيه هو ، اذن ، ما ينبغي ان نحكم ، بموجبه ، على عقلانية معيار الذهب . فنتيجة عمله هي ، كما رأينا ، شراء المصارف المركزية لما يقرب من كلية الذهب المنتج . والمعدن الأصفر الذي ما زال ، اليوم ، موضع افتتان الجماهير (٢٣) محبوب عن انظارها نتيجة لتخزينه في اقبية المصارف وغرفها الحصينة . ويكون افضل مبررات وجود المعيار الذهبي هو انه يسحب من سطح الارض سلعة غير نافعة فعلياً . فهي ، اذ توارى عن عيون الناس ولا يعود لها ، بالنسبة اليهم ، من وجود سوى وجودها على صورة تسجيل في موازنة مؤسسة الاصدار ، ستبدو ، بعد الآن ، بوصفها علامة قيمتها الخاصة . ويمكن ان نتخيل خطوة اخرى في اتجاه التجريد .

وخذ الخطوة هي ان تلقي المصارف المركزية ، دون ان تعلن ذلك ، بمخزونها من المعدن في البحر دون ان تنقطع ، من أجل ذلك ، عن حساب قيمتها في دفاتها . ولكن هذه المبادرة ستكون من اللاواقعية على القدر الذي تكون عليه مبادرة هيئة اركان تدمير ، خفية ، قنابلها اللرية منع استمرارها في حمل الاخرين على الاعتقاد بأن مخازنها وغواصاتها تفيض بأسلحة الردع !

فيجب ، اذن ، من أجل تبرير ملاحظة كثير الساخرة ، ان نبقى على صعيد الاقتصاد السياسي الموضوعي الخالص . ان النموذج النظري الذي يقترحه يستبعد النقد ، كل نقد . ففي مجتمع على ما يكفي من

التطور للاستغناء عن النقد ، يستخرج من الذهب ما يكفي ، بالضبط ، لصنع الحلي وتلبية الاستعمالات الصناعية الأخرى . وهكذا يوفر على الناس عبث العمل الذي يقوم على استخراج ذهب مكس لأن يعاد وضعه تحت الأرض في مكان يبعد بضع مئات من الكيلومترات ؟ ولنلاحظ ان هناك نموذجين يستبعدان النقد . انهما نموذج الاقتصاد البائتي الذي لا يوجد ، فيه ، تبادل بالمعنى الحقيقي للكلمة ، بل مقايضة ، ونموذج اقتصاد فائق التطور تسمح ، فيه ، بالاستغناء ، نظرياً ، عن النقد المعرفة الفورية من جانب كل المتبادلين بكل المنتجات المعروضة والمطلوبة في سوق العالم اجمع : ولكن النقد يبقى ضرورياً طالما لم يصل المجتمع إلى هذه الدرجة من الكمال ، وسوف تستمر عقلانية نظرية القيمة — العمل في اقتضاء ان يكون اصدار العملات النقدية المترايد في لا ماديته مضبوطاً بالاستناد إلى سلعة مختار معياراً وتتوقف قيمتها على العمل الضروري لانتاجها . ولن يستطيع شيء ان يمنع « تمييزية » ما من الارتباط بهذه السلعة — الذهب اليوم ، وقد تكون غداً مادة غير نافعة كلياً مكتشفة في كوكب المريخ — هي التي تعد مستودع القيمة والتي يعادل امتلاكها ، وهو غير قادر في حد ذاته على جلب ادنى استمتاع ، الامتلاك الامكاني لكل السلع المعروضة اليوم وغداً في السوق (٢٤) . ومن أجل التحكم بهذه التمييزية ، يجب ان لا يساوي الذهب ، على الرغم من صفاته ، أكثر مما يكلف انتاجه .

ان نظام المعيار الذهبي يستبعد كل فضل قيمة على امتلاك الذهب بمحافظته المستمرة على التساوي بين قيمة الوحدة النقدية وقيمة وزن

ما من الذهب بفضل مراعاة بعض قواعد الاصدار . ومن أجل ذلك ينتهي ما يقرب من كلية المعدن الاصفر إلى التخزين في اقية المصارف المركزية، على اعتبار ان الجمهور ينقطع ، من حيث المبدأ ، عن الاهتمام بالسلعة الوحيدة التي لا يتوقع منها ربح نقدي (٢٥) . وهكذا ، فان الذهب الذي يكون موضع رغبة كلما استسلم المجتمع لهديانات « قانون » العرض والطلب المزعوم - كما هي الحال في عصرنا حيث تشهد سعر الاونصة يزيد بمقدار ١٠ دولارات في جلسة واحدة - هذا الذهب يخفي ، عملياً ، من التداول في كل مرة يرضى ، فيها ، المجتمع بالترام قانون القيمة الحقيقي .

وعند ذلك ، فان المادة للصفاية ، وقد عادت إلى ما تحت الأرض في فورت كنوكس أو في اي مكان آخر ، تشاطر أحقر مادة مصرها . انها مستعدة عن النظر كما هي مستعدة عن الشهوة كما لو كانت ، هي أيضاً ، هبة مخجلة من الطبيعة . وسوف يكون التبرير الاسمي لمعيار الذهب ، اذ ذاك ، هو ان منطقه يستعيد ، في الواقع هذه المرة ، التعادل بين الذهب وفضلات الانسان الذي كشف عنه - لاسباب مختلفة جداً بالطبع - التحليل النفسي . وقد يستعيف شاعر يكون حاكماً لمؤسسة اصدار وهمية عن الاحتفاظ بذهبه على شكل سبائك يصهره ليصنع منه حواف وعاء مكربس لتلقي المادة التي يتحدث عنها الأطفال الصغار جداً وسلفادور دالي بهذا القدر من التلذذ . ولكن ، فلنغادر هذا الصعيد الذي ربما لتلقي ، فيه ، الذاتية الخالصة بالموضوعية المطلقة لنعود إلى صعيد الاقتصاد السياسي : فاختيارنا ، كمعيار ، لسلعة ليست لها ، مبدئياً ، قيمة استعمال ولا تمثل سوى كلفة انتاج ، هذا الاختيار يستبعد المنفعة كأساس لقيمة التبادل .

ك ر = س ح

ان نظرية القيمة - العمل هي ، وحدها ، القادرة على شرح آلية ضبط الاصدار النقدي . فالنظام الذي تقترحه محدد فعلاً . ان لدينا المعادلتين التاليتين : المعادلة الاولى : معيار القيمة = س غرام من الذهب ، والمعادلة الثانية : قيمة س غرام من الذهب = كلفة انتاجها . وينجم عن ذلك ان : معيار القيمة = كلفة انتاج س غرام من الذهب .

ومن أجل المحافظة ، باستمرار ، على مساواة الوحدة النقدية (الفرنك ، الجنيه ، المارك ، الدولار الخ ..) لوزن من الذهب معين بصورة نهائية ، يجب السهر على ان لا توضع علامات نقدية جديدة في التداول عن طريق فتح اعتماد الا بقدر ما يخلق العمل قيمة ، وبهذا القدر فقط . ذلك هو المعنى الذي ينبغي اعطاؤه للتعبير الذي استعملته عدة مرات ، تعبير ضبط الاصدار النقدي بموجب قيمة المعيار . ان هذه الصيغة لا تستبعد الائتمان ، ونحن نعلم ان موازنة مصرف مركزي يدار بمعيار الذهب تضم في موجوداتها ذهباً وديوناً ملونة بعملات قومية (٢٦) . ولكننا لسنا في صدد ان نعرض كيف يجري ، في مثل هذا النظام ، اصدار النقد بالتفاعل بين التحولات (الضعيفة جداً) في مقدار الاحتياطي ومعدل الفائدة المطبق على الديون المقبولة في محفظة المصرف المركزي . ان غرضي هو ، فقط ، ان ابين ان حجم التداول النقدي ، في مثل هذا النظام ، هو مقدار قابل للتحديد موضوعياً وهو ما ليست عليه الحال في الأنظمة النقدية الاخرى .

لقد اقترح علماء اقتصاد من الليبراليين المحدثين من أجل تحديد

الكتلة النقدية الصيغة التالية التي عرفت ، مؤخراً ، عودة إلى الحظوة مع ميلتون فريدمان وعلماء اقتصاد مدرسة شيكاغو وهم ، مثله ، انصار للنظرية الكمية الحديثة للنقد . وبموجب هذه الصيغة ، نستنتج الكتلة النقدية من المعادلة : $K = S \cdot C$ ، وذلك حيث تكون (ر) سرعة تداول النقد و(ح) كمية المواد والخدمات المنتجة و(س) مستوى السعر . وهذه الكتلة هي : $K = S \cdot C / R$. والمصيبة هي ان علاقة التساوي هذه لا تقدم لنا اية خدمة كائناً ما كان تفكير ميلتون فريدمان وتلاميذه حولها . لماذا ؟ لأنها حشو وتحصيل حاصل كما لاحظ ، بشكل رائع ، جاك رويغ منذ حوالي ثلاثين عاماً . فكمية المواد المتبادلة في السوق مضروبة بأسعارها لا يمكن ان لا تكون مساوية ، خلال فترة زمنية معطاة ، لكتلة النقد المستعمل في تسديد الصفقات المقابلة مضروبة بعدد دورات هذه الكتلة خلال الفترة نفسها . وهكذا نعود إلى التناقض الذي لا يمكن تجاوزه والذي تخمس النظرية الذاتية للقيمة ، ضمنه ، منظري النقد : ان الكتلة النقدية تتوقف على الاسعار ، ولكن بأي شيء يعبر عن الاسعار ؟ بوحدة نقدية نسعى إلى تحديد مقدارها .

وعلى العكس من ذلك ، تتخذ المعادلة $(K = S \cdot C)$ معنى اذا انتبهنا إلى ان نظرية القيمة — العمل تسمح ، مبدئياً ، بتقدير قيمة (س) بصورة مستقلة عن (ك) (وذلك عن طريق كلفة انتاج (ح) مقدرة بكمية من العمل ومقارنته بكلفة انتاج السلعة المعيارية) . ونخطيء هنا ، أيضاً ، اذا اعتقدنا ان الامر يلزم ، فقط ، حول اختلاف بين منظريين . فالسياسة النقدية الممارسة تختلف اختلافاً تاماً في حال الاخلاص بتصور موضوعي للنقد عنها في حال الاخذ بتصور ذاتي . ان

« الموضوعيين » يرون ، حسب تعبير جالك رويف الجيد ، ان النقد « قن » بمعنى ان طلبه تابع ، ويجب ان يكون تابعاً ، لدوافع الحياة الاقتصادية . أما « اللاتيون » فانهم مبالون ، على غرار كيتز ، إلى ان يروا في النقد « أكسيرا » ينبغي حقن الجسم الاقتصادي به لحفز فعاليته . ان الالمان قد استوحوا المدرسة الكلاسيكية حين اجروا اصلاح عام ١٩٤٨ النقدي (سحب الاوراق النقدية القديمة والغاء الحسابات المصرفية مقابل منح كل مواطن مبلغاً زهيداً ينطلق منه) . أما مصرف انكلترا فانه كان ، باصداره المنتظم للنقد ، في الفترة نفسها ، من أجل خفض معدل الفائدة (راجع الفصل الثامن) ، يطبق دروس المدرسة السيكلوجية .

ان المدرسة السيكلوجية ، بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، ترى ان :
القيمة = تلبية الحاجات .

ولا يمكن ان يستخلص ، من هذه المعايير ، اي مبدأ عام لضبط الاصدار النقدي على اعتبار ان الحاجات ، في طبيعتها ، غير محدودة . ومن أجل التعبير عن هذا الانعدام الاسامي في التحديد ، ينبغي وضع معادلة تعبر عن كون الكتلة النقدية (ك) تابعة للحاجات التي يجب ان تلبي (ج) : ك = تا (ج) .

ومن المستحيل ان يحدد سلفاً ، على هذا الاساس ، حجم (ك) :

١ - لان (ج) متروكة لارادة مستعملي النظام ، ٢ - لان المستعملين المذكورين لا يعرفون ، بموجب اعترافهم نفسه ، ما هي النسبة التي ينبغي ، ضمنها ، تخلق نقد لتلبية حاجات الاقتصاد : وبعبارة اخرى ، فهم غير قادرين على اعطاء (تا) تعبيراً رقمياً . وكما نرى ، فان

المعادلة ك= تا (ج) تعبر ، في الواقع ، عن انعدام اي مبدأ توجيه في سياسة الاصدار . ومع ذلك ، فان كل شيء يجري كما لو ان وزراء الاقتصاد والمالية في لجنة العشرين كانوا يتأهبون لتسجيل صيغة من هذا النوع في لوائح الصنلوق التقليدي « المجدد » . انهم يريدون ، بحجة الحد من اصدار حقوق السحب ، وضع قاعدة هي ان مقدارها سيزيد كل سنة بالنسبة نفسها التي ستزيد ، ضمنها ، المبادلات الدولية (٢٧) . وليس لهذا التناسب ، من وجهة النظر الاقتصادية ، اية دلالة . انه يريد ان يفهمنا ان التجارة العالمية تحتاج إلى التمويل بخلق احتياطات لمصلحة المصارف المركزية ، في حين انها تمول ذاتها ، بصورة اساسية ، من اسواق القطع حيث يتخلى المصلحون عن ديون البلاد الاجنبية المستحقة لهم - وهي تسمى ، بصورة شائعة « القطع » - للمستوردين الذين يجب ان يسددوا ، بها ، مشترياتهم (وذلك هو التمثيل على « قانون المناقل ») .

ان الاصلاح يمضي إلى النهاية بنتائج التصور الذاتي للقيمة . فلن تعود قيمة العملات القومية تحدد بالذهب بل بحقوق السحب التي رقت إلى مرتبة « عملة مجردة » . وقد دار كثير من النقاش حول مسألة العملة هذه التي نيست ، في الواقع ، على جانب كبير من الأهمية . فليس من شك في انه اذا كان النولار يساوي ٥ فرنكات وكان الفرنك يساوي ١٠,٥٠ مارك الماني فاننا نستطيع التعبير عن قيمة هذه العملات المختلفة بجد وسيط محدد « بصورة مجردة » . فاذا جرى الاصطلاح على كون حق السحب يساوي دولارين ، مثلاً فسوف يكون لدينا :

النولار = ٢/١ حق سحب ، الفرنك = ١٠/١ حق سحب

المارك الماني = ٥/١ حق سحب .

وانا اعلم انه سيؤخذ عليّ التبسيط إلى الحد الاقصى . والامر لا يدور ، هنا ، حول الدخول في نقاش حول المزية المقارنة للصيغ المطروحة لتحديد العملة المجردة . فيكفي ان نتبين ان مسألة تحديد هذه العملة ، وهي من طبيعة تقنية ، لا تنير اية صعوبة خاصة .

ان الامر الهام إلى اعلى الدرجات هو النتيجة التي حصلنا عليها بحلق عملة مجردة . لقد وجدنا ، بكل بساطة . وسيلة سهلة لتحديد اسعار العملات بالنسبة لبعضها بعضاً . لماذا يقدم هذا التحديد بوصفه خطوة حاسمة في اتجاه نظام نقدي أكثر « عقلانية » دون الاستناد إلى الذهب ؟ لان خبراء العصر النقديين - والوزراء بعدهم - ما زالوا اسرى اسطورة « توازن السوق الكامل » التي صنعها والراس والتي ما زالت تطيع التدريس الجامعي . وأنا ارد القارىء ، من أجل مناقشة هذه الاسطورة ، إلى المعالجة السابعة ، الا انه ليس عديم الجدوى ان نذكر ، هنا ، بالتعريف الذي يعطيه والراس للتوازن الكامل : « لا يجرى التوازن الكامل أو العام للسوق الا اذا كان سعر سلعة ما بالنسبة لسلعة اخرى مساوياً لنسبة سعر كل منهما من سعر سلعة ثالثة ما » . ان عملات اجنبية ، وهي ممتلكات لا مادية (٢٨) ، تشتري وتباع في سوق القطع . فما من شيء لا منطقي في ان نعبّر عن سعر هذه الممتلكات اللامادية بالقياس مع شيء لا مادي آخر كحق السحب . ولكن المسألة الاهم التي تطرح بالنسبة لأي نظام نقدي ، مهما كان مجرداً ، هي ، كما رأينا ، العلاقة التي يقيمها مع العالم الواقعي للمنتجات والخدمات التي يفترض ، فيه ، ان يعبر عن قيمتها . ان هذا السؤال غير مطروح بالنسبة لأتباع والراس . لماذا ؟ لان التوازن في سوق

القطع ، كما في سوق المنتجات والخدمات الواقعية ، معهود به إلى « قانون » العرض والطلب .

ان « قانون » العرض والطلب غير موجود بالنسبة للعلم الاقتصادي الموضوعي . فالنظام النقدي يعوم ، بالمعنى الكامل للكلمة ، في اللاواقع اذا لم تكن قيمة الوحدة النقدية محددة ، موضوعياً ، بالاستناد إلى معيار . والخبراء والوزراء الذين درسوا مشاريع الاصلاح النقدي(٢٩) للجنة العشرين كانوا يظنون أنهم يسعون وراء « عقلانية نقدية جديدة » ولكنهم لم يكونوا سوى اسرى أحد أكثر بناءات الاقتصاد السياسي صناعية .

نقد غدت قيمة كل نقد ، منذ توقف معيار الذهب عن العمل ، عديمة التحديد إلى حد بعيد . كيف تقدر في الممارسة ؟ بالاستناد إلى القرينة العامة للأسعار . الا ان الاسعار هي ، نفسها ، معبر عنها بنقد . فمن المستحيل امتلاك نظام نقدي ، مهما كان قليل العقلانية ، دون وجود معيار نقدي يجري اختياره ، اعتباطاً ، من بين السلع الموجودة في السوق . وحتى لو كانت قرينة الاسعار اداة قياس ذات دقة كافية من أجل حاجات السياسة الجارية ، فيجب ان نرى ، حقاً ، انها غير مناسبة ، على المدى الطويل ، للحلول محل ميكانيكية معيار الذهب البارة .

ان قرينة ما تنفي ، من حيث بناؤها ، تأثير حركات السعر التي تكون مكلفة بالتعبير عنها . وذاك واحد من العيوب النظرية الرئيسية . لنفترض ان سعر النقل الفردي بالسيارة ارتفع بالنسبة لسعر النقل بالخطوط الحديدية فيجب ان ينجم عن ذلك ، بصورة طبيعية ،

استعمالاً ادنى للسيارة منذ ان يتكيف المسافرون مع الوضع الجديد .
الا ان القرينة تحتفظ ، لوقت طويل ، بمعدل الوزن نفسه لوسيلتي
النقل . واذا تغير المعاملان ، فانه يمكن هبوط (أو ارتفاع) هام في
الاسعار ان يقلت من الملاحظة أو ، على العكس من ذلك ، ان يسخم
إلى حد مبالغ فيه .

ان حذف المعيار يؤدي إلى استحالة تفسير الوقائع . فكل حركة
عامة في الاسعار توصف بأنها تضخمية اذا مضت في اتجاه الارتفاع
وانكماشية اذا مضت في اتجاه الهبوط . الا ان ذلك ما ليست عليه
الحال دائماً . فاذا ارتفعت الاسعار ، فان ذلك قد يكون لسببين مختلفين
(أو لتركيب بينهما) : فاما ان يكون النقد المكلف بالتعبير عنها قد
هبط هو نفسه (وهذه هي الحالة الأكثر شيوعاً) وأما ان تكون قيمة
المنتجات (كلفة انتاجها) التي هي في حالة ارتفاع قد ارتفعت بالقياس
مع قيمة النقد . فمن المحتمل جداً ، مثلاً ، ان لا يكون الارتفاع
المنتظم في الاسعار ، في حدود ٢ — ٣ بالمئة الملحوظ ما بين عامي
١٨٩٦ و ١٩١٣ والذي اشرنا اليه سابقاً عائداً إلى اختلاف في الاصدار
النقدي . لقد كان ، على العكس من ذلك ، البرهان على ان ضبطه كان
دقيقاً جداً ويعكس هبوطاً نسبياً في الذهب ، على سلم التكاليف ،
ناجماً عن اكتشاف مناجم اسهل استثماراً مزدوجاً مع اختراع طرائق
تصفية أكثر اقتصاداً (المعالجة بالسيانور) . والشيء الاساسي هو
القدرة على قياس الحركات النسبية لتكاليف الانتاج بأكثر ما يمكن من
الضبط . وتبدو التحولات المتوسطة للكتلة النقدية في البلدان الحديثة
محقة ، تجريبياً ، النظرية الكمية للنقد المفسرة في ضوء نظرية القيمة —

العمل . فهذا بلد كفرنسا يبلغ تقدم انتاجه حوالي ٥ بالمئة سنوياً . فمن أجل تجنب ان يؤدي هذا الانخفاض في تكاليف الانتاج ، محسوبة عملاً ، إلى هبوط في الاسعار ، يجب زيادة الاصدار النقدي ، اجمالاً ، بمعدل ٥ بالمئة سنوياً . ويضاف إلى ذلك تزايد الكتلة النقدية الذي يقابل زيادة الانتاج ، اولاً ، وارتفاع الاسعار ثانياً . ولنفترض ان هذه الزيادة تبلغ ٥ بالمئة وان الارتفاع في الاسعار يبلغ ٨ بالمئة : فزيادة الكتلة النقدية يجب ان يكون ، ضمن هذه الفرضية ، $٥ + ٨ = ١٣\%$. ان هذه الانظمة النقدية الملزمة بالرجوع إلى قرائن الاسعار ، حصراً ، أكثر تعرضاً للخطأ بكثير جداً من تلك التي تربط قيمة الوحدة النقدية بقيمة سلعة ما تختار معياراً .

ويأخذ خصوم معيار الذهب عليه انه يربط حجم الاصدار النقدي بانتاج الذهب . وهم يقولون ان اخطر عيوب هذا النظام هو انه لا يحتمل بشيء للحالة التي يكون ، فيها ، انتاج الذهب غير كاف . وليس هنا مكان مناقشة هذه الدعوى في العمق . والذين يأخضون بها يرون ، سلفاً ، ان النمو الاقتصادي والاجتماعي يحتاج إلى تضخم دائم . واعتقد اننا نستطيع ان نبين ، بالاستناد إلى امثلة تاريخية ، ان افضل الحالات لسعادة الانسانية هي ، على وجه الاحتمال ، هبوط خفيف جداً في الاسعار . ولكن لندع ذلك ، وهو على كل حال موضع نقاش ، جانباً لنلاحظ ان رفض تناسب الاصدار النقدي مع زيادة مخزونات الذهب البطيئة ناجم ، في الاعماق ، عن الروح نفسها التي تصدر عنها الارادة المحمومة في دفع ايقاع النمو إلى حدوده القصوى دون اعتبار للتقابل الدقيق الذي يجب ان يوجد بين استثمار عقلائي للموارد الطبيعية ونمو الفعالية البشرية .

هوامش الفصل الثالث عشر

- ١ - هذه اللجنة التي تضم وزراء الاقتصاد والمالية لعشرين دولة كانت مكلفة بانفضاح اصلاح النظام النقدي الدولي، الذي كان يجب ان يكون جاهزاً في ٣١ تموز ١٩٧٤ .
- ٢ - قيمة كانت تقابل ٣٥ دولاراً في الاونصة .
- ٣ - نظام الاحتياطي الاتحادي مؤلف من ١٢ مصرفاً اتحادياً تشكل معاً مؤسسة الاصدار .
- ٤ - يمكن ان يدور الامر حول شراء ذهب مستخرج حديثاً من المناجم الأجنبية أو ذهب سبق استخراجه ويملكه اجانب .
- ٥ - بما ان الامر يدور حول تحديد قيمة الوحدة النقدية ، فالأكثر عقلانية هو التعبير عن الاسعار نفسها بمكوسة : فالاحتياطي الاتحادي يعلن انه سيشتري بدولار واحد ٨٨٩,٨٨٨ ميلغراماً من الذهب (٨٨٨ ميلغراماً زائدة ١٪ من هذه الكمية) وانه سيبيع بدولار واحد ٨٧٩,١٢ ميلغراماً يطرح منها ١٪ من هذه الكمية) .
- ٦ - وجير المكان .
- ٧ - من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٣٤ .
- ٨ - ما زالت هناك صلة شكلية، على اعتبار ان الدولار « يسوي » نظرياً ، ٧٣٤ ٪ غرام من الذهب (تقابل سعراً قدره ٣٢,٢٢ دولاراً للاونصة) . الا انه لا معنى لهذا التصريف في غياب امكانية التصويل .
- ٩ - كتب هذا الكلام في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٤ ، في اليوم الذي قرر فيه وزراء لجنة العشرين المجتمعون في روما ارجاء الاصلاح إلى أيام أفضل .
- ١٠ - هذا ما فعله ، حقاً ، الاصلاح المتخلى في مؤتمر جامايكا في يومي ٨ و٧ كانون الثاني ١٩٧٦ .
- ١١ - يمكن للحكومة ان تتخذ ، حيال هبوط كبير في نقدها في سوق القطع ، تدابير

ملاحيه ولكن السوق ان تكون قد صحت اختلال التوازن بنفسها وهو ما يمكن ان تكون عليه الحال لو وجدت آلية ضبط للاصدار النقدي بالرجوع إلى قيمة المعيار .

١٢ - نادى جا ، في فرنسا ، ببيع متخس فرائس .

١٣ - الذي اتفق لادغار فور ان نادى به .

١٤ - وهو ما جرى تبنيه ، في نهاية المطاف ، في مؤتمر جامايكا في يومى ٨ و ٧ كانون الثاني ٧٦ .

١٥ - نص مأخوذ عن نشرة لريكاردو نشرها عام ١٨١٦ بعنوان «مقترحات من أجل نقد اقتصادي ومضمون » . وكان الامر يلزم حول معرفة ما اذا كان المعيار الذهبي الذي اوقفه مصرف انكلترا عام ١٧٩٧ فجر الحروب ضد نابليون سيحاذى بعد ان حل السلام . وكان كثير من المنظرين والخبراء يذهبون ان الفكرة السترنيتية قادرة على الاستغناء عن الاستناد إلى أي معيار نوعي .

١٦ - في كتاب منشور في لندن عام ١٧٧٦ بعنوان « تحقيق حول مبادئ الاقتصاد السياسي » . ويذكر ماركس ، في « رأس المال » ، عدة مرات ستيوارت الذي كان يمدده أحد مؤسسي العلم الاقتصادي البروجوازي .

١٧ - يسلّم ريكاردو ضمناً ، عندما يكتب « الفائدة الوحيدة لمعيار ... » ، بأن المدفوعات الفعلية ذهباً يمكن ان ترد إلى الحد الأدنى ، بل ان تحذف صلياً ، وهو ما يقع ضمن منطق معيار الذهب ... فربطه ان يتجم الخلف عن التوازن لا عن المنع .

١٨ - يكتب ريكاردو (المبادئ ، الفصل الثامن والمشرون) مايلي : « يكون نقد ما في حالة أكبر كمال يمكن عندما يقوم ، كله ، على نقد ودي ، ولكنه نقد ودي تسوي قيمته قيمة الذهب الذي يفترض فيه ، ان يمثله » . وفي مكان آخر ، يكتب المؤلف ان استعمال النقد المبدئي «نزوة محالصة» ان تحيظه لتفقد الورقي جذير بالملاحظة بالنسبة لمصره (بداية القرن التاسع عشر) .

١٩ - خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٨٧٥ و ١٩١٤ ، كانت غروب العجز المؤقتة في المدفوعات تسدد بالتصانعات خاصة وكانت حركات الذهب مقصورة على الحد الأدنى . وهذه الحركات كانت ، على العكس من ذلك ، هائلة منذ خمسين عاماً بما فيها الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٨ . وبصورة أهم ، ان التقدم ، فيما يتعلق بإدارة

لنقد ، يقوم كل أدق حاجة ممكنة لأموال مائلة . ان مشروعاً يدير عزائته عقلياً يقصر كل الحد الأدنى موجوداته كل صورة حسابات مستحقة أو نقد لا تعطيه ، بالتمريض ، شيئاً . وهو يستطيع ، في الحد الأقصى ، ان يستغني عنها كلياً اذا توصل إلى المطابقة المضمونة بين استحقاق ديونه القصيرة الاجل واستحقاقاته على الآخرين . الا انه ينبغي ان يحسب ، دائماً ، حساب لنير المتوقع . وكذلك ، فان نظاماً نقدياً جيد الادارة يعمل بكتلة احتياطية محدودة .

٢٠ - المؤلفون الكلاسيكيون أو القرييون منهم يتخيلون ، دائماً ، عالماً دون نقد . وليس من قبيل الصدفة ان يكون المؤلف المعاصر الوحيد الذي بقي ونيماً لهذا التقليد وهو جاك روفيت (في « النظام الاجتماعي ») الذي هو ، دون شك ، أحد أقرب المؤلفين من الفكر الكلاسيكي .

٢١ - القانون الذي يسلم به علماء الاقتصاد منذ والراس والذي يجب ، بموجبه ، من أجل بناء نموذج يتضمن المبدد (ن) من الاسواق ، التصرف بالمبدد (ن) + ١ من الاسواق لا يعود مبرراً اذا عدنا إلى التصديق الموضوعي للقيمة بكمية العمل .

٢٢ - يبقى دور النقد كاحتياطي قيمة .

٢٣ - كشف تحقيق في معرض « القصر الصغير » ان ما جذب عدداً كبيراً من الناس هو كون تفال توت منح آتون من الذهب .

٢٤ - تسمية تزيد حياة نزوح السوق ، دائماً ، إلى تجاوز عالم السلع ويكون كل شيء للبيع من جزيرة خالية في الادرياتيكي إلى روح الموظفين المرتشين البغ ...

٢٥ - من المؤكد ان الذهب يمكن ان يبقى مرغوباً فيه كقسمة ضد خطر الحرب والثورة الخ... ولكننا نخرج ، اذ ذلك ، من ميدان الاقتصاد السياسي . وهناك وسيلة أكثر جذرية أيضاً لمنع سرور فضل القيمة على الذهب ، هي منع امتلاكه من جانب الافراد (حيث يحتمل ان يمكن تطبيق هذا المنع في الولايات المتحدة) . ولكن المنع طريقة فظة . ومقياس الذهب يتفوق عليه ، دون قياس ، بحسب الجمهور على البنول من تلقاء ذاته من امتلاك الذهب لاسباب عقلانية .

٢٦ - باستثناء الدينون الملوثة بنقد أجنبي الميزة لعمارة التبادل الذهبي .

٢٧ - راجع ، بشكل خاص ، المقابلة بين فاليري جيسكار ديستان ومؤلف هذا الكتاب وجيهر ماثيو - جريدة لوموند ، ٤ تشرين الاول ١٩٧٣ .

٢٨ - القلع الاجنبي هو دين على مصرف .

٢٩ - جرى اقراوها في اتفاق جامايكا .

٣٠ - الربع الاخير من القرن التاسع عشر المطروح بالتهمة الصناعية في المانيا واليابان وروسيا وكذلك باعتماد اوائل القوانين الاجتماعية في بريطانيا والامبرطورية الالمانية كان فترة هبوط مستظم في الاسعار ، كذلك فترة ارتفاع في الاجور لا يقل عن ذلك انتظاماً .

• • •

الفصل الرابع عشر التضخم لم يعد يلبي حاجات المجتمع

يتزايد سوء توافق التضخم مع العصر . والسبب العميق في الانحرافات التي يخلقها التضخم هو افشال مبدأ التساوي في التعادل . فاحترام هذا المبدأ هو ، وحده ، الذي يتيح جريان السيولة الاقتصادية بموجب « قانون المنفعة » الذي هو ، كما رأينا ، حجر الزاوية الذي يقوم عليه النموذج الكلاسيكي .

السلع الزائفة والتقد الزائف .

اذا كانت المنتجات تبادل ، على مستوى الاقتصاد بكامله ، قيمة لقاء قيمة ، فليس هناك من سبب لان نتوقع اختلالاً ثابتاً في التوازن بين العرض والطلب (ما لم يكن هناك خطأ في توجيه الانتاج) على اعتبار انه يجب ان يكون هناك ، مسبقاً ، عرض من أجل ان يكون هناك طلب . وفي هذه الحالة ، فان « قيمة الطلب الاجمالي مساوية ، بالضرورة ، لقيمة العرض الاجمالي » كما يقول كينز الذي يضيف ان النظرية الكلاسيكية تكون على حق طول الخط اذا تحققت هذه المساواة فعلياً .

ان التضخم هو ، اولاً ، خلق وسائل دفع لتمثيل لا - قيم في السوق . ويقابل الديون الزائفة (التي تصدر العملات مقابلها) نقد زائف . فمجتمعتنا ينطوي ، في ذاته ، على التضخم كما ينطوي الضباب على العاصفة .

وبما انه يستحيل على الناس جميعاً ان يحصلوا ، معاً ، على أكثر مما يعطون فسوف ينبغي ، حقاً ، ان يقابل اثرء بعضهم دون سبب افقار آخرين . والضحايا الرئيسية للتبادل ، في مجتمعتنا ، هي التعاملات التي تقتضي تجميداً طويلاً لرأس المال (وسائل النقل الجماعي مثلاً) في حين ان الرأسمالية هي ، بطبيعتها ، نظام يرجع الاستثمارات الطويلة الاجل بصورة بارزة (راجع الفصل الثامن) .

ان قانون القيمة يطبق تطبيقاً سيئاً في نظام تضخم . ما هي الوسائل التي تستطيع المشروعات ان تبيع ، بها ، منتجاتها بأعلى مما تساويه (١)؟ يمكن ، بصورة تخطيطية ، تصنيف هذه الوسائل في خمس فئات:

١ - انها تفيد جزئياً ، على الاقل ، من ضروب التقدم المتحققة في الانتاجية . وهذا الامر يبدو طبيعياً تماماً وهو ، مع ذلك ، مناقض تماماً لاقتصاد السوق الحقيقي على اعتبار ان ضروب التقدم المشار اليها تترجم ، بالتعريف ، إلى هبوط في الاسعار (٢) عندما تباع المنتجات بكلفة انتاجها .

٢ - أنها محل ، في صنع الاشياء ، مادة رخيصة (البلاستيك مثلاً) محل مادة اغلى (الجلد ، التحاس الخ ..) . وهنا ، أيضاً ، تريد قوانين المزاخمة ان تترجم مثل هذه « التجديدات » إلى سعر ادنى وليس إلى ارباح اضافية (ما لم يكن ذلك لفترة قصيرة) .

٣ - ان وسيلة مشتقة من الوسيلة السابقة هي « خديعة » المنتجات الجديدة التي تكون جدتها ظاهرة أكثر منها واقعية . فمثلاً بضع سنوات ، كان من الرائج ان يذكر الاقتصاد الامريكي باعجاب لان أكبر نتيجة لروح التجديد فيه كانت ان قسماً كبيراً من المنتجات المعروضة في السوق لم تكن موجودة قبل عشر سنوات . ان هذه الواقعة كانت برهاناً على ان الاقتصاد السيكلوجي كان ما يزال أكثر تقدماً في الولايات المتحدة منه في اوربا أكثر مما هي برهان على تجديد حقيقي ، ان عدداً من المنتجات المسماة جديدة عديم النفع تماماً ويمثل تراجعاً احياناً . فلماذا تصنع الالبان الملونة في حين ان الالبان يجب ان تكون طبيعية كي تكون جيدة ؟

٤ - أنها تخفض الاعباء الثابتة في القطعة المنتجة بفضل زيادة في الانتاج : وهنا أيضاً ، تقوم كل فائدة العملية على عدم جعل المستهلك يستفيد منها الا بصورة جزئية جداً ، على صورة خفض في سعر المبيع .

٥ - أنها ترفع ، بكل بساطة ، اسعار مبيعها .

ان اقتصاداً تباع ، فيه ، المنتجات ، على هذا النحو ، بما هو اغلى من قيمتها يستطيع ان يحقق هذه المعجزة : زيادة الاجور والارباح فيه بصورة متوافقة . وليس لنوع الفتنة التي يمارسها التضخم من سبب آخر اهم من هذا السبب (٣) : انه النظام الاقتصادي الوحيد الذي

يسمح للارباح والاجور بأن تزيد معاً في المشروعات المثينة في السوق (٤) . وفي الوقت نفسه ، إنما ليس ضمن النسبة نفسها : يكون ارتفاع الاسعار ، في اطوار التضخم الاولى ، أكبر من ارتفاع الاجور (٥) . ولا يعود الامر كذلك في الاطوار التالية .

وكي تفكك الالية ، ينبغي ان نبدأ بالتمييز بين الوجهين اللذين يتبدى بهما الاجر : نفقة بالنسبة للمشروع الذي يدفعه ، من جهة ، ودخل بالنسبة لمن يتلقاه من جهة اخرى والاجر النفقة والاجر الدخل هما ، في اقتصاد غير تضخمي ، بمثابة وجه المبدالية ومقلوبها .

هذه المساواة تنقطع في الاقتصاد التضخمي : فلا يعود الاجر النفقة مائلاً للاجر الدخل خلال الفترة الزمنية القصيرة إلى حد ما التي تنقضي بين انتاج شيء وطرحه للبيع : ان الاول ادنى من الثاني . لماذا ؟ لان الاجور ترتفع دورياً ولان كل شيء يجري كما لو كانت المداخيل المدفوعة على هذا النحو مستعملة في اقتناء مواد صنعت قبل برهة حصول الزيادة بالضبط . وينجم عن ذلك فرق دائم بين سعر الكلفة الذي يشمل المقدار السابق لنفقات الاجر وسعر المبيع الذي يحدد ، من جهته ، بالقياس مع امكانيات الطلب الجديدة . وكما نرى ، فان الربح الزائد لا يمكن ان يبقى - ويترايد - خلال الزمن الا بشرط صريح هو ان يزيد مجموع المداخيل الاجرية زيادة تكفي من أجل السماح لـ « سعر الطلب الاجمالي » بأن يصل إلى مستوى سعر العرض الاجمالي . ما الذي يجري لو لم تحدث هذه الزيادات أو لو حدثت ضمن نسبة غير كافية ؟ ان الذي سيحدث هو أما ان يقرر المنتجون المحافظة على اسعار مبيعهم ولا يصرفون ، في هذه الحالة ،

كلية انتاجهم ، وأما ان ينبغي عليهم خفض اسعارهم حتى مستوى
كلفة الانتاج ليستطيعوا بيع كلية الانتاج . ومن أجل ذلك ، يكون
مجتمع التضخم مهدداً ، باستمرار ، بالكساد أو بهبوط الاسعار (٦) .
وليست هناك سوى وسيلة واحدة لاجتئاب هذه العقبة المزوجة :
رفع التضخم قليلاً أيضاً . وهذا ما يبينه التاريخ الاقتصادي المعاصر .

ان العلاقة السببية بين زيادة الاجور وزيادة الارباح تفلت من
المراقبين - كما يبين ، مثلاً ، المقطع التالي الذي اجترته من النشرة
الشهرية (آذار ١٩٦٩) لمصرف « فيرست ناشيونال سيتي بنك » :
« توصلت شركات الولايات المتحدة ، على الرغم من الزيادة الكبيرة
في نفقات الاجور بالوحدة ، إلى تحسين مداخيلها الصافية بعد اقتطاع
الفرائب بمعدل ١٠٪ عام ١٩٦٨ » . ويقدر المقال نفسه زيادة الاجور
والرواتب ، في عام ١٩٦٨ بالقياس مع عام ١٩٦٧ بنسبة ٩,٥٪ . وكان
على المصرف ان يكتب : « بفضل الزيادة الكبيرة في نفقات الاجور »
بدلاً من « على الرغم من ... » . وقد اظهر المراقبون في فرنسا الدهشة
نفسها : فقد كانوا يتوقعون « بعد احداث ايار ١٩٦٨ » ان تصادف
المشروعات صعوبات خطيرة بسبب « زيادة عبء » نفقاتها الاجرية (٧) .
ان ما حدث هو ان المشروعات ، وعلى الاقل تلك التي كانت تصنع
مواد استهلاكية - والتحفظ هام - شهدت ارباحها ترتفع ارتفاعاً
كبيراً جداً .

وفي كل مرة يقرر ، فيها ، رفع المكافآت العمالية ، يسمح
للشركات بتحصيل ارباح زائدة اعلى أيضاً وذلك ، على الاقل ، طيلة
الوقت الذي يوضع ، فيه ، جهاز توزيع الائتمان في موضع يستطيع ،

مه ، « المتابعة » من أجل السماح للمشروعات بإجراء التسليف اللازم
لفسروب الاجور قبل تحصيل نتائج مبيعاتها. ويقتضي النظام ان يستهلك
الاجراء كلية مداخيلهم ، بل وان يستهلكوا مداخيلهم المقبلة بفضل
التوسع غير المحدود ، تقريباً ، في تسهيلات الائتمان « الشخصي » .

التمويل الذاتي و « التحويل » من جانب المصارف .

لايلي كون ما يقرب من كلية الدخل ينفق من أجل الاستهلاك ،
البيئة ، ان وظيفة الادخار تزول على اعتبار انه ضروري لبقاء جهاز
الانتاج وتوسعه : وهذه الوظيفة تمارس ، في اقتصاد التضخم ، من
جانب المشروعات ذاتها ، حصراً تقريباً ، أو من جانب الجهاز المصرفي
الذي تساعده السلطات العامة او لا تساعده . وفي الحالتين ، هناك
تمويل لموارد واقعية متوفرة لصالح القطاعات التي تنتج مواد الاستهلاك
المباشر .

وفحص الحالة الاولى اسهل : فما الذي تفعله المشروعات بارباحها
الزائدة ؟ انها تكرر القسم الاكبر منها ، ان لم تكررهما كلياً ، لاجراء
اتفاقات رأسمالية . وهذا ما يسمى بالتمويل الذاتي . وهذه الممارسة
مطابقة ، من النظرة الاولى ، للمنطق الاقتصادي على اعتبار ان الوجهة
الطبيعية للربح هي ، كما رأينا ، الاستثمار (٨) . وما هو موضع
المسألة هنا هو الربح الزائد الذي ينجم عن قدرة المشروعات الكبيرة
على ان تتجاهل ، بشموخ ، قانون القيمة بفضل سيطرتها على السوق (٩) .
ولكنها ، ببيعها انتاجها باغلى مما يساوي تقتطع ، خلسة ، من مداخيل
الافراد الموارد التي تحتاج اليها . والتضخم يظهر ، حقاً ، على ما هو
عليه : نظام ادخار قسري يجري ، في جملة ، لمصلحة الشركات

الاحتكارية وشبه الاحتكارية ، وبصورة اضافية لمصلحة الدولة (عن طريق المداخل الضريبية المتزايدة) .

وبما ان الموارد الواقعية القابلة للتعبئة بالادخار الاجمالي للامة - السري أو الصريح - محدودة ، فان كل شيء يجري كما لو ان الموارد المكرسة لاستعمال ما سحبت من استعمال آخر . وليس من قبيل الصدفة ان تكون « التجهيزات الجماعية » للبلدان التي تعرف الاستثمارات الخاصة فيها أكبر نهضة (الولايات المتحدة ، اليابان ، ايطاليا ..) هي ، على وجه الدقة ، الأكثر تاخراً نسبياً ، والعبارة الشهيرة المنسوبة لاحد وزراء حرية الرئيس ايزنهاور : « ما هو حسن لجنرال موتورز حسن للولايات المتحدة » ليست مبررة .

وهناك طريقة أقل مباشرة للادخار القسري هي « التحويل » الذي تجبره المصارف على نطاق متزايد السعة . ان شبه زوال سوق رأس المال (اصدارات البورصة لا تحول ، قط ، أكثر من ١٠٪ من ، الاستثمارات الكلية في البلدان الرأسمالية الحديثة) يؤدي إلى نتيجة هي ان المشروعات مقودة ، بالإضافة إلى التمويل الذاتي ، إلى التوجه للمصارف لمواجهة نفقات تجهيزاتها المتوسطة والطويلة الاجل . الا ان المصارف تمتلك ، بشكل خاص ، بصفة موارد ، مبالغ عهد بها اليها على ان تدفع عند الطلب أو لاجل قصير . فهي اذن ، سيولات تمثلها ودائع سائلة « تحولها » المصارف إلى قروض متوسطة أو طويلة الاجل تمنحها للمشروعات . ونتيجة هذه العملية هي ان المبلغ نفسه يستعمل مرتين ، على اعتبار ان الاموال المسلفة للشركات من أجل نفقات تجهيزاتها المختلفة تبقى ، في الوقت نفسه ، تحت تصرف المودعين .

وهذه الازدواجية سبب دائم للتضخم . ان التضخم يحث القدرة الشرائية للودائع ومن هنا ينشأ ، من جديد ، ادخار قسري . رلا يغير شيئاً في الموضوع كون « التحويل » لا يمنع الودائع الجديدة من ان تفيض عن السحوبات . فالاموال المودعة تشكل جملة تتجدد باستمرار ، ونموها ظاهرة مرتبطة بالزيادة المستمرة للموارد .

ان كل ادخار يحلل ، فعلاً ، على انه « تحويل » ولكنه يكفي لفهم الفرق بين النظام التقليدي ومشتقة الادخار القسري المققطع من المودعين والتي يدور الامر حولها هنا ، يكفي لفهم هذا الفرق جيداً المقارنة بين السيوريتين .

١ - المخطط التقليدي : ان صاحب الدخل (س) يقتطع من امواله السائلة (المتوفرة) مبلغاً معيناً يقرر « تحويله » إلى مدخر ، اي انفاقه انتاجياً : لنفترض انه شيد منزلاً أو انه اكتب في اصدار اسهم جديدة . فسوف يكون تحت تصرف القائم ببناء المنزل أو الشركة المصدرة المبلغ الذي تلقياه على هذا النحو ، في حين ان مقابله في ملكية (س) سوف يجمد حتى اليوم الذي سيقرر ، فيه ، (س) ان يبيع منزله أو اسهمه . ولكن المشتري الجديد سوف يحل مدخره محل مدخر (س) بحيث ان التجميد سوف يستمر واقعاً من وجهة نظر الاقتصاد الاجمالي ما دام المنزل قائماً وما لم تحل الشركة المصدرة .

٢ - المخطط المسمى بمخطط (التحويل) : ان قرار « تحويل » الاموال السائلة إلى مدخر يتخذ خفية عن مالكيها . فليس هناك اي تجميد ظاهر ، ولكن المودعين يشهدون ، على مر السنين ، انخفاض القدرة الشرائية لحسابهم المصرفي ، وهو انخفاض يقىس ، بصورة تقريبية ، اسهامهم القسري في استثمارات المشروعات .

وقد كان من نتيجة التحويل ، في المعادلة (لكرسح) ، زيادة
(ر) ، اي سرعة التداول .

ان اعلى تمويل ذاتي ممكن منادى به ، في فرنسا ، من جانب
الخطوة ، وبالتأكيد من جانب ارباب العمل . وما هو على درجة كافية
من الغرابة هو ان البرنامج المشترك لليسار يوصي بـ « التحويل » ،
وذلك ، دون شك ، لان طابعه كادخار قسري لصالح المشروعات
أقل ظهوراً . واذا قلنا هذا الكلام ، فان كفاية هذه الوسائل لا تنكر .
والتمويل الذاتي هو الممارسة المفضلة في بلدان الرأسمالية الأكثر
تقليدية حيث تكون المشروعات غنية (نسبة كبيرة من مواردها هي
من اموالها الخاصة) : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، والمانيا
منذ فترة اقرب ... أما « التحويل » الموجود في كل البلدان ، فهو ،
بشكل اخص ، من شأن الرأسمالية « الفتلة » . فبلونه لم تكن الصناعة
لتحقق ، بهذه السرعة ، ضروب التقدم التي نعرفها (اكانت اليابان
تصبح ، بذلك ، أقل توفيقاً ؟) .

« لا يحسن بالصناعة ان تصنع ملابس تهترى بسرعة مفرطة »

لا شيء ، دون شك ، أكثر إلحاحاً من اعادة الشفافية إلى آليات
الادخار وخلق سوق لرأس المال جديدة بهذا الاسم . وليس الهدف
بعث رأسمالية القرن التاسع عشر . انه ، في الوقت نفسه ، التعديل
العميق لعرض موارد الادخار وطلبها .

ويدور الامر ، من جهة العرض ، حول ابدال الادخار القسري
والسري بادخار صريح وأكثر طوعية يجب ان يتخذ صوراً حديثة
(اموال توظيف الخ ...) . وما من سبب يحمل على التذكير في ان

الادخار سيكون ، اجمالياً ، أقل مقداراً اذا لم يعد مستتباً بواسطة التضخم . والتجربة تثبت ان التزوع إلى الادخار هو في القوة نفسها التي كان عليها دائماً بمجرد ان تكون الشروط مناسبة . ان نسبة الدخل الاجمالي المنخورة ، في نظام غير تضخمي ، ستكون ، دون شك ، أكبر لان قسر الطلب لن يعود المحرك الرئيسي للفعالية . ووظيفة الادخار مصادرة ، في النظام الحالي ، من جانب المشروعات الكبرى والمصارف . فيجب اعادتها إلى اصحاب الدخل اي ، بشكل خاص ، إلى الأجراء انفسهم الذين بينا (في الفصل العاشر) انهم يجب ، بصورة طبيعية ، ان يتلقوا قسماً من « النتائج الصافي » .

أما من جهة الطلب ، فان الامر يدور حول السماح لمستعملي الموارد لاجل طويل بأن يحصلوا عليها من السوق . وللأسباب التي سبق عرضها ، سوف نرى رؤوس الاموال في نظام غير تضخمي ، تنصب ، بصورة مفضلة ، على الاستثمارات الطويلة الاجل .

وقد كتب الفريد مارشال الذي كان يعد نفسه مكماً لريكاردو عبارة (١٠) يبدو لي ان من شأنها ان تدلنا على سبيل الخلاص من ميكانيكية مجتمع الاستهلاك بالصورة التي تعمل عليها اليوم : « لا يحسن بالصناعة ان تصنع ملابس يهترى قماشها بسرعة مفرطة ، ذلك انه اذا لم ينق المراء ماله في شراء البسة جديدة ، فسوف يستعمل هذا المال في اتفاقات توفر عملاً بصورة اخرى » . وفي ايامنا ، لم تعد تصنع سوى ملابس وسيارات واشياء من كل الانواع تبلى بسرعة مفرطة لانهم يقدررون ان تلك هي الطريقة الوحيدة لتوفير عمل للصناعة ، الا انه لا يتم ، من جهة اخرى ، بناء ما يكفي من المساكن المريحة

ويهمل تجهيز البلدان الفقيرة ويجري بناء المحطات النووية متأخرة الخ...، وهي كلها مهمات لا يتجهون إلى أنها تستطيع « توفير عمل بصورة أخرى » .

من هو الذي على حق ؟ الفريد مارشال ومعه المدرسة الكلاسيكية ام الاقتصاد الحديث الذي لا يعتمد الا على نمو الاستهلاك غير الانتاجي لضمان عمل للعدد الأكبر ؟

ان لفكرة البالغة الرواج بين علماء اقتصاد عصرنا والقائلة انه يجب تنشيط الطلب للحصول على العمالة الكاملة ، ان لهذه الفكرة موازياً هو التصور التضيقى عن الادخار منذ كيتز . فهم لم يعودوا يرون فيه انفاقاً « يوفر عملاً » بصورة أخرى « كما كان يرى الكلاسيكيون . فقد كان الادخار ، بالنسبة لهؤلاء الاخيرين ، الشطر من دخل الافراد أو الدولة الذي كان مكرساً لتكوين رأس مال .

وتحليل الادخار كانفاق ، وليس كتراكم لثروات عقيمة ، كان هو نفسه الاكتشاف الكبير لآدم سميث الذي اقام عليه ، هو وخلفاؤه ، الاقتصاد الحديث . وهكذا جرى تصور هذا الاخير معارضاً ، في الوقت نفسه ، لافكار الماركيتيلين وسلوك الارستقراطية .

١ - لقد كان الماركيتيليون يحددون هدفاً لفعالية الامم هو اجتذاب أكثر ما يمكن من المعادن الثمينة اليها وقصر ما يبارحها منها على ادنى حد ممكن . والوصفة التي كانوا يوصون بها كانت بسيطة ، وقد عدنا اليها - وهو مثال جديد على تفهقر الفكر الاقتصادي - في ايامنا : فقد كان الماركيتيليون يقولون ان بلداً جيد الادارة يجب ان يصدر أكثر مما يستورد . الا ان هذه التوصية غير ذات معنى : فالبيع للبلاد

الاجنبية لمجرد هدف مراكمة الذهب (أو احتياطات قطع كما نقول في ايامنا) يعادل تعقيم قسم من الانتاج على اعتبار ان العملية تقوم على تحويل سلع ، هي ثمرة للعمل القومي ، إلى معدن ثمين أو قطع مكنتز فلا يبرر التصدير الا اذا سمح باستيراد مواد اخرى أو خدمات واقعية تدخل في التداول مكان تلك التي ارسلت إلى البلاد الاجنبية ، وليس احتياطات عقيمة . ولنضف إلى ذلك ان تصدير أكثر مما يستورد يمكن ان يبرر بالنسبة لبلد متقدم شريطة ان يستعمل الفائض الواردات في القيام باستثمارات في البلدان الاجنبية . وغالباً ما توصف هذه الاستثمارات بأنها « تصدير رأس مال » : وهذا التعبير الاخير مزدوج المعنى لان « تصدير » رأس مال هو ، في الواقع ، اقتناء ممتلكات واقعية (مصانع الخ ..) أو ديون في البلاد الاجنبية . فهذا النوع من التصدير هو ، في الواقع ، استيراد .

٢ - كانت الاستقرارية تهدد ممتلكاتها في نفقات مجنونة ، اي في نفقات استهلاك خالص . وقد عاد مجتمعا ، كذلك ، إلى الوقوع في هذا الاعوجاج . فهو ، اذن ، مبرر بصورة مزدوجة من جانب التعاليم الكلاسيكية : فهو يمارس على نطاق أكبر بألف مرة ما كان يفعله القرن الثامن عشر الذي كان ، وتلك مفارقة ، مبلراً أو مقترأ : استهلاك الشطر الاضخم من الدخل بصورة غير انتاجية وتعقيم شطر بالغ الكبر من الدخل المدخر على صورة احتياطات مكنتزة .

ان وضع انكلترا للافكار الكلاسيكية موضع الممارسة ، منذ حوالي قرنين ، قد فتح الطريق إلى العالم الحديث : فالثورة الصناعية

بدأت لدى هذه الامة لانها عرفت ، ابكر من الامم الاخرى ، تحويل مدخرها إلى رأس مال . والانسانية آخذة ، اليوم ، في ان تعيش بفضل ضروب التقدم الحارقة المحققة في الالكترونيات والفيزياء النووية الخ ... ثورة صناعية ثانية اعظم من الاولى بكثير . الا انها تبدو عاجزة عن التغلب على المسائل الاقتصادية التي تطرح عليها على الرغم من قدرتها المتزايدة على الاشياء وتملكها تقنيات قادرة على مضاعفة قدرتها الانتاجية في كل الميادين . ومعظم الامم ما زالت في حالة شبه املق ولا نرى حلول البرهة التي سيتمكن ، فيها ، اخراجها منها . أما بالنسبة للاقلية التي تتمتع بدخل اعلی ، فان بعضها يعيش في نظام كفاف دون حرية تسميه « المرحلة الاولى نحو الاشتراكية » ، في حين تعيش الاخرى ، وهي الاغنى والأكثر عدداً ، في نظام يذير تسميه « الازدهار الرأسمالي » . والحقيقة هي ان قواعد الرأسمالية قد نسيت فيها ، والاولوية المعطاة للاستهلاك تكفي لتفسير كون الادخار الذي يجري فيها اضعف من ان يلبي الحاجات الضخمة إلى تجهيزات من كل نوع ، اي إلى رأس مال ، وهي حاجات تبقى غير ملبأة في العالم المتقدم نفسه وليس في العالم الثالث فقط .

لقد تم ، في القرن الثامن عشر ، لقاء بين اكتشاف الآلة البخارية على سبيل المثال ، من جهة ، وتشكل مذهب اقتصادي متجه بكامله نحو الفكرة القائلة ان مراكمة رأس مال انتاجي ، في حالة الفقر العامة التي كان المجتمع البشري ما يزال عليها مساوية في اهميتها لتلبية الحاجات المباشرة (لا اهم ولا ادنى اهمية) . وعن كون هذه النظرية الاقتصادية التي سوف تسود اذهان البشر تميل بالناس إلى تنمية الادخار ، في برهة كانت هناك ، فيه ، حاجة إليها لتمويل بناء

تجهيز ميكانيكي جديد تماماً ، أعلى كلفة بما لا يقبل المقارنة من كل الاوتوات التي كانت تستعمل سابقاً ، عن هذا الامر نجمع نبؤس اقتصادي خارق انتشر في القارات الخمس تدريجياً ، دون هزة كبيرة (لم تحدث حروب دولية كبيرة بين عامي ١٨١٥ و ١٩١٤) . والامر لم يعد ، لسوء الحظ كذلك في عصرنا : فالفكر الاقتصادي الذي لم يعد مدعوماً بنظرية ما غير متكيف مع عصرنا ، عصر الاكتشافات العلمية والتقنية الجديدة التي تتعاقب بسرعة متزايدة لم نعرفها قط . انه يبشر بالاستهلاك لدى الاغنياء (١١) في حين ان مراكمة رأس مال هي أكثر ضرورة من اي وقت مضى لمواجهة تزايد هائل في السكان . لقد نسي ، تقريباً ، وظيفة الادخار في حين ان كلفة كل ما يشكل رأس المال الانتاجي (محطات نووية ، آلات الكرونية ، طائرات تفوق سرعتها سرعة الصوت الخ ..) ترتفع بقدر ما تتحسن التقنية وبقدر ما تكون هذه الكلفة مدعومة إلى الزيادة أيضاً بقدر ما ستوضع في الخدمة تجهيزات ومواد غير ملوثة .

مجمع استهلاك أم مجمع رأسمالي .

ان الخيار مطروح بوضوح في المساجلة الرائعة التي دارت ، طيلة سنوات ، بين مالتوس وريكاردو في مراسلة بحثت ، فيها ، الموضوعات المألوفة لدينا ، للمرة الاولى ، بصورة منهجية (١٢) .

كان العالم ، اذ ذاك ، آخذاً في الخروج من حروب نابليون . وكان السؤال المطروح هو التالي : ما هي الوجهة الجديدة التي يجب اعطاؤها للانتاج المخصص سابقاً لتعبئة الجيوش ؟ (١٣) وكان جواب ريكاردو ، صراحة ، بأنه ينبغي ترجيع الادخار لانا ، كما قال ،

نحصل ، بمراكمة رأس المال ، على القدر نفسه من العمل الذي نحصل عليه بانفاقنا الدخل على تلبية الحاجات المباشرة . أما مالتوس ، فقد كان يلح على خطر رؤيتنا « الطلب الفعلي » عاجزاً عن امتصاص الانتاج ، مبتكراً ، بذلك ، المفردات التي سيجعلها شعبية بعد مائة وعشرين عاماً . وكان يوصي ، لابعاد هذا الخطر ، بتشجيع الاستهلاك غير الانتاجي - لصالح الاغنياء فقط . وهو يكتب العبارة التالية : « من المؤكد ان شغفاً مناسباً بالاستهلاك يمكن ان يحافظ على التناسب لمكافئ بين العرض والطلب .. » .

هوذا ، اذن ، « قانون » العرض والطلب يطرح ، دفعة واحدة ، في قلب المناقشة . واعتقد ان ذلك لن يدهشنا . ولكن هوذا ما سيسمح لنا باغلاق الدائرة . ان الحججة التي يسوقها مالتوس ، دون كلل ، إلى ريكاردو ضد ادخار مفرط هي اننا اذا راكمت رأس المال بأسرع مما ينبغي فان معدل الربح سيهبط ، وهو ما سينجم عنه « ركود » في الانتاج . ولماذا سيهبط معدل الربح في هذا الاحتمال ؟ لان عرض رأس المال سيكون ، كما يؤكد مالتوس ، اغزر مما ينبغي بالقياس مع الطلب (١٤) . وسوف يكون على كينز ، كما نعلم (الفصل الثامن) ان يستعيد لحسابه ، هذه الفكرة التي توسع ماركس ، من جانبها ، فيها على صورة نظرية الميوط التزوعي لمعدل الربح . الا انه ليس من قبيل المبالغة ان نرى فيها مفسدة كبرى تمنع الذين ينادون بها من وصف ظاهرة التبادل . وليس عبثاً ، من وجهة نظر تحقيقنا حول المجتمع الحالي ، ان نلاحظ ان منشأ هذا الخطأ الاساسي المتجدد في كل جيل والذي تكذبه الوقائع كل مرة قائم في الاعتقاد بأن نمو

المبادلات خاضع لـ « قانون » العرض والطلب ، في حين انه محكوم
بـ « قانون المنافسة » .

ان مجتمعنا المهووس بالفكرة المالتوسية القائلة ان الطلب يمكن ان
يكون غير كاف يتصف برغبته في تلبية الحاجات دون الانشغال كثيراً
بالكلفة (مفهومة بالمعنى الاجتماعي للكلمة) التي تستجراها هذه التلبية
— ان الحصول على النمو الاقتصادي بالقسر المستمر للطلب — لدى
الطبقات الغنية بالنسبة المالتوس ولدى الشعوب الغنية بالنسبة لعلماء
اقتصاد عصرنا ، خلفاته البعدين — اسهل من الحصول عليه بالطريقة
الريكاردية ، طريقة الاعتدال المتراكم مع الامتداد بالتقدم الاقتصادي
لدى كل الشعوب بفضل التراكم . والتضخيم في الامر كان كافياً .
وكيتر يأخذ ، في ترجمته الجيدة لحياة مالتوس ، على علماء الاقتصاد
انهم فكروا في ذلك بعد فوات الاوان ، مفضلين ريكاردو على مالتوس ،
وهو التفضيل الذي يصفه بأنه « كارثة » . وهو يكتب مايلي : « اي
مكان أكثر حكمة وغنى كان يمكن ان يكون العالم عليه لو ان مالتوس
كان ، بدلاً من ريكاردو ، الأرومة التي اشتق منها اقتصاد القرن
التاسع عشر » .

وهذا ما تحقق اليوم ، بفضل جهود كثير خاصة . فنحن نعيش ،
اخيراً ، في عالم مبني على النموذج الذي اقترحه مالتوس . وقد جرت
محاولة اولى في هذا الاتجاه في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية
الاولى حيث فهم فوردي وبضعة افراد آخرين من رؤساء الصناعة الكبرى
ان السبيل الكبير الوحيد ، في اقتصاد حرمة التضخم من منظورات
مستقبلية ، أصبح ، بعد ذلك الحين ، تنشيط « الطلب الفعلي » اكل

مواد الاستهلاك المباشر . وانتهت هذه التجربة الاولى لمجتمع الاستهلاك بأزمة الثلاثينات المروعة وذلك ، دون شك ، لان مديري النظام النقدي والمالي في ذلك العهد كانوا قد احتفظوا ببعض مبادئ الضبط التي كانت غير متوافقة ، كلياً ، مع الحرب الدائم إلى الامام المتضمن في النظام الاقتصادي القائم على تشييط الحاجات .

ان هذا التناقض لم يعد موجوداً بفضل كثير ودروسه بين علماء آخرين . فلدينا ، بعد الآن ، على النطاق القومي وعلى النطاق الدولي ، نظام نقدي ومالي متكيف بقدر ما يكون ذلك ممكناً مع القسر المستمر لـ « الطلب الفعلي » . وذلك ، عرف مجتمع الاستهلاك ، بعد الحرب العالمية الثانية ، انطلاقة جديدة وهائلة لم تعد تجد داخل النظام الاقتصادي والمالي الذي خلقه لحامه الخاص (وهو لحام من الخطر إلى أقصى الحدود ان نجعله يعمل فجأة ان كان ذلك في مقدورنا) . وربما سيوجد اللجام في النتائج التي انتجها اقتصاد ثلثية الحاجات دون اعتبار للكلفة الاجتماعية . فخلال ربع قرن دمر من الثروات الطبيعية ولوث من البحيرات والانهار ، دون ان تحسب المحيطات ذاتها ، أكثر مما دمر ولوث في كل ما بقي من التاريخ الذي عرف مع ذلك ، من قبل ، كوارث ايكولوجية ناجمة عن اهمال الانسان (١٥) (تصحر منطقة الصحراء وقسم كبير من افريقيا الخ ..) .

وربما كان الأسوأ أيضاً هو ان تنبؤات مالتوس القائمة تهدد بأن تتحقق في عالم مبني على نموذج . فعندما يهدم القسم الأكبر من الثروات المنتجة ، فوراً ، لغايات استهلاكية ، فان موارد الادخار لا تكفي للمساعدة على تجهيز البلدان الفقيرة . وسكانها المقصرون على البؤس

ميتزايديون بأسرع مما ينبغي . الا ان بلدانا واسعة ، في آسيا وامريكا اللاتينية ، آخذة في اتباع السبيل الوحيد لتحطيم الحتمية المالتوسية الزائفة بتطبيقها سياسة قائمة على الانتاج وتعبئة الادخار ، بحيث ان التنبؤات المتباعدة المتصلة بـ « ٣٠ ملياراً من البشر بعد قرن » وقد تكذب او لا يكون لها النتائج الكارثية التي تمزى اليها بنوع من المجاملة غير الصحية ، اذ تنمو ثرواتها المتبعة بصورة اسرع أيضاً .

ان الاقتصاد الكينزي الصادر عن مالتوس والذي هو اقتصاد كل الغرب الغني يظهر ، اخيراً على ما هو عليه : يظهر بوصفه اقتصاد ترف لا يمكن ان ينمو بعض الوقت الا لدى شعوب راكمت مسبقاً — خاصة بفضل تقليد الظلامية الريكاردية الذي عاش طويلاً — رأس المال . الا ان البلدان الموصوفة بالغنية تلاحظ ، هي نفسها ، ان التبذير الهائل للموارد الذي يسببه « الشغف بالاستهلاك » لا يسمح بتلبية أكثر من قسم من الحاجات ، وهي الأكثر سطحية بصورة عامة . ومع ذلك ، فلنعترف للاقتصاد الحديث ذي النموذج الكينزي الصادر عن مذهب مالتوس بمزية هي : انه اسهم في نشر مزايا « الاستهلاك غير الانتاجي » الذي كان مالتوس يحتفظ به للرأسماليين والملاكين ، العقاريين (١٦) بين قسم هام من السكان . ويجب على الاقتصاد الحديث المجدد ، اليوم ، ان يأخذ على عاتقه مهمة ضمان وظيفة الادخار التي كان ريكاردو يحتفظ بها ، عملياً (١٧) ، للرأسماليين والملاكين العقاريين من جانب الشعب الفعال بكامله — ولمصلحة كل الأمم . والشروط الموضوعية لمثل هذا التوسع بدأت في التجمع .

* * *

هوامش الفصل الرابع عشر

١ - لاشك في اني بالفت ، هنا ، بإمكانيات المشروعات من حيث تزييف التبادل .
وسأعقب ، اليوم ، حكمي حول هذه النقطة حتى يصدد السياق الذي كان سائداً حوالي
١٩٧١ - ١٩٧٢ .

٢ - لكي يكون هناك هبوط في الاسعار ، ينبغي ان تبقى قيمة النقد ثابتة . الا ان
ذلك لا يحدث ، كما رأينا ، قط حتى في نظام معيار الذهب . فلذا زادت الانتاجية في
مناجم الذهب وفي الصناعات الاخرى بنسبة متوفاة متماثلة ، فان الاسعار الذهبية للسلع
الاخرى لن تتغير .

٣ - الملاحظة نفسها الواردة في الهامش رقم ١ .

٤ - لا اتحدث عن زيادة الاجور والارباح الناجمة عن الواقعة المشار اليها سابقاً
في الفصل الثامن ، وهي زيادة حجم انتاج المواد والخدمات الواقعية . فليس هناك ما يدهش
اذ ذلك ، في ان تصبح قطعة الخولى كما يقال أكبر وان تصبح اجزاؤها ، كذلك ، أكبر .

٥ - في الاقتصاد الامريكي ، في مهدي كندي وجولسون زادت الاجور بمعدل ٣٥
بليئة وزادت الارباح بمعدل ٥٥ بالمئة ما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٨ .

٦ - هذا ما حدث خلال الازمة الكبرى عام ١٩٣٨ حين توقفت المصارف عن
تغطية آلية التضخم .

٧ - استلهم في القسم الاول من هذا الفصل سلسلة مقالات نشرتها في جريدة لوموند
بين ٢٥ و ٣٠ حزيران ١٩٦٩ .

٨ - هذا ما لم اركز عليه تركيزاً كافياً في المقالات التي نشرتها في جريدة لوموند في
حزيران ١٩٦٩ .

٩ - هذا ما اعترف به ضمنياً وبشيء من السلاجة مدير دمي إلى مائدة مستديرة من
جانب مجلة « التريبيز » (عدد ١٢ نيسان ١٩٦٩) فقد قال : « ان اسعار مبيع الشركات

الامريكية ليست محسوبة بموجب اعمار الكلفة والاعباء الضريبية والتنفقات العامة فقط ، بل ، أيضاً ، بموجب امكانيات زيادة حرية متناورة المشروعات « ما هي بالضبط حرية المتناورة هذه ؟ لا يمكن عل على كل حال ، ان يقال بمزيد من الوضوح ان جرعة من التصفية تهيمن على وضع الاسعار .

١٠ - ذكرها كينز في « النظرية العامة » كما لو كان كينز قد احس بالحاجة إلى ذكر نفس من شأنه رفض النظام الاقتصادي الذي كان سيشر به على اساس قسر الاستهلاك غير الانتاجي .

١١ - كتب في فترة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ومنذ ذلك الحين غير وزن الاحداث الاقتصادية والسلوك .

١٢ - يقول كينز في البحث الذي خصصه مالتوس (ابحاث في ترجمة حياة) ان الصداقة بين ريكاردو ومالتوس ستمش في التاريخ لانها ولدت « اهم مراسلات في كل نمو الاقتصاد السياسي » .

١٣ - في الواقع ، ان النصيب من الدخل المكرس لتمويل الحرب كان هامشياً . فمن البديهي ان الحرب ، حتى في ذروتها ، لم تكن تمتص سوى قسم من الانتاج . وكينز الذي كرس بضع صفحات جيدة للمساجلة بين ريكاردو ومالتوس يلاحظ ان تراكم رأس المال حقق تقدماً كبيراً في بريطانيا خلال الايام السبعة عشر من الحرب ضد نابليون . الا انه كان يمكن لهذا التقدم ان يكون اسرع لو كان السلام قد ساد .

١٤ - يكتب مالتوس (مبادئ الاقتصاد السياسي ، الفصل الخامس) ما يلي : « من البديهي ، هنا انه يجب ان تلجأ إلى مبادئ العرض والطلب الكبرى أو إلى مبدأ المنافسة هذا نفسه الذي ابرزه آدم سميث الذي رفضه السيد ريكاردو صراحة أو يمد على الأقل ، ذا طبيعة من العبور بحيث لا يستحق الانتباه في نظرية عامة الربح » . وهكذا ، يكشف لنا مالتوس عن ان ريكاردو ، منظر الرأسمالية الكبير ، كان يرفض « المبدأ الكبير » للمنافسة . وهذا وجه للاشياء يبدو انه لم يلاحظ من جانب التعليم الرسمي . والواقع ، كما ابين في المسألة المكرسة لتوازن العام ، ان ريكاردو كان يمارس الاقتصاد التنافسي - حيث لا يكون العرض محدوداً - بالاقتصاد المتروك لتحويلات لعبة العرض والطلب . والمضى المخلوط للمنافسة ، وهو يميز للاقتصاد السياسي الهامشي ، معترف ، من قبل ، من جانب مالتوس .

- ١٥ - كانت تلك إحدى النقاط التي تعرضت لها في سلسلة المقالات المنشورة في حزيران ١٩٦٩ والتي اشترت إليها في الخامس رقم ٧ .
- ١٦ - لقد اسهم ولكنه لم يحدد واقعياً في هذا الميدان أيضاً لان ريكاردو يشير ، صراحة ، إلى ضرورة زيادة استهلاك « طبقة المجتمع الاثني » ، اي الصالح (راجع الفصل المباشر) .
- ١٧ - ولكنه ، صلياً ، كان يمتد بهذه الوظيفة إلى كل السكان (راجع الفصل المباشر) .

• • •

الفصل الخامس عشر

هل نجر أغنياء؟

إذا كنت قد رافعت ، طيلة هذا الكتاب ، من أجل تجديد كلي للاقتصاد السياسي الذي أرسى اسمه الحقيقية ريكاردو منذ قرن ونصف القرن ثم نسيت ، جزئياً ، منذ ذلك الحين أو امي ، تفسيرها ، فذلك ، أولاً ، للسبب التالي : أن مبادئ الاقتصاد السياسي (الريكاردية) تقدم لنا مفتاح إيهامات عصرنا .

فيجب أن يساعدنا ، بالسماح لنا بأن نتحرر منها ، على مقارنة المسائل السياسية المتصلة بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع بعيون مفتوحة . وعلى هذا النحو ، يقودنا الاقتصاد السياسي إلى تعيين أفضل لموقع « الاشتراكية » من الزاوية النظرية ومن زاوية ما هو مرغوب فيه من أجل تنظيم المجتمع البشري بمزيد من العقلانية معاً . والمجتمع اذ يكون أكثر عقلانية يصبح ، ، في آن واحد ، سهل القيادة وعصياً على الصور التصفية والاستبدادية للسلطة .

« بناء الاشتراكية » أو « الاقتصاد السياسي » ..

« يعني » بناء الاشتراكية « في الواقع ، عدم الأحفاظ ، من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، بغير الأساس الذي يقوم عليه ، أي بكون منشأ كل ثروة هو العمل البشري . وهذا ما لا تكف ، مثلاً ،

عن ترديده دعاية الدولة الصينية بالاسلوب الخاص بها . ان مقالاً منشوراً في جريدة لوموند (١) يطرح السؤال على النحو التالي : كيف يمكن ضمان تقدم الزراعة ، وهو الهدف الاول للسياسة الاقتصادية ؟ ويكتب كاتب المقال :

« ان الصينيين يعتقدون أنهم وجدوا الجواب في كل المناطق الفقيرة منها أو الغنية ، في بلد القمح كما في بلد الرز ، في الدلتات كناً في الجبال . والحل هو العمل المستमित على غرار مفرزة تاتشاي الصغيرة التي توصلت ، دون جرارات ولا مهندسين ، بالمعامل والمناكش ، إلى اعادة تشكيل مشهد كامل والخروج ، نهائياً ، من البؤس » .

ومن أجل انهاء الموازة مع آدم سميث الذي يطرح ، في اول عبارة من « ثروة الامم » ، مبدأ كون كل ثروة ناجمة عن العمل (٢) يبين كاتب المقال ان سكان قرية تاتشاي الثلاثمائة لم يطلقوا اية معونة أو مساعدة من الدولة . فالحقول المحروثة والاشجار المثمرة تؤمن لهم ، من الآن فصاعداً ، بعض الأزدهار : لقد استخلصوه من أهل الاسس نضوباً... وثمة مبادرة ربما كانت اجدر بالملاحظة أيضاً هي ان سكان تاتشاي « سمحوا لانفسهم ، في فترة كوارث برد المعونات المالية والغذاء المقدم من السلطات مبيين أنهم لا يقبلون الا المعونة المنوية » . ان بناء الاشتراكية. يبلون بميدن عن الفكرة التي يتنادي بها اليوم ، في الغرب ، الليبراليون المتطرفون والقائلة بأنه يجب ضمان دخل ادنى لكل فرد .

ولكن المرحلة التالية لخلق الثروات هي تداولها... ان اهم اسهل

نظري للاقتصاد السياسي الكلاسيكي - الذي ما زال ، حتى اليوم ، يساء فهمه حول هذه النقطة وكذلك حول نقاط أخرى لا في الشرق فقط ، بل وفي الغرب أيضاً ، ضمن نسبة أدنى - هو انه اكتشف ان التبادل ، في اقتصاد قائم على مبدأ القيمة - العمل - اي على تناسب قيمة التبادل مع كلفة الانتاج - هو النمط العقلاني لتنظيم تداول الثروات لانه قائم على علاقة مساواة . وتنظيم التبادل يفترض الانتقال من التاج إلى القيمة . لماذا ؟ لان لا شيء يضمن ، اذا بقينا عند مستوى « التاج » ، عندما يتخلى بدير عن غزال بلحكه الذي يعطيه ، لقاءها ، سمكة ان لا تعين هذه العملية أحد الطرفين .

ولتجنب هذا الخطر ، يجب المرور بمنعطف كلفة الانتاج حصاراً . وعند ذلك ، سوف يمكن تحديد المعدل الذي يمكن ان يتم ، بموجبه ، تبادل المنتجات فيما بينها ، بحيث لا يكون لا على بدير ولا على جاك ان يشتكيا من حدود هذا التبادل . وسوف يسهل حل المسألة لو كانت المنتجات ناجمة عن تطبيق كمية معينة من العمل على الموارد التي تقلعها الطبيعة مجاناً فقط : ان كيلو غراماً من القريدس يساوي ٣ كيلو غرامات من الثمار اذا كان يمكن ، في ساعة وبالتعب العضلي والدماعي نفسه ، جمع كيلو غرام من القريدس من ضفاف البحر و٣ كيلو غرامات من التفاح من الغابة . ولكن ما يقرب من كلية منتجات العمل يتم الحصول عليه بمساعدة منتجات أخرى ناجمة عن عمل سبق انجازها (الشبكة لصيد القريدس والمقطع لجمع الثمار الخ ...) . ان تدخل هذه المنتجات المتراكمة للعمل التي تشكل « رأس المال » يعقد آلية التبادل تمقيداً عظيماً ولا يلزم ، كما رأينا في هذا الكتاب ، أقل من كل موارد الاقتصاد السياسي لبيان لماذا يؤدي المبدأ الذي يقول ان

العمل هو منشأ القيمة بصورة منطقية ، في حالات عديدة ، إلى امتلاك منتجات اقتضت الكمية نفسها من العمل قيمة مختلفة في حين ان منتجات اقتضى صنعها كميات مختلفة من العمل تكون لها ، في حالات اخرى ، القيمة نفسها . ان مفتاح اللغز مقدم ، في كل الاحوال ، من جانب آلية التبادل بين رأس المال الموجود والربح المقبل ، وهي آلية تواصل العمل خلال كل فترة تجמיד رأس المال (راجع ، بشكل خاص ، الفصول السادس والسابع والثامن) .

لقد سميت ، في التمييز الذي اثبت على اجرائه بين مرحلة انتاج الثروات ومرحلة تداولها ، إلى لقاء الضوء على عجز الاشتراكية الماركسية الذي يقوم على تجنب منتجات العمل المتراكمة (رأس المال) التبادل بلريعة . ان دخول رأس المال مسرح الاحداث يناقض الصيغة التبسيطية لنظرية القيمة - العمل التي تقول ان القيمة يجب ان تكون ، دائماً ، متناسبة مع كمية العمل المكروسة ، فعلياً ، لانتاج السلع . الا ان هذا التمييز تصفي لان التبادل يظهر منه مرحلة الانتاج - اشترى شبكة لجميع القريديس (٣) - بحيث ان الاشتراكية المسماة علمية تحرم نفسها من تنظيم للانتاج بالقدر نفسه الذي ترفض ، ضمنه ، الاقتصاد السياسي . ان هذا الرفض ، لحسن حظ البلدان الاشتراكية ، شكلي أكثر منه واقعي لان الاشتراكيين يسبقون في حقيقة الوقائع ، تحولات الاقتصاد السياسي بعودتهم ، خلسة ، إلى اعتماد مدلول معدل الفائدة (ربح رأس المال الموظف) . وكلما تطور اقتصاد اشتراكي اقرب من « النموذج » الذي اقترحه الاقتصاد السياسي . وهكذا ، فان « بناء الاشتراكية » لا ينفذ إلى الاشتراكية ، بل إلى « اقتصاد التبادل » المسمى ، أيضاً « الرأسمالية » . الا انه من عدم الانصاف انكار كل

مزية على المرور بالاشتراكية . فليس هناك اي سبب عامي لتجنب رأس المال التبادل ، لكن الاشتراكية ، لا تقتصر ، حيث تطبق ، على إلغاء سوق اخوات الانتاج ، بل هي تسحب من التداول ، أيضاً ، فئة من المواد - المواد « النادرة » - التي لا يوجد سبب قبلي لأن يتهدد بتناولها إلى السوق : وهكذا تمهد الاشتراكية الضئيل إلى اقتصاد تبادل مضحور من زواله . وهي سوف تستخلم نوعاً ما ، كتصفية للمجتمع .

الحلم الاشتراكي . نقل للتأجيل النظرية للاقتصاد السياسي
إلى مستقبل خيالي

ما الذي نتيبته لو وجهنا نظارنا نحو الاهداف التي تقترحها الاشتراكية لنفسها بدلاً من أن نوجهها إلى البلدان التي « تبنى » فيها ؟ أننا نتبين ان الحلم الاشتراكي هو ، في صورته القصوى ، بمثابة نقل للعالم النظري الذي بناه علماء اقتصاد العصر الكلاسيكي لحاجات المحاكمة إلى عالم مقبل وخيالي . ولكن الماركسية تحدد لنفسها ، في الوقت نفسه الذي تقر فيه ، على هذا النحو ، من الاقتصاد السياسي هذا هو تحرير الانسان من القوانين التي استخلصتها . ان هاتين الميادين متناقضتان ، والبرنامج الثوري ملطخ ، من أجل ذلك ، بالتباس لا يحصى . فهو يملك ، من جهة ، اسباب جذارته - العلمية - ولكنه يملكها لانه يستعير عناصره من العالم الفرضي الذي جرى تصويره من جانب مفكرين مزدوين ، من جانبهم ، بروح علمية حقيقة اعظمهم . ريكاردو . وهو ، من جهة اخرى ، مجرد من كل محتوى واقعي لان الماركسيين ينسون ، لرفضهم للاقتصاد السياسي ، الشروط التي كان قد طرحتها من أجل تحقيق فرضياته . وقد صادفنا عدة أمثلة على هذا الاستعمال الغريب للعلم لتقليد الوهمي السياسي . واذكر هنا ببعض من أكثرها جلاله :

الغاء العمل المأجور بالغاء الربح .

عند قلب الرأسمالية ، سوف يلقى نظام العمل المأجور المسبب لضيق الانسان . هذا ما يعلنه ماركس . ولكن الغاء العمل المأجور لن يكون ممكناً ، نظرياً الا بالتخاذ الموقف في الفرضية المعاكسة ، تماماً ، لتلك التي يتخذها . فالتتاج القومي موزع ، في الواقع ، بالضرورة بين الربح - مفهوماً بمعنى ربح رأس المال - وللأجر . ومن أجل ازالة هذا الأخير ، يجب ان يمتص الربح كلية الدخل القومي ، فهل يمكن تصور ذلك ؟ نظرياً : نعم . وهذا ما يجري لو كانت كلية الانتاج ناجمة عن آلات قادرة على العمل بصورة لا متناهية أو على اعادة انتاج ذاتها دون تدخل عمل بشري جديد (الفرضية الاولى التي تعمم تلك التي حاكم ريكاردو ، في البدء ، بموجبها - كان ذلك عام ١٨١٥ - لتوضيح طبيعة الربح) . فلن يعود هناك ، اذ ذاك ، عمال بل سيوجد ، فقط ، اصحاب ربح يعيشون من نتاج رأس مال - تكون من جملة الآلات الاوتوماتيكية - راكمه اسلافهم (راجع الفصول الخامس والسادس والسابع والمعالجة الثالثة) . وهكذا لا يمكن لالغاء العمل المأجور ان ينجم الا عن انتصار مطلق للرأسمالية وليس عن قلبها .

.. العالم دون نقد ..

.. كان ريكاردو يحاكم بموجب اقتصاد شفاف تبادل ، فيه ، المواد والخدمات ببعضها بعضاً بنسبة تكاليف انتاجها . وعند النظرة الاولى ، يتبين ان زوال النقد غير مرتبط بزوال « العلاقات البلية » كما من شأن ماركس ان يقول ، بل انه لا يمكن تصوره ما لم توجد سوق تنافس كامل ، وذلك لسبب عملي وآخر اساسي ..

١ - ان نموذج التنافس (٤) يفترض ، من جملة ما يفترض من شروط ، الاعلام الكامل بالنسبة لكل مشارك . الا انه لا يمكن ، عملياً ، الاستغناء عن التقد ما لم يكن كل مشارك في السوق مطلعاً ، في كل لحظة ، على المعدل الذي يجري ، به ، كل الصفقات الجارية على كل السلع دفعة واحدة (كم سمكة لقاء غزال ، كم غزال لقاء جهاز تلفزيون ، كم جهاز تلفزيون لقاء سيارة الخ ..) . وهكذا يجب ان يكون كل مشارك مجهزاً بحاسوب مزود بذاكرة من أجل ان يستطيع تخزين كل هذه المعلومات (٥) .

٢ - ان فرضية السوق التنافسية هي ، وحدها ، التي تتزع ، ضمنها ، السلع إلى ان تبادل بعضها بعضاً بموجب النسب القائمة بين تكاليف انتاجها الواقعية ، وبعبارة اخرى ، ان المنافسة ضرورية من أجل ان يحترم مبدأ التساوي في التبادل ، ولكن هذا التساوي - وسأعود إلى هذه النقطة - ينصب على قيمة المنتجات المتبادلة ، وهو لا ينحس البشر . وعلى العكس من ذلك ، فان التبادل بين هؤلاء الاخيرين يفرز اللامساواة على اعتبار انه يكفي ان يراكم واحد منهم ، فقط ، نتاج عمله ، بدلاً من ان يستهلكه ، من أجل ان تتقطع المساواة بين المداخل ذات الكمية المتساوية من العمل (بسبب الربح الذي سيعطيه رأس المال) . ولذلك يجري لفت النظر إلى انه ليس للاشتركية ما يقطع بمبدأ التساوي في التبادل الذي يخلق توزيعاً للدخل القومي ليست فيه مساواة .. ولكن ، كيف يعاد توزيع هذا النتاج القومي المؤلف من انواع لا متناهية من المنتجات الخاصة (سمسك ، اجهزة تلفزيون ، سيارات ، بيوت سكن ...) بموجب معايير يقدر انها كثر « عدلاً » اذا كنا لا نعرف قيمة كل ن هذه المنتجات ؟ سوف يقال : بموجب

الحاجات .. ذلك هو ، فعلاً ، رد الاشتراكية . وإذا توقفنا هنا ، فلا جدوى من الاستمرار في المناقشة لأننا في صميم التعسفي (فالحاجات لا تقبل أية صورة من صور القياس) . ولكن ، لنفترض ان الاشتراكية تعترف هي ... أيضاً ، بضرورة قياس قيمة المنتجات ليتمكن توزيعها (موقفها من هذه النقطة غير واضح اذ يقول بعض المنظرين الماركسيين ان مبدأ القيمة — العمل يستمر تطبيقه في الاقتصاد الاشتراكي ، في حين ينكر ذلك آخرون) ، فكيف نوفق بين هذا المقتضى المنطقي ورفض قوانين الاقتصاد السيامي ؟

الخطوة

ان الائتمانية الفرنسية بدأت في الاقتناع بأن السوق تستطيع ، حقاً ، ان تكون ، من حيث المبدأ على كل حال ، اداة متفوقة على التخطيط لتوزيع الموارد المتوفرة بين مختلف الاستعمالات (٦) . الا ان معظم المعلقين والساسة يقولون مقتنعين بأن الخطوة ضرورية لتوظيف الاستثمارات الطويلة الاجل التي تستلزمها ، في رأيهم ، السوق بصورة طبيعية . والواقع هو ان من تأثيرات التضخم قصر الافق الاقتصادي للسوق على بضع سنوات فقط ، والرأسمالية من جورها نظام ينشط تكوين رأس المال بكل صوره اذا رافقها نظام نقدي مناسب بالمحافظة على القيمة ، تقريباً ، عبر الزمن .

هل يعني هذا ان الخطوة غير مفيدة الا لترميم نواقص النظام الاقتصادي الناجمة عن التضخم ؟ كلا ؟ فما يعود ، بصورة طبيعية ، إلى السوق هو جملة العمليات الانتاجية مباشرة ، وذلك مهما كانت مدة الاستثمارات . ولنقل ، لتثبيت الافكار ، انه ليس لبناء محطات نووية من سبب قبلي للافلات من السوق أكثر مما لصنع الملابس أو العلكة .

وسوف يقال لي ان السلطة العامة ، في بلد مثل فرنسا ، هي وحدها ، التي تضع والتي في مقدورها ان تضع برنامجاً لبناء محطات نووية . ويكفي ، هنا ، ان نلاحظ انه يجري تصور هذا البرنامج بموجب دلالات اسعار تعطيلها سوق الطاقة . فالسوق هي ، اذن ، مفهومياً ، التي تسبق الخطوة وليس العكس .

ولكن قسماً متزايد الاهمية من التاج الصافي - ثمرة النمو - لا يعاد استثماره ، في مجتمع متطور ، ولا يجب ان يعاد استثماره في استثمارات انتاجية ، ويجب ان يستعمل من جانب الدولة والجماعات الاخرى لغايات متنوعة تمضي من تلبية الحاجات الجماعية (التربية الخ ..) حتى تنفيذ مشاريع كبرى ذات هدف علمي (مشروع ابولو) أو هدف آخر . ومن البديهي ، في حالات كثيرة ، ان النفقات المقابلة يجب ان ترمج على سنوات عديدة من جانب السلطة العامة . وبما أن غايتها ليست اعطاء دخل ، فإن تمويلها لا يعود ، منطقياً ، إلى القرض ، بل إلى الضريبة . وهذا سبب اضافي لنتمى نظاماً نقدياً على أقل ما يمكن من صفة التضخم لأن هذا الاحتمال هو الوحيد الذي يمكن ، ضمنه ، معرفة التوزيع الفعلي من الدخل القومي الذي تقتطعه الضريبة (ان مدلول التوازن في الموازنة يفقد ، هو نفسه ، دلالة مع التضخم لان الواردات الضريبية تضخم بصورة مصطنعة من جانب الارتفاع الاسمي الخالص للمداخيل) .

ان ما يخضع لمبدأ الخطوة في البلدان الاشتراكية ليس استعمال الثروات فقط ، بل انتاجها أيضاً . واذا نظرنا في الامر عن كثب ، فان اقتصاداً مخططاً على هذا النحو هو كاريكاتور اقتصاد حر لان

الموق ليست شيئاً آخر خلافاً المكان الذي يضبط فيه مختلف المنتجين برامجهم المستقبلية فيما بينها (ان صناعياً معنياً يريد ، حقاً ، ان يضاعف منشأته ولكنه سيصطدم بطلبات منافسة للحصول على الموارد اللازمة) . وينجم عن ذلك ان مبلول غير المتوقع غريب ، نوعاً ما ، عن السوق لان معطيات هذه الاخيرة تعمل بقرار ما تظهر وقائع جديدة . ووظيفة المخططين ، بنورهم ، ضبط برامج الاستثمار على الموارد المتوفرة ، ولكنه يفترض ليستطيعوا القيام بوظائفهم ان تكون كل المعطيات خلال مدة تنفيذ الخطة معروفة من جانبهم . واذا مضينا بالامور الى حدها الأقصى ، فانه يمكن ان يقال في الخطة انها تلغي المستقبل بدلاً من ان تتنبأ به في حالة تنفيذها حرفياً (ما هو هذا المستقبل الذي يحدده قانون تنفيذي ؟) أو انها تحبسه بقدر ما تحظى في توقعاتها . ومن هنا ، دون شك ، تأتي الكتابة الخاصة بالبلدان ذات الاقتصاد المخطط لانه لا تعود هناك ، دون المستقبل ، حياة واقعية في الحاضر . ويعمد المخططون ، لمحاولة علاج هذا العجز في الخطة ، إلى مراجعتها في فواصل متزايدة القصر .

وهكذا يجهلون في الوصول إلى الكمال الشكلي لنموذجهم ، السوق التي تكون ، فيها ، مراجعة المعطيات دائمة بقرار ما تتغير ، دون أمل في بلوغ هذا الكمال .

واعتقد اننا نستطيع ان نمضي ابعد من ذلك ونرى في حذف السوق ورفض المبدأ ذي الطبيعة شبه البيولوجية الذي هو المنافسة التي من شأنها ان تعيد باستمرار ، وضع وجود كل مشروع وكل فرد موضع المسألة ، نستطيع ان نرى في ذلك السبب العميق الذي يفسر لماذا يراود

الاشتراكيين ، باستمرار عندما يريدون أن يظلوا اشتراكيين ، أغراء الثورة الدائمة ، وهي الوسيلة الوحيدة ، في نظامهم ، لاعادة ادخال المستقبل في الحاضر المعاش .

واريد ، هنا أيضاً ، ان اؤكد على الوحدة العميقة في الاستلهام بين المذاهب المبنية ضد الاقتصاد السياسي الريكاردي اشتراكية كانت أم رأسمالية محدثة . وهكذا يكتب كثير هذه الحملة المرعبة : « ان افضل شيء هو ان نعرف المستقبل (٧) » . وذلك هو تأمل يبرز طابعه اللاعلمي منذ النظرة الاولى ولكنه يترجم شاغلاً مشابهاً لشاغل المخططين الذين يقدرون انهم يستطيعون « الخفض من ضروب عدم اليقين » باسقاطهم ، نوعاً ما ، صورة المستقبل على وثيقة (تكون في فرنسا ، موضح اقتراح برلماني ، وهو ذروة اللامعقولة) . والواقع ان المسار الذكي الوحيد الذي يمكن تبنيه للتكيف مع هذا الاعتماد في اليقين هو خلق نظام يسمح بحذف المتحولات التي لا تتوقف على ادارتنا . وبهذا المعنى ، يقترح الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أكثر تنظيمات المجتمع « طوعية » . وهذا يعود ، مثلاً ، إلى تفضيله النظام النقدي للمعيار الذهبي الذي تقدمه بعض العقول السطحية : « تلك التي لا تفعل سوى تريد ما تعلمته » كما يقول عالم اقتصاد شهير في زماننا) على انه عهد الآليات العمياء في حين ان غايته العميقة هي حذف عدم اليقين الناجم عن تحولات قيمة النقد بقدر ما يكون ممكناً - وهو انعدام . في اليقين تستحيل ، في كل الاحوال ، ازالته كلياً على اعتبار ان قيمة المعيار النقدي تتوقف على كلفة انتاج الذهب التي تتغير عبر الزمن .

تماوت الدولة .

ان نظاماً يدع « القوى الطبيعية » للسوق تعمل هو ، نظرياً ، في توازن مستقر بالمعنى الذي يفهم ، به ، الفيزيائيون هذا التعبير ، اي ان التوازن يتزعج ، اذا اختل ، إلى العودة من تلقاء ذاته . ان « اليد الخفية » التي تعيد النظام الاقتصادي ليست يد العناية الالهية . فالعودة إلى التوازن مؤمنة بآليات منضبطة ذاتياً يرتبط عملها بمنطق النظام نفسه . فإذا كان العرض مساوياً ، بالضرورة ، للطلب مثلاً ، فذلك انه ليكون هناك طلب في سوق ما ، يجب ان يكون هناك ، مسبقاً ، عرض (راجع الفصل الثامن) . وانعدام التكافؤ لا يمكن ان ينجم الا عن سبب باعث على الاضطراب يعمل ، باستمرار ، كالتضخم الذي سيكون من تأثيره توزيع مداخل غير متساوية لم يولدها عرض مسبق . والنظام الرأسمالي مزود ، بسبب هذا الضغط الذاتي ، بهذه القدرة الحارقة على التعافي التي يعرف له بها اشد خصومه ضراوة ، ولكنه سيتجهي إلى فقدان هذه القدرة اذا استمر التضخم في ظل كل الآليات المثبتة .

وكما انه ينبغي ، لحذف النقد ، دفع السوق إلى حالة من الكمال يستحيل بلوغها ، كذلك ينبغي ، للاستغناء عن عمل السلطات العامة التصحيحية ، تخيل كون لا شيء ، لا جرب ولا طارىء مناخي ولا ضغوط سكانية ، ولا جفاف الخ ... سيأتي ليوثق الاضطراب في الحياة الاقتصادية ، وان كل العملاء الاقتصاديين ينفضون بصورة عاقلة ، فوق ذلك ، « قواعد اللعبة » التي تحددها كتب الاقتصاد المياسمي . وبكلمة موجزة ، لا يمكن ، هنا أيضاً ، لتماوت الدولة المتبخلة ان ينجم إلا عن انتصار مطلق للاقتصاد الليبرالي كما يتصوره مثاليو المتطرفون ، وليس عن قلبه .

النمو الصغري والمنطق الداخلي للنظام .

لندع الحلم الماركسي هنا دون ان نتخلّى ، مباشرة ، عن اطروحة تماوت الدولة العتيبة التي ستسمح لنا بمسألة الاقتصاد السيامي حول بعض من أكبر موضوعات العصر مثل : النمو الصغري وتحول الثروات الطبيعية نحو الندرة .

لنفترض لحظة ان اقتصاد التبادل بسط سيطرته ، فعلاً ، على العالم . ربما تبينا ، اذ ذلك ، تراجعاً لتدخل الدولة — وهو ما لا اؤمن به ، من جهتي — ، ابدأً لان ادارة التبادل الحر والنظام النقدي المستقر اللذين يسلم به ، حتماً ، على مدى طويل مهمة معقدة تقتضي سهراً مستمراً من جانب السلطات — الا انه لا يلي ذلك ان الدولة تتماوت لهذا السبب . لماذا ؟ لان هناك ، من جهة اولى ، انتاج الثروات — لتسلم بأنه يترك لقوى السوق وحدها — . ولكن هناك ، من جهة اخرى ، استعمال الثروات الطبيعية . الا انه بقدر ما تتنامى الثروات ، تزيد حاجات التربية والصحة والامن الخ... وهي ، كلها ، مهمات لا يمكن ان تنجز انجازاً مقبولاً على نطاق واسع الا من خلال السلطة العامة . ومن أجل هذا السبب الاخر ، سوف تزايد قوة الضغط من أجل ان تقطع الدولة نصيباً أكبر من ثمرات النمو كوسيلة لمواجهة النفقات المتزايدة

وسوف يرد علي ، بهذا الصدد ، بأن حكومات البلدان الليبرالية الحديثة غالباً ما تتخذ لنفسها قاعدة هي أن لا تدفع النفقات العامة تزيد بسرعة أكبر من زيادة التاج القومي الخام . ولكن التطور يجب ان يلاحظ لفترة طويلة وسوف نلاحظ ، اذ ذلك ، ان النصيب النسبي

من الموازنة العامة يرتفع على مراحل . ففي الولايات المتحدة ، مثلاً ، بقيت النسبة المثوية لنفقات الدولة الاتحادية من التاج القومي الخام ، بشكل ملحوظ ، ثابتة منذ نهاية حرب الانفصال عام ١٨٦٤ حتى عام ١٩٣٣ . وكانت تقع ، خلال هذه ، في حدود ٢٪ . وقد زادت فجأة مع « العهد الجديد » روزفلتي الذي نقلها إلى ٦٪ وجرى توقف جديد بين ١٩٣٣-١٩٣٤ و ١٩٦٣-١٩٦٤ على الرغم من وقوع الحرب العالمية الثانية . ولكنها تضاعفت بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٦ (نهاية رئاسة كينيدي وبداية رئاسة جونسون (٨)) واستقرت منذ ذلك الحين (كم من الوقت ؟) في حدود ١٢٪ .

الا إنه اذا كانت زيادة النصيب من التاج الخام المقطع والمدار من جانب السلطة العامة محصلة للطلب المتزايد على الترية والصحة الخ... فقط ، فان تطور المجتمع الاقتصادي يكون كما لو انه ترك لخواطر الحاجة المتغيرة وعشوائية اللعبة السياسية . ان هذا لم يكن تصور النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت ترى ان اقتصاد التبادل بشكل نظاماً (راجع الفصل التاسع) بالمعنى الذي يفهم ، به ، التفكير الحديث . هذا المصطلح ، اي جملة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها بعضاً ويخضع نموها الداخلي لـ « قوانين » . واسهام احداث انواع التفكير : هو اظهاره ان « القوانين » نفسها يمكن ان تنطبق على انظمة تنتمي إلى مستويات مختلفة تماماً ، على نظام مركب من وحدات انتاج صناعي وعلى نظام مكون من جزئيات مثلاً . وكان علماء الاقتصاد الكلاسيكيون قد أبرزوا ، بصدد النظام الذي كانوا يدرسونه ، أحد القوانين التي تتحكم بتطور فئة كاملة من الانظمة (توجد ، بينها ، العضوية الحية) .

هذا القانون هو التزوع إلى بلوغ حالة توقف لم يكونوا يقصصون ، بها ، الجمود ، بل توقف النمو .

ان التحليل الذي اجريناه ، في هذا الكتاب ، لمعدل النمو في علاقته بمعدل الربح يفتح سيلاً غير حامل على اليأس نحو حالة « النمو الصفري » التي ما زلنا ، على كل حال ، بعيدين جداً عنها (هذا اذا كنا سنبلغها قط) . لقد بينت كيف يمثل « الربح » ، بتعايير اقتصادية عامة ، التاج الصافي اي فائض الانتاج الجاري عن الاستهلاك (استهلاك الغذاء واللبسة والآلات والمواد الاولية الخ ..) الذي اقتضى الامر توظيفه من أجل هذا الانتاج . وهذا التحليل يلتقي بتحليل علماء الاقتصاد المحدثين الذين استعادوا ، للدلالة على التاج الصافي ، تعبير ريكاردو نفسه : « الفائض » - والقضية الكبرى هي استعمال هذا الفائض . فيمكن اعادة استثماره بصورة كلية أو شبه كلية في جهاز الانتاج . وبهذه الصورة نزيد « رأس مال » الامة ونحصل على اعلى معدل نمو ممكن . وهذا ، مثلاً ، ما فعلته اليابان منذ نهاية الحرب - وما فعلته ، بصورة عامة ، كل البلدان التي عرفت اسرع انواع التقدم الاقتصادي ، وهو تقدم أقل سرعة ، في الواقع ، مما يبدو عليه للوهلة الاولى بقلو ما لم يكن يحسب في الاستهلاك الضروري للانتاج تدمير عدد من المواد التي أصبح لها ، من الآن فصاعداً قيمة - كالماء النقي أو الهواء - لان اعادةها إلى حالتها يكلف شيئاً ما ، الا انه يمكن . أيضاً ، اقتطاع قسم متزايد الحجم من الفائض لتكريسه لاستعمالات غير انتاجية ، وهو ما لا يعني انها غير مفيدة ، والاقتراب ، على هذا النحو ، من النمو الصفري في رخاء متزايد اذ يكف السكان عن

الترايد -- في البلدان المتطورة على الأقل -- عندما يكف رأس المال
عن التراكم (راجع الفصلين السادس والثامن) .

الا ان هذا التطور يعد من جانب النظرية الكلاسيكية -- وهي
النقطة التي تكشف ، فيها ، هذه النظرية من جديد تفوقها على النظرية
الماركسية كأداة تحليل اجتماعي -- كما لو انه متضمن في المنطق
الداخلي للنظام .

وقد كتب ريكاردو يقول : « ان ما يقرب من كلية النتائج القومي
بعد دفع اجور العمال سيخص ، قبل ان يشهد تراكم رأس المال
بكثير ، مالكي الارض ، اصحاب الريع (الا انه يمكن ان نفترض
ان ملكية الارض ستكون ، قبل ذلك ، قد انتقلت إلى الدولة (٩))
وجاسمي الضرائب .

وهكذا ، فان زيادة النصيب العائد إلى الدولة من قطعة الحلوى
لن تكون ، حصراً ، نتيجة ضرورة حصولها على موارد مقابلة لمسؤولياتها .
فمن طبيعة النظام ان يصبح هذا النصيب أكبر أهمية ولا احد يشك
في انه عندما توجد الاموال ينهي اتفاقها ...

لماذا يكون النظام منثوراً لان يتزع (يبطء) نحو حالة توقف ؟
ان جواب ريكاردو عن هذه النقطة لا يتغير كما رأينا . انه يرفض
رفضاً مطلقاً الفكرة التي نجهدها لدى مالتوس وكينز والتي تقول انه
بما ان تراكم رأس المال ، في طبيعته ، ظاهرة نمو أسي (يدخل مدلول
الفائدة المركبة أو المتراكمة) ، فسوف تأتي برهة لن يعود ، فيها ،
طلب رأس المال كافياً لامتصاص هذا العرض المتوسع ابداً ، ومن
هنا ينجم هبوط « نزوعي » لمعدل الريع . واعتقد اني بينت ، بما فيه

الكفاية ، في هذا الكتاب . ، ان الفكرة الاساسية التي تدغم كل بناء الاقتصاد الكلاسيكي هي انه لا يوجد، بالمعنى الحقيقي للكلمة ، «قانون» للعرض والطلب . واذا ظن المرء ان مثل هذا القانون يضبط الظواهر الاقتصادية ، فسوف يقوده ذلك إلى الاعتقاد بأن قيمة السلع تتوقف ، فقط ، على العلاقة بين العرض والطلب اي ، في نهاية المطاف ، على حدة الحاجة - وهي مدلول ذاتي بصورة بارزة - بالقياس مع القدرة على العمل (التي ترد ، على هذا النحو ، في التفسير السببي ، إلى المرتبة الثانية) بدلاً من ان تتوقف هذه القيمة على العوامل الموضوعية التي هي كمية العمل وحدة تجميد التاج التراكم (رأس المال) .

ووهم وجود « قانون » للعرض والطلب مغلبي من جانب الايham التفندي . وهو يتبدد عندما ننتبه إلى ان المنتجات تبادل بمنتجات اخرى في السوق الواسعة التي يشكلها اقتصاد بلد ما - وجملة ضروب اقتصاد كل بلدان العالم . وفي الواقع ، يمكن ، تماماً ، وصف سوق اقتصاد قومي ما - وسوق الاقتصاد العالمي - دون اي استعمال للمدلول الطلب مادام صحيحاً ان وجود الطلب يفترض عرضاً مسبقاً . ففي بلد ما يبادل انتاج السيارات ، مثلاً ، لقاء المنتجات المقدمة إلى صانعي السيارات . وليس مجدياً ، لتمثيل تخطيطياً كيف يجرى التبادل في هذا البلد ، اللجوء إلى « طلب » للسيارات لانه من البديهي ان هذا الاخير يقابل ، بالضبط ، عدد السيارات التي تبيعها المصانع القومية في السوق الداخلية زائداً المستوردات .

وينجم عن ذلك ان تراكم المواد ليس ، في ذاته ، عاملاً في هبوط الربح . ومن السهل للاقتناع بذلك صرف النظر عن السعر

المعبر عنه نقداً لحصر الاهتمام في معدل التبادل . فهذا جهاز تلفزيون ملون يقتضي صنعه ، بصورة تقريبية ، اتفاق ربح ما يقتضيه صنع سيارة من منتجات مراكمة (رأس مال) ومنتجات جديدة للعمل . ومن هنا العلاقة : سيارة = ٤ أجهزة تلفزيون . وإذا زاد انتاج السيارات واجهزة التلفزيون زيادة كبيرة ، اثر ضروب تراكم في رأس المال ، فان ذلك لن يغير شيئاً في كون السيارة تبادّل بأربعة أجهزة تلفزيون . وإذا تحسنت انتاجية العمل في صناعة الاعتدة الالكترونية خلال الفاصل ، بسرعة تفوق سرعة تحسن انتاجية العمل في صناعة السيارات ، فان معدل التبادل سيصيبه تعديل من جراء ذلك : فسوف ينبغي ، احتمالاً ، التخلي عن خمسة أجهزة تلفزيون لاقتناء سيارة ، ولكن المعدل الجليد لن يقتضي ، قبلياً ، اي خفض في معدل ربح صانعي اجهزة التلفزيون على اعتبار اننا افترضنا ان كلفة انتاجها قد انخفضت . وكما يكون الامر خلاف ذلك ، يجب ان نفترض ان خفض معدل التبادل نجم من عامل آخر : كل البيوت قد جهزت بأجهزة التلفزيون ، الاسواق الخارجية « مشبعة » بدورها ، وعدد الاجهزة المعروضة يفوق الحاجات الطبيعية إلى ابدال الاجهزة القديمة . ففي هذه الحالة ، وفيها فقط ، يهبط معدل التبادل إلى ما هو دون كلفة الانتاج ، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الربح ، بل إلى زواله . الا انه يحتمل ان يتبته صانعو الاعتدة الالكترونية ، في الوقت المناسب ، إلى التضاؤل التدريجي لمنافعهم وينقلوا استثماراتهم إلى فعاليات اخرى . وان لم يكونوا على درجة كافية من الوعي من أجل أن يفعلوا ذلك فبنس الأمر بالنسبة إليهم . ولكن خطأهم لا يمس قوانين الاقتصاد السيامي التي ربما كان «قانون المنافع» (الذي ينص على ان «المنتجات تشتري بمنتجات اخرى») هو أكثرها اساسية . ويجب ان نلاحظ انه يتضمن مرونة لا متناهية

في الحاجات البشرية التي تعد ، بالطبيعة ، قابلة للتوسع بصورة لا متناهية وقادرة على اتخاذ اشد العصور تنوعاً واقلها توقعاً ، احياناً ، من جانب المستقبلين المحترفين (اذا قدر الناس غداً ، مثلاً ، انهم في « حاجة » إلى ان يتغلبوا بمنتجات طازجة حصراً ، فان ذلك سيفتح مجالاً جديداً وغير محدود تقريباً لنقل السريع للمواد ولتوليفها من جانب جههاز تجاري يجب ان يحسن ذاته نتيجة لذلك ولا يعود يستطيع الاكتفاء بتوزيع معلبات). والطابع غير المحدد للحاجات يجب ان يكون كافياً ، وحده ، لتحليل العقل من كل نظام اقتصادي يقيم القيمة على مدلول في مثل هذه اللاتية — كما هي الحال بالنسبة لنظامنا — أو يتصدى لتلبيةها بكاملها ذات يوم . ان شعار الاشتراكي « لكل حسب حاجاته » مجرد من المعنى .

ومن أجل هذه الجملة من الاسباب التي تعود ، في آن واحد ، إلى رفض الاستناد إلى « اثروبولوجيا للحاجات » — اذا استعملنا اللغة الرائجة — وفهم ظاهرة التبادل (التي بقيت غير مفهومة من جانب ماركس والليبراليين المحدثين معاً) لم يربط ريكاردو ، قط ، انسياق النظام الاقتصادي البطيء نحو « حالة التوقف » يكون يوم سيأتي يكون ، فيه ، الطلب غير كاف لدعم الفعالية . أما بالنسبة لقدرات الانتاج ، فانها ، هي الاخرى ، في رأيه ، غير محدودة عملياً . فمبدأ الصفحة الثانية من كتابه « مبادئ الاقتصاد السياسي والرسوم » المنشور للمرة الاولى عام ١٨١٦ والذي عرضت فيه ، في رأيه ، النظرية التماسكة الوحيدة للرأسمالية المعروفة حتى اليوم ، يكتب انه يمكن للمنتجات المعنوية ان تضاعف دون حدود مرسومة لها تقريباً . ولكن هناك ، كما يضيف ، فئة من المواد يوجد حد طبيعي لانتاجها هي الغذاء .

وهكذا ، فإن النظام الاقتصادي القائم على التبادل مدار بحيث لا يحتوي ، في ذاته ، على أي لاجم لنموه الخاص . فهو يستطيع ، مبدئياً ، ان يراكم ، دون نهاية ، رأس مال مناسباً لتلبية حاجات متزايدة لسكان هم انفسهم في حالة تزايد . ولكن هذا النظام « مفتوح » ، اذا استعملنا مصطلح النظرية الحديثة « النظرية العامة للنظمة » . ما معنى ذلك ؟ انه يعني ان التبادل لا يعني العناصر التي يتركب منها النظام الاقتصادي فقط بل يعني ، أيضاً ، علاقاته بالعالم الخارجي . فوحدات الانتاج التي تشكل هذا النظام تتبادل باستمرار ، فيما بينها ، منتجات العمل البشري ، ولكن ، على أي شيء ينصب هذا العمل ؟ على مواد من كل نوع توفرها الطبيعة المحيطة التي يقيم معها النظام الاقتصادي تبادلاً دائماً (كما تتبادل خلايا عضوية حية ، فيما بينها ، الاوكسجين المأخوذ من الجو) . وهذا التبادل ايجابي بالنسبة للطبيعة احياناً (عندما « يستعير » النظام الاقتصادي منها حديداً وصلصالاً وكلساً و « يردّها » لها على صورة سد سيخصب صحراء) وسلبياً احياناً اخرى ، بصورة بارزة ، وهو امر متزايد التكرار (النظام « يستعير » منها نفطاً و « يعيد » اليها فضلات تلوث الانهار والمحيطات) . وريكاردو الذي يتحدث عن « قدرات التربة الاصلية وغير القابلة للتهديم » لم يواجه ، على ما يبدو ، صراحة فرضية تحليل للطبيعة (١٠) . وسوف نرى ، على كل حال ، بعد لحظة ، النتائج التي يجب ان نستخلصها من صيفته . وبالمقابل ، فانه يتوسع كثيراً في الفرضية القائلة انه سوف نكون زيادة الانتاج الزراعي ، اذ يصبح السكان عديدين جداً ، متزايدة الصعوبة نظراً لكون مساحة الارض القابلة للزراعة محدودة . فسوف تأتي منطقياً (لا يدور الامر حول تنبؤ « تاريخي ») برهة لن نترك ، فيها ، الانتاج

اي « فائض » على اعتبار انه يجري امتصاصه كاملاً في الاستهلاك الجاري . وفي هذا اليوم ، سوف يهبط الناتج الصافي إلى الصفر وينجم عن ذلك توقف « النمو » . وقد ناقشت في مكان آخر (الفصل الثامن) المتضمنات النظرية لهذه المحاكمة بمزيد من التفصيل . والمهم هنا هو ان نلاحظ ان مصطلح النمو الاقتصادي غير مدموغ لدى ريكاردو ، كما تعتقد الماركسية والنفعية ، بالحس السليم للاناس الطيبين ، بحلول الغزارة على الارض بل ، على العكس من ذلك ، بالصعوبة المتزايدة في تلبية الحاجات الاولى لبشرية اصبحت أكثر مما ينبغي عدداً . يبقى ان نعرف ما هي الأكثر « علمية » من هذه الرؤى المتعارضة .

مالتوس وريكاردو واستنتاجات نادي روما .

واضح ، ايضاً ، انه من قبيل اساءة فهم النظرية الريكاردية ان نرى ، فيها ، صياغة اولية لتقرير « نادي روما » الذي سال بصدده الكثير من الحبر منذ وضع سنوات . فام يفعل « علماء اقتصاد » (ان صحت هذه التسمية) معهد ماساشوستس للتكنولوجيا شيئاً خلاف صفهم على اشرطة الحاسوب سلسلة من الارقام التي فسروها مسبقاً — الحواسيب لا تقول ابداً الا ما تحمل على قوله في البرنامج — بوصفها تأييداً لاطروحات مالتوس — المناقص الاول للاقتصاد السياسي الريكاردية . فهناك ، من جهة اولى ، سلسلة ارقام ضمن زيادة السكان الباعثة على الدوار (ضحالة تفكير خبراء المعهد هي التي تسبب الدوار) ، وهناك ، من الجهة الثانية ، سلسلة من الاحصائيات حول النضوب التدريجي للثروات الطبيعية ضمن ايقاع الاستهلاك الحالي للبلدان الغنية . والنتيجة هي سلسلة من توصيات صادرة ، جميعها ،

عن المذهب النفعي المبتدل الذي يميز المفكرين الانكليز والامريكيين من الدرجة الثانية منذ القرن الثامن عشر والمسؤول إلى حد بعيد عن التبدل الحالي .

أما بالنسبة لريكاردو ، فليس من المحتوم ، على العكس من ذلك ، ان يزيد السكان بسرعة تفوق سرعة زيادة التروات الضرورية ، أو التي يقدر انها ضرورية لاعاشتهم . وهدف الاقتصاد السياسي هو تعريف الشروط التي من شأنها التوفيق بين تطور كل من هاتين ، المتحولتين وتطور المتحولة الاخرى (راجع الفصلين الخامس والسادس). ومنذ ان ينظم مجتمع ما بموجب النموذج الذي يقترحه ، نشهد قيام العلاقة المعكوسة : فالسكان يزدلون لان الازدهار الاقتصادي يزد ، وخبراء المعهد يستسلمون وينادون بوقف التوسع لانهم عاجزون عن تصور نموذج آخر للتوسع خلاف نموذج المجتمع المسمى استهلاكياً . والوضع يستدعي ، في الواقع ، المسار المعاكس . فأول شيء يجب اجراؤه لتجنب التهديد المزدوج ، زيادة السكان وتفسخ البيئة المحيطة ، هو ان نفهم ونطبق ، في كل مكان ، في البلدان المصنعة كما في البلدان التي ليست كذلك ، قوانين النمو الاقتصادي ، وهي قوانين يسعى مجتمع الاستهلاك ، كما تسعى « النماذج » النظرية التي يدعمها (النموذج الكينزي ، النموذج الكلاسيكي الجديد ، نموذج فريدمان) ، إلى التحرر منها بجهلها ، حسب الحالة ، وظيفة ادخار رأس المال (النموذج الكينزي) أو القيمة (نموذج فريدمان). ولكن ، بما انه من المستحيل التحرر من هاتين الوظيفتين فائنا نصل ، على الصعيد العملي ، إلى هذه القوضى المخارقة التي نعرفها ، وإلى عرقلة مسيرة الاقتصاد السياسي على الصعيد النظري .

يبقى ان البشرية ستظل خاضعة ، نظرياً على الاقل ، لقصر انتاج المواد الأكثر ضرورة . وربما كانت القضية الكبرى للاجيال القادمة الترتيب التدريجي للانتقال إلى النمو الصفري من أجل ان لا ينجم هذا الاخير عن انتهاء التراكم بسبب « حتمية » محدودة الموارد — سينكشف دون شك ، في الواقع ، ان هذه الموارد غير محدودة تقريباً اذا استثمرت عقلانياً — بل عن تكريس التناج الصافي لاستعمالات ليست انتاجية بصورة مباشرة ، ولكن من شأنها ضمان رخاء البشرية .

الافتقار النسبي

بما ان القيمة متناسبة مع « كلفة الانتاج عملاً » ، فمن الواضح ان فكرة « الرخاء » و « الثروة » مرتبطة بفكرة هيوط القيمة وليس بارتفاعها . وهذا ما تعجز المحاسبة القومية الحالية عن فهمه وافهامه لانها صادرة ، بخط مستقيم ، عن النظرية السيكلوجية للقيمة التي صاغها علماء اقتصاد القرن التاسع عشر . فقيمة تبادل المنتجات والخدمات ناجمة ، بموجب هذه النظرية ، عن « منفعتها » . فهل يجب أن نستخلص من ذلك ان البشرية ستصبح اغنى لان قيمة التناج القومي ستزيد نتيجة لضرورات اقامة منشآت عالية الكلفة مضادة للتلوث ، مكرسة من أجل ان تعيد لنا الهواء والماء النقيين اللذين تتزايد « منفعتهما » ؟ الحقيقة هي ان البشرية ستفتقر بالمقدار نفسه الذي ستكون ، ضمنه ، مرغبة على ان تعمل بمزيد من الكد لتحصل على موارد كانت ، في السابق ، « معارة لها مجاناً » من جانب الطبيعة . ان بلداً « يسيل » فيه ، اللين والعسل « وتتوفر » فيه ، معظم المواد الضرورية أو المحيية ، كذلك ، دون جهد سيكون له تناج قومي خام مجاور للصفري ويمكن ، مع ذلك ،

ان يكون اغنى بلاد الارض . وعلى العكس من ذلك ، فان بلداً يجب على سكانه أن يتروذوا بقنّاع واق لان الهواء فيه غير قابل للتنفس أو لا يمكن فيه ، بصورة اعم ، الحصول على كل شيء دون عمل ، هذا البلد قد يكون له اعلى نتاج قومي خام في العالم ويحق لنا ، مع ذلك ، ان نعدّه البلد الذي يعيش ، فيه ، الناس ، ادنى معيشة . وللخروج من هذه التناقضات التي انفلت عليها الاقتصاد السياسي بسبب عدم توفيق مفاهيمه يتخيل نقاده طرائق جديدة لقياس « السعادة القومية الخامة » (كما لو كان يمكن للسعادة ان تكون « خاماً » أو قابلة للقياس) و « الرخاء الاجتماعي » الخ... وبذلك يزيد انغلاقهم ، بعض الشيء ايضاً ، على الانعديد والتصف للذين تنصف بهما المدرسة السيكلوجية التي كانت اللروة ، فيها ، اختراع فيلفريد وباريتو في العقد الاول من هذا القرن ، للدلول « اللروة الاجتماعية » . ان الندرة هي ، في رأي اصحاب التصور السيكلوجي للقيمة ، سبب قيمة التبادل في كل الحالات (١١) . ان ذلك ناجم عن قوام « القانون » الذي يعطونه للتفاعل بين العرض والطلب . ان الجواب الذي يعطونه للسؤال غير قابل للتحض ضمن الحدود التي يطرحونه بها . فهم يقولون : من أين يمكن ان تأتي القيمة ان لم يكن ذلك من كون المواد والخدمات غير موجودة بكمية لا محدودة (١٢) ؟ الا انه ليس للسؤال المطروح على هذا النحو من معنى لانه يعني الخلط بين نتاج العمل ومادة يتم الحصول عليها دون عمل . فطالما ظلت اجهزة التلفزيون لا تثبت في اشجار الغابة ، فانها ستظل منتجات صناعة بشرية تبادل لقاء منتجات اخرى تصنعها صناعات اخرى . واذا لم يعد صنع هذه الاجهزة يكلف شيئاً اثر ضروب تقدم تقنية ، فسوف نرى جهاز التلفزيون يبادل بكيلو غرام من السكر مثلاً ، وهو نتاج عمل ممكن ، عملياً ، لكل

الذين يرغبون به لان كلفة انتاجه ضعيفة . ولكنه من المضحك ان نتحدث عن « ندرتها » في الظروف الحالية على اعتبار انه تصنع منها ، سنوياً ، كمية معادلة ، مع غزونها ، للكمية المطلوبة بالسعر الحالي . ان تفسير القيمة بالندرة يبقى على الرغم من عدم تماسكه المنطقي صامداً لانه يقابل تجربة نعيشها كل يوم . لقد ائلف الطقس الرديء نصف موسم البندورة . ان ذلك يخلق حالة نقص في السوق حيث تصعد الاسعار صعوداً سهماً . ان هذا الانحراف المفاجيء ناجم عن استحالة تكيف العرض مع الطلب مؤقتاً . ويكفي ان تفتح الحدود من أجل ان تأتي الواردات الايطالية لرد السعر سريعاً إلى « مستواه الطبيعي » اي ، بصورة تقريبية ، إلى كلفة انتاجه (بما فيها الربح المتوسط) . ان ما يلور الامر حوله هو تحديد « قيمة » السلع (سعرها) في الظروف « السوية » إلى حد ما . فما هي اذن ، قيمة « المواد ، النادرة » ؟

المواد النادرة حقاً والاخرى

للإجابة عن هذا السؤال ، لفت الانتباه (راجع الفصل الثاني عشر) إلى ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ادخل تمييزاً لم تقدر ، على ما يبدو لي ، نتائجها في تنظيم المجتمع وليس في التفكير النظري فقط . فلا تستحق ، بالضبط كله ، وصف الندرة الا المواد التي تحدد كميتها ، دفعة واحدة ونهائياً ، لاسباب طبيعية : مثل اراضي البناء في مراكز المدن (١٣) والتحف الفنية الخ .. فالقيمة بالنسبة لهذه الفئة من المواد ، تتوقف ، حصراً ، على نزوة الطلب حسب تعبير ريكاردو الذي يستبعداها ، صراحة ، من مجال بحث الاقتصاد السياسي . ويجب

ان نخلص من هذا الاستبعاد ، في رأيي ، إلى ان ابقاء هذه المواد في دائرة التبادل ليس مبرراً ، قليلاً ، في نظر العلم الاقتصادي . ويمكن ، من أجل التسهيل ومراعاة للمصالح المكتسبة وعدم ارباك العادات الاجتماعية ، فجأة ، ان يقرر ترك السوق تناقش اسعارها ، ولكن السعر الذي ينشأ فيها لا يلبي اية ضرورة على اعتبار انه ليست هناك ، بالتعريف ، « كلفة انتاج » . انه ابن الصدقة الناجمة عن لعبة العرض والطلب . ولكن هذه الصدقة ، ولتلفت الانتباه إلى ذلك مرة اخرى ضد الديمagogيين ، غالباً ما تكون مفضلة عن نظام توزيع متصلب لانها احدى الصور التي تتبدى عليها الحياة . ويضاف ، كذلك ، إلى الاسباب التي عرضتها في الفصل الثاني عشر لترك امر مناقشة اسعار بعض المواد النادرة للسوق ، سبب آخر : ان السوق ، حتى حين تكون محرومة من العناصر الضابطة ، غالباً ما تكون افضل تعبيراً عن بواعث الحياة الاقتصادية من « ارادة الدولة » . واذا قلنا ذلك ، فان المشرع يستطيع ، اذا قدر كون ذلك مفيداً ، ان يسحب المواد النادرة جزئياً أو كلياً من التبادل باعطائها الصيغة الاجتماعية دون ان « ينحرق » بذلك قوانين الاقتصاد السياسي الليبرالي (شريطة تعويض المالكين على اساس يصعب تحديده من جهة اخرى) .

أما بالنسبة إلى الفئة الاخرى من المواد التي تسمى ، احياناً ، « نادرة » ايضاً - ولكن الامر يدور هنا حول تصف في استعمال اللغة (١٤) ٩ - فهي تتكون من منتجات العمل التي تعود ندرتها المزعومة إلى كون كلفة انتاجها ، وبالتالي الحصول عليها ، تتزايد . وتلك هي الحال مع الانتاج الزراعي اذا كانت اخصب الاراضي مشغولة من قبل أو كان يجب زرع اراض اقل جودة أو رفع « مردود »

الاراضي المستثمرة فعلاً باضافة مزيد من العمل اليها ورفع جرعة رأس المال (السداد الخ ..) الذي يوظف فيها . ان الحقول ستمطي ، فعلاً ، محصولاً وافراً ، ولكن مردوداتها ستكون متناقصة . وهناك حالة اخرى هي حالة المناجم حين تكون اغنى العروق في طريقها إلى النضوب ويكون من الواجب اللجوء إلى مناجم يكون الاستخراج منها اقل كلفة .

ان ما يميز اقتصاد هذه المنتجات ، واخرى سيلور الامر حولها بعد لحظة ، هو ان المنتج الافضل موقعاً ، الذي يستثمر اخصب الاراضي والمنجم في الهواء الطلق الواقع قرب مواضع الاستهلاك ، يستطيع ان يبيع انتاجه مع تحقيق « ربح زائد » لماذا ؟ لان سعر المبيع سيتوافق ، بالضرورة ، مع كلفة انتاج المشروع الذي ينتج في أسوأ الشروط . وهذا امر محتمل لسبب واضح : فاذا جرى اللجوء إلى هذا المشروع الهامشي ، فذلك لان انتاج المشروعات الافضل موقعاً ، بالسعر الادنى الذي تستطيع ان تعرضه ، غير كاف لتلبية الطلب الذي يتجلى في السوق (١٥) . وهنا يعود إلى الظهور ، من جديد ، مدلول الندرة (العتيد جداً) ، ولكن ذلك لن يكون لزمان طويل . فسوف يكون من تأثير الضغط الذي يمارسه الطلب رفع الاسعار . إلى اي حد ؟ إلى النقطة التي سيلبي ، عندها ، الطلب المالي بفضل دخول منتجين متناقصي الكفاية إلى الحلبة . ينجم عن هذا التحليل ان قبة المنتجات التي يدور الأمر حولها متحدد ، على الهامش (١٦) ، من جانب العوامل الموضوعية المبينة في نظرية القيمة — العمل . أنها ستكون تابعاً لكلفة الانتاج كما تفهمها هذه النظرية . وتبين لنا الآلية التي

اتينا على وصفها بصورة تخطيطية ، عرضاً ، الدور الذي يلعبه في سوق تعمل ضمن شروط منافسة جيدة ، تفاعل العرض والطلب . ان هذا الدور ليس فرض « قانونه » ، بل العمل على انتصار « قانون » القيمة . وفي كل مرة يكف ، فيها ، السعر عن ان يكون على علاقة مع كلفة الانتاج من أجل ان لا يتوقف الا على فيض الطلب على العرض ، فان الواقع هو ان المنافسة لا تعود تجري في هذه الحالة .

ان « الربح الزائد » الذي تحصل عليه المشروعات التي تتجاوز في مردودها المشروع الهامشي تحمل ، في الاقتصاد الكلاسيكي ، اسم الربح . وهذا الربح مدفوع مبدئياً ، في حالة الزراعة التي كان يحاكم ريكاردو بموجبها (١٧) ، من جانب « المزارع » إلى مالك الارض : وكون الربح يجب ان يسحب من « الرأسمالي » — وهو المزارع (١٨) هنا — كي يعطى لمالك الارض يؤدي إلى نتيجة جذيرة بالملاحظة . انه يدمر تأثير الندرة في حصيلة المنتج صاحب الموقع الجيد : فهذه الحصيلة ترد ، نوعاً ما ، إلى القانون المشترك الذي هو قانون القيمة : فهي لا تعود تتوقف الا على كلفة الانتاج : أما بالنسبة للمشروع الهامشي ، فانه ، بالتعريف ، ذاك الذي لا يعطي اي ربح لانه المشروع الذي ما يكاد مردوده ، في شروط السوق الحالية ، ان يكون كافياً ليضمن له معدل الربح المتوسط (١٩)

الاقتصاد السياسي الهامشي خلط بين الربح والربح .

انتقدت ، في هذا الكتاب ، بصورة آمل ان تكون حاسمة ، نظرية الليبراليين المحدثين « الهامشية » (راجع ، بشكل خاص الفصول الخامس والسادس والثامن) ، ولكني اوليت ، ايضاً ، اهمية كبيرة

(الفصلان الخامس والعاشر) لنظرية ريكاردو في الربح القائمة على الكلفة الهامشية لانها الوحيدة القادرة على طرح مسألة الندرة طرحاً صحيحاً : اليس هناك تناقض بين الموقنين ؟ ان السبب في عدم وجود تناقض يستحق التركيز عليه لانه ، على ما يبدو لي ، من طبيعة تضيف حجة جديدة لمصلحة « الحالية » النظرية الكلاسيكية — وهي حالية غير النجمة عن بصورة ربما كان ريكاردو مزوداً بها من أجل « التنبؤ » بالعالم المقبل ، بل عن تكافؤ مفاهيمه مع الظواهر الاقتصادية .

ان الحجم الذي لا يقابل اية فئة محددة لانه ناجم عن مجرد فرق هو ، في النموذج الريكاردوي ، الربح : ان هذا الاخير يحلل على انه الربح الزائد (٢٠) الناجم عن الفرق الكائن بين كلفة انتاج اشد المشروعات كفاية وكلفة انتاج المشروعات الاقل كفاية التي يكون اسهامها ، على كل حال ، ضرورياً لانهاء الندرة في السوق . واسهامها ليس قابلاً للفهم الا لأن قطاع الفعالية موضع البحث يعمل في منطقة المردودات المتناقصة : وبعبارة اخرى ، فان كفايتها تمضي متناقصة (٢١) اذا وسعت المشروعات الافضل كفاية انتاجها .

وهكذا ، فان مدول الندرة مرتبط ، دائماً ، في ذهن الاقتصاد السياسي ، بمدول الاحتكار : فكما ان مالكي اخصب الاراضي يتمتعون باحتكار لان الاراضي المذكورة محدودة الكمية ، كذلك يمكن ان نقول ان افضل المشروعات ادارة وأكثرها تطوراً من الناحية التقنية تتمتع بشيء من الاحتكار ما دامت اسعار السوق مستمرة في الترافف مع كلفة انتاج مؤسسات اقل كفاية . وقد يحدث فعلياً ان لا تستطيع أكثر المشروعات تطوراً ، فيزيائياً ، زيادة انتاجها دون

ان تفقد شيئاً من كفايتها : الا انه قد يحدث ان تمتنع عن ذلك عمداً
للإفادة من سعر اعلى : ونحن ، في الفرضيتين ، حيال احتكار ذاجم
عن سبب طبيعي ، في الحالة الاولى ، وسبب صناعي في الحالة الثانية :

ان هذه الملاحظة ذات مدى نظري كبير لانه ينجم عنها ،
بالاستنتاج المعاكس ، ان الفرضية التي يعدها الاقتصاد السياسي
الكلاسيكي سوية هي ، خارج الحالات التي يكون فيها احتكار ،
فرضية المردودات الثابتة ، ان لم تكن المتناقضة ، وهو تنقص يبلو ،
حقاً ، متضمناً في التأكيد القائل ان المنتجات المصنعة يمكن ان « تصاعف
دون حد مرسوم لها تقريباً » . ذلك هو المعنى العميق الذي يجب اعطاؤه
لنموذج « المنافسة الكاملة » لدى الكلاسيكيين ، على اعتبار ان المنافسة
لا توجد ، منطقياً ، الا في الحالة التي يكون ، فيها ، المردود ثابتاً .
ويؤخذ على هذا النموذج ، عامة ، انه غير واقعي : ولكن القارئ
(راجع الفصلين العاشر والثاني عشر والمعالجة السابعة ، نقد التوازن
العام للسوق) يعلم ، من قبل ، ماذا يجب ان يكون موقفه من المعنى
الذي يجدر اعطاؤه لهذا التعبير ، تعبير « المنافسة الكاملة » الذي يرد
إلى مبدأ تنظيم (٢٢) ، وليس إلى حالة سوق ابدأ : ولنلاحظ ، هنا ،
ان نموذج السوق التنافسية يقابل ، على الاقل ، واقع كون معظم
المشروعات ، في العالم الحديث ، لا ترى سعر كلفتها بالوحدة يتضاعف
عندما تزيد انتاجها (واذا طرأ عليه تعديل ، فسيكون في اتجاه الهبوط) .

وينجم عن ذلك ان مبدأ المنافسة يتجاوز السوق . فكل الاصناف
داخل مشروع واحد يعمل في منطقة التكاليف الثابتة ، تتنافس فيما
بينها ، بمعنى انه لا يوجد اي سبب لتفضيل المصنوعة اولاً على الأخرى .

والامر هو كذلك اذا افترضنا ان كلية (٢٣) انتاج بلد ما تأتي من مشروع متكامل واحد . لقد عبر بيير سترافا ، في مقال منشور عام ١٩٢٦ وبقي مشهوراً في الفكر الاقتصادي الحديث ، عن فكرة يكون فرضية المردودات المتناقصة التي بنيت عليها النظرية الهامشية لا تقابل الشروط التي تعمل ، ضمنها ، المشروعات الصناعية . ويبدو لي ان نقد سترافا بقي ناقصاً ويغفل عن من حيث الحجج (٢٤) احياناً : الا ان صياغته كانت كافية من أجل ان تهتر اعمدة الهيكل . ومنذ ذلك الحين اصبح المذهب الهامشي الذي يستخدم ، اليوم ، اساساً للتعليم الرسمي مهدداً وتكفي دفعة كتف لتقويضه :

لماذا ؟ لانه ليس ، في جوهره ، سوى توسيع لنظرية الربح التي أسسها تفسيرها . وبما ان علماء اقتصاد القرن التاسع عشر كانوا عاجزين عن تفسير الربح في مخطط التبادل - وهو ما يقتضي ، كما رأينا في الفصل السادس ، الاستناد إلى اساس موضوعي للقيمة - فقد رأوا ، فيه ، « راسباً » ينجم عن الفرق بين الكلفة المتوسطة والكلفة الهامشية . وللوصول إلى ذلك كان عليهم التسليم بأن الصناعة البشرية ، في كل الحالات ومهما كانت نقطة تطبيقها (الزراعة أو انتاج المواد المصنعة) ، تعمل على الهامش في منطقة المردودات المتناقصة ، وهو شرط لازم من أجل أن تكون كلفة إنتاج آخر وحدة منتجة أعلى من الكلفة المتوسطة (وفي هذه الحالة ، تكون للمشروع مصلحة في دفع الانتاج حتى النقطة التي تكون ، فيها ، كلفة آخر وحدة منتجة مساوية لسعر السوق) . وهكذا يرقى الاستثناء إلى مصاف القاعدة العامة :

والأكثر اثارة هو ان علماء الاقتصاد - المحدثين - وهم قراء رديون يقبل ما هم منطقة تافهون ، اخطوا على ريكاردو انه يصور ،

في فجر القرن التاسع عشر ، نظاماً مستلهماً من الاقتصاد الزراعي ،
في حين انهم امتدوا إلى كل المشروعات بالفرضية التي كان سلفهم
العظيم قد تصوروا للمشروعات الزراعية وحدها (مع عنايته ، ايضاً ،
بالتدقيق في ان ضروب التقدم في علم الزراعة تؤخر ، باستمرار ،
البرهة التي تصبح . ، فيها ، المردودات متناقصة بالنسبة اليها) . وبهذه
الطريقة ، انضج « الهامشيون » نظرية لا قيمة تفسيرية لها لا على الصعيد
الماكرو اقتصادي لان الانتاجية تتقدم كل سنة ، في معظم البلدان ،
ولا على الصعيد الميكرو اقتصادي لان معظم المشروعات الحديثة
تستطيع تثبيت كلفة انتاجها أو خفضها اذا استطاعت ، فيزيائياً ،
زيادة انتاجها : ولكن ما يثبت ان نظريتهم كانت مغلوطة هو انها
كذلك بالنسبة للفرضية التي جرى تصورهما بموجبها . فرأس المال
المطبق على انتاج آخر وحدة منتجة لا يعطي ، بموجب مخطوطينهم ،
اي ربح . ان التحليل الذي اجريناه لنشوء الربح (الفصل السادس
والمعالجة الثالثة والفصل الثامن) يكذب تكليهما مطلقاً هذا التفسير الذي
الذي لم يلق ، من جهة اخرى ، ادنى دعم تجريبي . ان مشروفاً ذا
ادارة جيدة يتوقع ربحاً من كل رأس المال الذي وظفه : ورأينا ان
ريكاردو لم يقترف ، في تحليله للربح ، هذه الزلة الفضخمة . فالمشروع
« الهامشي » الزراعي كان يتقاضى ، لديه ، ربحاً ما دام هذا الربح هو
الذي كان ينظم معدل ربح المشروعات الاخرى ، اذ يتم عن طريق
البيع . وهكذا علمت الرأسمالية ، خلال قرن ، مذهباً اقتصادياً يرى
ان الربح ليس سوى نتاج ثانوي للنظام :

الظواهر الثلاث المسماة « نفرة » .

تستطيع النظرية الكلاسيكية ، في شكل « بنجوها » ، شرح الظواهر

الرئيسية الثلاث التي غالباً ما تصنف ، بشيء من السرعة ، تحت تعبير « النلرة » .

١ - استعمال الموارد الطبيعية دون تمييز أو النمو المختصب هناك « النلرة » الناجمة عن استعمال الثروات الطبيعية دون تمييز ، وهو ما محصل ، مثلاً ، مع تلويث الماء والهواء وفساد التربة الخ .. والقاعدة التي يوحى بها الاقتصاد السياسي هي اعادة الثروات الطبيعية إلى وضعها في كل مرة لا تتكشف « قلاتر الطبيعة » ، فيها ، على انها « غير قابلة للتدمير » وفضلاً عن ذلك ، يجب ان يوجه التقدم التقني اولوياً ، نحو صياغة طرائق صنع جديدة أكثر « نظافة » :

وتحليلنا للقيمة سمح لنا ان نبين في اي شيء يكون لنموننا الاقتصادي طابع مختصب جزئياً (أو كلياً) وذلك دون حاجة للعودة إلى نظريات ضبابية حول الرخاء ونوعية الحياة الخ ... والسبب في ذلك هو ان استهلاك موارد تعد ، خطأ ، متوفرة بغزارة دون عمل (٢٥) لا يحسب شيئاً . فإذا هددت الصناعة ، مثلاً ، الثمون بالماء النقي ، فإن ذلك يعني بالتعابير الاقتصادية ، ان الماء النقي اكتسب ، من الآن فصاعداً ، قيمة تبادل تساوي الكلفة التي يمثلها انشاء مصانع تنقية أو ابدال التقنيات الملوثة بأخرى ليست كذلك . وقد عرفنا ، قبل قليل ، الربح والتاج الصافي بأنه فائض الانتاج على الاستهلاك الضروري لهذا الانتاج . ومن البديهي ان حساب معدل الربح - الذي ينتجم عنه حساب معدل النمو - يكون مغلوطاً اذا لم ندخل في الاستهلاك قيمة كلفة المحافظة على حالة الموارد الطبيعية بالصورة التي عرفنا بها هذه الكلفة . والسبيل الوحيد الذي يجب اتخاذه ، في كثير من الحالات ، هو ،

دون شك ، التخلي ، بكل بساطة ، عن هذا الانتاج أو ذلك (التخلي ، مثلاً ، عن نقل كميات ضخمة من المحروقات بحراً اذا تبين ان غرق ناقلة نفط واحدة يسبب كارثة بيئية ١) . وبذلك انخفضت ، بمقدار مماثل ، قيمة الانتاج الخام الذي يفترض فيه ان يقيس الازدهار القومي .

٢ - الندرة الناجمة عن التضخم .

الندرة ، في معظم الحالات ، وهم كما رأينا مع الارتفاع الهائل لاسعار المواد الاولية وموارد الطاقة الذي لمسناه في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ؛ وليس سبب الغلاء ، بداية ، تغيراً مفاجئاً طرأ على حالة الموارد الطبيعية ، بل ان منشأه هو التضخم الذي يخلق « طلباً » فائضاً ، اتي مستقلاً عن امكانيات العرض :

ان وضع المواد النادرة المتتمية إلى هذه الفئة الثانية ، في السوق قابل لردة مذهلة - ان ركوداً اقتصادياً يحدث بعد فترة من الازدهار في التضخم يمكن ان يحدث انجياراً في اسعار المواد الاولية ، وعند ذلك نرى المعلقين انفسهم الذين كانوا يخلطون بين ارتفاع اسعار النحاس والقصدير والاستنتاجات العلمية المزعومة لنادي روما حول نضوب الموارد الطبيعية ، سوف نراهم يتحدثون ، مجدداً ، عن « أزمة الانتاج الزائد الملازمة للنظام الرأسمالي » أو عن أية بلاهة أخرى من النوع نفسه :

٣ - الندرة الناجمة عن سياسة « احتكارية » .

هناك « الندرة » المقررة كندرة النفط في الظروف الحالية (٢٦) . هل النفط مادة نادرة ؟ كلا اذا التزمنا واقع انه يمكن ، بوجود الآبار ،

المتوفرة ، انتاج ماحتاج اليه منه بسعر منخفض جداً . وربما كان مادة نادرة اذا ادخلنا في الحسبان الواقعة التالية : ان الاحتياطات المعروفة تمثل اقل من ثلاثين سنة من الاستهلاك بالمعدل الحالي . وهذه الحجة الاخيرة هي التي استندت اليها الدول المنتجة لرفع الضرائب والعائدات بحيث يتوافق سعر السوق ، فيما ترى ، مع سعر « تحويل الفحم إلى الحالة الغازية أو السائلة » (وهو مصدر طاقة « هامشي » .) والعائدات الضريبية المقابلة تؤلف ريع مالك ما تحت الارض على اعتبار انها تمثل الفرق بين كلفة انتاج برميل من النفط بما فيها ريع الشركات المستثمرة التي تلعب ، هنا ، دور « المزارع في المخطط الريكاردي » ، من جهة ، وكلفة الانتاج الاعلى من جهة ثانية . الا ان تبرير الريع ومقداره يتوقف ، بتعايير اقتصادية ، على الحالة الواقعية للاحتياطات القابلة للاستثمار ، وهي حالة لا نعرفها .

ان رفع سعر مورد رخيص ما (ولكنه قابل لان يصبح نادراً اذا لم تكتشف مناجم جديدة) إلى مستوى « الكلفة الهامشية » للبديل يطلق سلسلة من الظواهر — خفض الطلب المنشط سابقا من بجانب السعر المنخفض للسود المذكور ، التسريع في التقدم التكنولوجي الذي يخفض كلفة الموارد المنافسة الخ .. — من شأنها حلف الندرة :

النظرية الاقتصادية مستقلة عن الوضع الحقوقي .

لنلاحظ ان نظرية الريع تقدم ، أيضاً ، هذه المزية ، مزية انها توضح التعارض المحتوم للمصالح بين الرأسمالي — صاحب المشروع (الشركة المستثمرة هنا) الذي تقوم مصلحته على ان يبيع أكبر كميات ممكنة ليزيد ارباحه (التي تمثل ، هنا ، نسبة مئوية ما من سعر المبيع) ، من جهة ، وصاحب المنجم المشغول برفع الريع إلى الحد الاعلى ،

وهو ما يقتضي ضرورة الحل من حجم الاستهلاك برفع السعر من جهة
اخرى .

ولكن ، ليس للرأسمالي - صاحب المشروع مصلحة هو الاخر ،
في اطالة مدة المناجم التي يستخلص منها ارباحه ؟ اذا استندنا الى ما
قلناه (راجع الفصل الخامس) حول طبيعة رأس المال - سلفة دائمة
تبقى مكتسبة للمالكها طالما لم تسحب من السيولة الانتاجية (أو تفقد
اثر عمليات سيئة) - فإن الرأسمالي مستقبل : نسبياً ، عن المهنة التي
يستثمر فيها ، رأس ماله .. فعندما لا يعود هناك نفط أو عندما لا يعود
هذا الاخير صالحاً لشيء ، فإن الشركة المستثمرة ستوظف رأس مالها
- المزيد ، في هذه الاثناء ، بارياب غير موزعة - في صناعات اخرى :
الطاقة النووية (اذا رأيت من الاسهل عليها البقاء في قطاع الطاقة الذي
تعرفه من قبل) ، أو تصنع علكة أو تمارس اية فعالية اخرى يتبين ،
آنذاك ، انها مربحة . فنضوب المناجم لن يكون ، في حد ذاته ، حدثاً
خطيراً بالنسبة للشركة المستثمرة الا ضمن فرضية ادارة سيئة لسياسة
التكيف من جانبها ، وهو ما تكون نتيجته جعلها تخسر قسماً من رأس
مالها (كما رأينا في الفصل الثامن يصدد ادوات اصبحت بالية) .
فالامر يدور ، بالنسبة اليها ، حول مناسبة : اختيار البرهة المناسبة لتغيير
توظيف رأس مالها . أما بالنسبة للمالك الارض ، فان المسألة تطرح
ضمن حدود مختلفة تماماً : فنضوب الابار - أو حلول محروقات
ارخص محل النفط - يعني ضياع ريعه : وهكذا يبدو ، فعلياً ، ان
من مصلحة الشركة المستثمرة انتاج أكبر ما يمكن طالما ان النفط مطلوب
لتحصل على المقدار الاقصى من الربح . ومن مصلحة الدولة - المالككة

ان لا تقدم الربيع هدية للمستهلكين — أو للشركات طالما ان النفط ارخض
كل مصادر الطاقة واسهلها استعمالاً . ومصلحتها تلي عليها ، أيضاً ،
ان لا ترفع ، أكثر مما ينبغي ، الربيع الذي تحصل عليه على صورة
ضرائب من أجل ان لا تعجل بقلوم النووي أو أي مصدر طاقة منافس ،
علماً بأن هذا التهديد الاخير مخفف بكون المشتقات النفطية لا تستعمل
محروقات فقط ، بل تستعمل ، أيضاً ، كمواد اولية في الصناعات
الكيميائية والتسيجية الخ

انه لمن قبيل الوهم الذي تبده النظرية الكلاسيكية ان يعتقد ان
التعارض بين سيد الارض وسيد رأس المال سيزول مع تغيير في
نظام ملكية رأس المال . لنفترض ان الدولة مالكة الآبار تصبح أيضاً
— وهو ما يحدث — مالكة لرأس مال الشركات المستثمرة (مع احتفاظ
هذه الاخيرة بدورها كمتعهد احتمالاً) . ان النظرية الاقتصادية
لا تصبح مغلوطة لهذا السبب لان مفاهيمها مستقلة استقلالاً واسعاً
— مستقلة استقلالاً مطلقاً في الحد الاقصى — عن الوضع الحقوقي
للمجتمع . فعل الدولة ، وقد أصبحت سيده لاداة الانتاج وليس
للآبار فقط ، ان تقوم بالتحكيم بين مصالحها المتناقضة بالضرورة
كصاحب ريع ورأسمالي : والاقتصاد السياسي هو وحده ، حتى اليوم ،
الذي طرح المسألة بوضوح . ولكن علماء الاقتصاد — هجروا ، منذ
مائة وخمسين عاماً ، الدرب التي شقها ريكاردو : والظروف الجديدة
ستجبرهم ، دون شك ، على استئناف المحاكمة حيث تركها . فقد
صاغ الكلاسيكي الانكليزي الكبير مستنداً إلى امثلة مرقمة ولكنها ،
باعتراف منه ، تبسيطية إلى الحد الاقصى ، مبادئ نظرية كاملة
للتطور المتباين لكل من الربيع والربيع : والربيع ، بموجب هذه النظرية ،

مكرس لامتصاص نصيب متزايد من التاج الصافي على حساب ،
الرأسمالين . ، وهو اتجاه يصد إلى درجة كافية من جانب التقدم
التكنولوجي الذي من شأنه ان يخفض من مزبة افضل الاراضي ،
بالقياس مع الاراضي الرديئة الخ .. ومن مزبة النفط بالقياس مع
النفوي الخ ...

وضع العلم الاقتصادي على قدميه لتغيير العالم .

ان هناك سبباً آخر رافعت ، هنا ، من أجله ، لصالح تأمل جديد
في النظرية الريكاردية للقيمة - وهي نظرية حرفها ماركس تحريفاً
كاملاً وحاولت توضيحها - هو ان العالم الذي نعيش ، فيه ، اليوم
يشبه شبيهاً خريفاً النموذج الذي كان قد اقترحه ، في نهاية القرن التاسع
عشر ، علماء الاقتصاد المعارضون لريكاردو (والراس في فرنسا ،
منفر ، بوم - بافرك الخ... في النمسا ، جيفونز في انكلترا ، ايروغ ،
فيشر في الولايات المتحدة الخ ...) . ان احد الشروط لتغييره في
العمق هو اعادة وضع المسلمات التي يستند اليها التنظيم (أو التنظيم
المزعوم) الاقتصادي للمجتمع موضع المسألة . فربما سلاحظ ، اذ
ذاك ، ان الطريقة التي يجب اتباعها ليست انفساح مشروع مجتمع
جديد ، كما يقال ، بل هي ايجاد المبادئ التي ينجم عنها مجتمعنا :
معرفة ما نحن عليه للتحضير لما سوف نكونه .

لقد قلب الاقتصاد السياسي الحديث العمل السوي لاقتصاد قائم
على التبادل رأساً على عقب بطرحه مسلمة كون « الطلب » يجب ان
يعد الواقعة الرئيسية ، وان يعد العرض واقعة ثانوية » (راجع الفصل
الاول) . ومن أجل ان يستطيع هذا الاقتصاد التقدم ضمن التوازن ،

ينبغي ، على العكس من ذلك . كما رأينا قبل قليل ، ان يعد الطلب محصلة للعرض وليس قوة مستقلة : وليس من الصعب ان نلاحظ كيف تستطيع فكرة طلب « مستقل » ان تدخل في المحاكمة خلسة : ان الحفاظ الذي يقول ان الطلب يقتضي عرضاً مسبقاً يبدو انه يحكم بالموثوق على كل غير القادرين على الانتاج لسبب أو لآخر . ليس من المناسب ، اذ ذلك ، لتجنب هذه النتيجة المحزنة ان نعد الطلب قوة ينبغي دعمها من أجل ذاتها ، بل استثارها من العدم ؟ ان منشأ هذه الفكرة ، نهائياً ، هو الخلط بين « اقتصاد للصغار » يصف الظواهر من وجهة نظر الفرد واقتصاد الكبار الذي يصفها بصورة اجمالية : فمن المستحيل ، على الصعيد الماكرو اقتصادي ، تصور كون الطلب الملبي متفوقاً على العرض . أما على صعيد الافراد ، فيمكن ان يكون هناك طلب دون عرض نتيجة لتحويلات (ضرورية) للمداخيل أو لاعادة توزيع قسم من الانتاج : والمصيبة هي ان « سياسات الطلب » يجري تصورها على صعيد اقتصاد الكبار (ماكرو) . وهي تقوم على خلق صناعي للمداخيل بالظواهر باعطاء بعضهم ما لا يسحب (صراحة) من آخرين . ومن هنا تنشأ حالة تضخم دائمة يستحيل ، بالتعريف ، التحكم بها على اعتبار ان الاساس المتين الوحيد الذي تملكه ادارة اقتصاد ما هي المساواة - التي يقطعها التضخم - بين القيمة الكلية للمواد والخدمات المعروضة والقيمة الكلية للمداخيل التي يولدها هذا العرض (راجع الفصل الرابع عشر) . ذلك هو ، تمهيداً ، ما يتعلق بادارة السياسة الاقتصادية على اعلی نطاق ، وذلك دون ان ننسى ان السياسة لا تقوم على تطبيق المخططات دون تمييز ، بل على التكيف مع الحياة : فيجب ، اذن ، على الحكومة والمصرف المركزي ، في

الممارسة ، التصرف في اتجاه العرض (بتسهيل فتح الاعتماد) احياناً ،
وفي اتجاه الطلب (بتخفيضات ضريبية) احياناً اخرى .

أما على النطاق الميكرو اقتصادي ، فإن الاولوية المعطاة للطلب تؤدي إلى استئثار مفرطة دائمة للحاجات تكون أكثر نتائجها تأكيداً حياة المستهلك . وهذا ما حاولت ان ابينه في هذا الكتاب ، لا سيما في حكاية الرجل الذي يبيع الوجبة والرجل الذي يأكلها (الفصل الثاني عشر) : فمن أجل ان يحصل هذا الاخير على افضل خدمة ممكنة ، يجب ان يكون هناك ، بدهاء ، نظام اقتصادي يجري تصوره ، كاملاً ، حل فكرة ان الزبون يجب ان يحصل على ما يقابل ماله ، وبعبارة اخرى على مبدأ التساوي في التبادل . فما من ادنى شك في ان الطاهي ، ولو كان شريفاً ، سيروده الاغراء بأن يبيع باغلي ما يمكن وجبة تكلفه اقل ما يمكن : واضمن وسيلة تسمح له بهله المزية هي اقامة نظام اقتصادي يجري الالحاح ، فيه ، على الطلب . وعند ذلك ، ستعبأ كل براعة الطاهي وموهبته من أجل ان يثير ، لدى الزبون ، حاجات متزايدة « التعقيد » بشكل ظاهر ، ولكن صفتها المشتركة هي ان «ليبتها» تكلف (نسبياً) الطاهي القليل من أجل تلبية الزبون الكثير من أجل اشباعها . فتخلق ، صنعياً ، لدى هذا الاخير الرغبة في استهلاك الابان الملوثة مثلاً . واللون - والمذاق الذي يرتبط به - يتبدى ، بالنسبة اليه ، كإضافة بالقياح مع اللبن الطيب : وهذا يبرر ، في نظره ، زيادة في السعر . والواقع ، ان كلفة انتاج الابان الملوثة اقل من كلفة الابان الطبيعية لانها «صنع ، جزئياً ، بمواد تركيبية ارخص سعرها من اللبن :

ان لهذا المثال الساذج (أو الفرضي) ميزة وحيدة هي انه يبين ان التصور الشيكولوجي للقيمة الذي هو في اساس « العلم » الاقتصادي الحديث ليس له اي طابع علمي لانه لا يتقدم بتفسير الظواهر الاقتصادية انملة . انه يقتصر على تبين كون الزبون قد رضي ، من أجل تلبية حاجة ، ان يدفع السعر الفلاني لشراء السلعة (س) . ومن هنا ، يطرح ، كمسئلة ، كون سلعة ما تابعة للرغبة في اقتنائها . والتحليل الوحيد الذي يلقي الضوء هو ذلك الذي تقترحه النظرية الموضوعية للقيمة التي تقول ان قيمة تبادل السلع ، في سوق تنافسية ، تتناسب مع زمن العمل (مع اخذ ظاهرة تراكم رأس المال في الحسبان) :

ان تأمل الكلفة ضروري — وكاف — فعلاً للاجابة عن السؤالين الاساسيين اللذين يطرحان على عالم الاقتصاد :

١ — ما هي الموارد الواقعية اللازمة لانتاج هذه المادة أو تلك الخدمة المطلوبة . ؟

٢ — ماهو المخطط الذي يجب توزيع المدخلات التي يولدها الانتاج انطلاقاً منه ؟ .

المحافظة على التصاد السوق من فوق رؤوس التجار .

سوف يقال لي ، بصدد النفقة الاولى ، ان انواع الاقتصاد الرأسمالي التي نعيش فيها تهزأ ، حقاً ، بالنظريات حول أصل القيمة وانها تدار بموجب كلفة الانتاج والا آلت المشروعات إلى الافلاس ... ان ذلك لا ينكر . ولكنه لا يمنع كون مجتمعا ، بصورة عامة ، مبنياً على نموذج مطابق لمذهب القيمة — المنفعة الموروث من القرن التاسع

عشر والذي يتقدم ، فيه ، اعتبار الحاجة على اعتبار كلفة الانتاج كما كان يفهمها الكلاسيكيون ، اي الكلفة الاجتماعية للانتاج . ولهذا الامر نتائج عملية هائلة . فالمكان الثاني المعطى لكلفة الانتاج يتجلى بصورتين مختلفتين ومتعارضتين. ففارة ينظم مبيع المنتجات بما يفوق كلفتها . وتباع احياناً اخرى ، بصورة منتظمة ، بما هو ادى من الكلفة. والنتائج بالنسبة للجماعة ، في الحالتين ، سلبية على المدى الطويل دائماً تقريباً .

الحالة الاولى : يدور الامر حول تمجيد اقتصاد الاحتكار بكل صوره . فتشجع المشروعات على اقتسام السوق بلريعة عقلنة انتاجها ، وهو ما يسمح لها بضممان استمرار ارباح زائدة (ربح احتكاري) . وهكذا تمتنع موارد ضخمة لمصلحة بضعة مشروعات ويفقد النظام الاقتصادي حركيته .

الحالة الثانية : يلور الامر حول غزو سوق امكانية أو سوق حاجات كاملة مهما كلف الامر . وبرز الامثلة على ذلك توفره المساعدات التي تقدمها كل دولة لشركات الطيران (٢٧) للسماح لها ببيع خدماتها بما هو دون الكلفة . وازدراء الكلفة يتخذ ، في النقل الجوي ، مظهراً مزدوجاً . فهناك ، اولاً ، الواقعة التي ذكرناها منذ قليل ، وهي كون السلطات العامة تغطي عجز الاستثمار بمساعدات. هذا فيما يتعلق بنسيان الكلفة مفهومه بالمعنى الشائع للكلمة. الا انه ربما كان هناك ما هو اخطر : فتوضع في الخدمة طائرات متزايدة السرعة يخشى ان توقع الاضطراب في التوازن الايكولوجي للجو. ولتلافي هذه العواقب ، ينبغي العلول عن السفر على طائرات تفوق سرعتها

سرعة الصوت - وهو اختيار ربما كان في سخافة العظات ضد الخطوط الحديدية في القرن التاسع عشر - أو العمل على بناء طائرات أكثر كمالاً ، وبالتالي أعلى : وحلول الطيران الذي يفوق سرعة الصوت سيأخر وترتفع كلفته في وقت واحد ، ولكن الجماعة تكون قد وافقت عليه ضمن معرفة تامة بالموضوع وبعد اجراء موازنة كاملة للعملية (بما في ذلك ضمن حدود المحافظة على قدرات الطبيعة غير القابلة للتهديم) :

لقد لعب المجتمع ، بصورة ما ، دور الغني ، في حين اننا لو اردنا ان نجعل استهلاكنا يتناسب مع قدراتنا على انتاج الاشياء دون المساس بالبيئة المحيطة فسوف نكون مجبرين ، دون شك ، على تخفيضه تخفيضاً محسوساً في انتظار أن تسمح ضروب التقدم التقني وتنظيم العمل باستعمال افضل للموارد المتوفرة . والانتاج الكثيف الذي سمح بنشر شيء من اليسر المادي ضمن قسم كبير من السكان غالباً ما قام على ابدال صورة معينة للفقر بصورة أخرى : ففي المجتمعات قبل الصناعية ، كانت اقلية صغيرة تتمتع برخاء حقيقي (نوعية ممتازة للأشياء ، خدمات من جميع الانواع مؤمنة بواسطة خلع مهذبين فوق كل شيء الخ ::::) . ولكن هذا الرف الغريب كان « مدفوع الثمن » بحالة الفقر التي كانت تعيش ، ضمنها ، الغالبية الكبرى من السكان . وكثير من الناس يتمتعون ، في ايماننا ، ببعض الرفاهية ، لكن الرخاء (النسبي) المنتشر على هذا النحو ضمن قسم كبير من المجتمع يتم الحصول عليه عن طريق خدنة عمومية . فتؤمن لكل فرد سيارة ، وإذا كانت تعرض ، في السوق ، منتجات مؤذية بصورة أو بأخرى ،

فذلك ، في الواقع ، لأننا لسنا على درجة من الغنى كافية من أجل ان
تضخ ، بكمية كافية ، منتجات أخرى احسن تلبية لحاجتنا دون ان
تكون مؤذية . . .

ولكن الذي لا شك فيه ابداً هو ان الأمور ستتغير سريعاً . فالظروف
في طريقها إلى ان تفرض ، من جديد ، أولوية الكلفة على الحاجة قبل
ان يكشف علماء الاقتصاد ، مجدداً ، نظرية القيمة - العمل . ففي
داخل المشروعات ، تتقدم تقنيات الانتاج على تقنيات البيع بسبب
ضرورة توفير الطاقة وخفض تكاليف الانتاج التي رفعها الصراع
ضد التلوث .

وفي الوقت نفسه ، تكشف البشرية انها لن تكون « غنية » طالما
ما زالت عاجزة عن انتاج ما يكفي من الغذاء لكل الناس الا باللجوء
إلى طرق زراعية يمكن ان نتساءل عما اذا لم تكن ستتهلك التربة في
أجل متفاوت الطول . وهنا أيضاً ، سوف يتوقف الحل ، في قسم
كبير منه ، على قابلية تكييف التنظيم الاقتصادي مع حاجات السكان
الطويلة الاجل . وان سعياً اقل سعاراً وراء المردودات الفورية سيخلق ،
دون شك ، الشروط الصالحة لنمو زراعة أكثر انتاجية دون إضرار
يؤيه له بالبيئة الطبيعية . وسوف يحدث تطور آخر ، انطلق فعلاً (٢٨) ،
في عادات الاستهلاك التي ستعاني تعديلات عميقة : الانقلاص من
التبذير ومن التعقيد غير المجدي في اختيار المنتجات والخدمات ،
اعطاء التفضيل لاشياء من نوعية افضل واستمرار أكبر ، للتقل الجماعي
على التقل الفردي الخ . . .

... إلا ان ضرورة توجيه الطلب والوسائل التي من شأنها تلبية مَهْددة

بأن تعاكس ، بل وبأن تحتجز من جانب النظام الاقتصادي كما يذكر حاليا . ان هذا النظام يبدو كما لو كان محبوسا في المدى القصير : وذلك هو احد الاسباب الرئيسية في العرقلة : فمن أجل حل المسائل التي تطرح على المجتمع الحديث ، تحتاج المشروعات إلى توسيع افقها الاقتصادي ، وليس ذلك في المكان (وهو ما حققه نظام التبادل الحر ، حتى الآن ، بدرجة كافية من الجودة) فقط ، بل وفي الزمان ايضا . الا ان من شأن مجتمع الاستهلاك ، بالتضخم الذي يولده حتما ، ان يقصر فترة الزمنية التي تكون ، فيها ، الحسابات والتوقعات ممكنة على عدد صغير من السنوات ، بل ومن الشهور .

وعلى كل حال ، فان التطور الضروري نحو مجتمع اقل انصافا بالفردية وأكثر تطابقا مع حاجات الجنس البشري (٢٩) سيحدث بسبب الضغط السياسي الهائل في هذا الاتجاه . والسؤال هو معرفة ما اذا كان سيجري تحت الضغط المتفاوت الثقل للتخطيط أم من خلال اقتصاد التبادل . واعتقد اني بينت ، في هذا الكتاب ، تفوق الحل الثاني لانه هو الذي يضمن ، اذا عمل ضمن شروط جيدة ، أكبر موضوعية في العلاقات الاقتصادية . ولكن مزاياه تتجاوز ، دون شك ، ميدان انتاج الثروات وتوزيعها : فمن المحتمل ان تكون الحاجة القائلة انه واحد من شروط المحافظة على نظام سياسي ليبرالي صحيحة : لماذا ؟ لان اقتصاد التبادل يعطي اساسا تعاقديا للعلاقات الاقتصادية بين البشر ، وهو ما يرد علاقات التبعية بينهم إلى الحد الأدنى . فضمن التساوي في التبادل يزيد بقل ما يكون المتبادلون مستقلين عن بعضهم بعضا . وعقلانية النظام الاقتصادي تقوم على هذا التساوي في التبادل . فدون هذه المساواة الاساسية ، لا يعود هناك نظام

بالمعنى الحقيقي للكلمة . ولا يعود النظام مؤمنا بآليات ضبط داخلي
بارعة وباجعة جداً (في الاوقات الطبيعية) تذكر بالسيرنيتك (الفصلان
الثالث والتاسع) ولا يعود النمو مولداً من جانب النظام نفسه بفضل
ديناميكية تراكم رأس المال... ومن يتولى هذه الوظيفة المزدوجة بملك
سلطة متساوية الاستبدادية وتصفية في كل الاحوال - على اعتبار
ان الضمان الصناعي لوظيفة النظام اصعب أيضا (كما رأينا مع صعوبة
إعادة توازن ميزان المدفوعات في دول عديدة) من وظيفة النمو .
واقرب الاحتمالات هو اننا سنعيد ، بقطع متناثرة من كل نوع ،
خلق مجتمع يدار بما كان يسميه ماركس ، بنقطة مقلوبة ، نمط الانتاج
« الاسوي » المتصف بتركيز كل ادوات الانتاج بين ايدي السلطة
العامّة .

الا انه ينبغي ، بين اشياء اخرى (الفصلان الثالث عشر والرابع
عشر) ، من أجل ان تستطيع الفعالية الاقتصادية ان تعيد انتشارها
في المكان (لمصلحة افقر البلدان) وفي الزمان (لمصلحة الاستثمارات
الطويلة الاجل) ، ان يعاد ما يبدو ، اليوم ، خارج متناولنا كلياً :
نظام عام للمدفوعات قائم على التصور الموضوعي لقيمة التمدد . والاذهان
الأمسورة من جانب المذاهب الليبرالية المحدثة والنفعية الموروثة من
نهاية القرن التاسع عشر ليست مهتمة ، اطلاقاً ، بهذه الثورة . وهنا
تبدأ في الظهور الضرورة المطلقة لاعادة ادخال الاسس الحقيقية للعلم
الاقتصادي في التعليم باستعادة تحليل القيمة ونظريتها الموضوعية ،
التي النظرية الريكاردية في القيمة - العمل التي كان هدف هذا الكتاب
اظهار منطلقاتها المترة عن كل صيب .

والمدحش ، من وجهة النظر التي ثنيها هنا ، هـ التوافق بين طموحات المجتمع البشري وحاجاته كما تتجلى منذ عدة سنوات ، من جهة ، و « النموذج » الذي يقترحه الاقتصاد السيامي الريبكاردى من جهة اخرى . ان هذا « النموذج » يفترض تقشفا نسبياً ، على الأقل ، في الاستهلاك من أجل ان يستطيع الانتاج ترك أكبر « نتاج صاف » ممكن مكرس للاستعمال في التحضير للمستقبل (راجع الفصل الرابع عشر ، الحوار بين ريكاردو ومالتوس) . وللك ، فان تجديد العلم الاقتصادي المعاصر بالعودة إلى النبع الكلاسيكي ليس ، كما يمكن ان يظن ، مرتبطاً إطلاقاً بمساجلة بين التخطيط والتبادل الحر : انه يفرض نفسه على كل حال : واذا كان النموذج الريبكاردى مبتني على فرضية سوق تنافسية ، فهذه الفرضية لا ترد ، كما يظن عموماً ، إلى سوق كاملة ينكر وجودها حتى نظرياً (راجع الفصل الرابع عشر والمعالجة السابعة : نقد التوازن العام) ، بل إلى كمية من العمل المكرس للانتاج وإلى مدة تراكم رأس المال .

وما من شك في ان الاقتصاد السيامي يمنع ثقته لآليات السوق : وهو على حق ، وارجو ان لا يشق الامر على الديمقراطيين والعقول السطحية ، اذ يفعل ذلك ولكن السوق ليس ، بالنسبة اليه ، المرجع الاخير . فاذا كانت قيمة تبادل السلع تحدّد ، في نهاية المطاف ، بالكمية المتداولة من العمل الضروري لانتاجها وبمدة تراكم رأس المال فيمكن ان نتصور اننا نمر ، نهائياً ، من فوق رؤوس التجار لنترك ، مباشرة ، قيمة تبادل المنتجات فيما بينها بمقارنتنا بين شروط انتاج كل منها المحددة موضوعياً على هذا النحو : وهذه المهمة ليست

خارج متناولنا تماماً مع أدوات الحساب الحديثة التي تتوفر لنا ،
(الحواسيب) على الرغم من أنها تفترض معرفة المعدل المتوسط للربح
الذي ربما يتجاوز حسابه المباشر ، ودون الرجوع إلى الدلالات التي
توفرها السوق ، قدراتنا الحالية بسبب العدد الكبير من العوامل التي
يجب تعيين هويتها أولاً ، ثم ادخالها ، في الحساب .

ان قانون التساوي في التبادل يفترض ، كما يمكن ان تقرأ في
المعالجة الثالثة (الملحق الاول بالفصل السادس) ، ان ينظر إلى فعل
التبادل موضوعياً خارج وجهة النظر الخاصة بكل متبادل . وينجم عن
ذلك ان التبادل يحدث داخل « جدول المبادلات الصناعية » الذي
يتشبه المخطط حلونه في سوق حرة . ويجب ان لا نتعجل ونستخلص
من ذلك ان السوق غير ذات جلوى ، مبدئياً على الأقل . فلا تقتصر
مهمتها على رد اسعار المبيع ، باستمرار ، إلى ما يقرب من كلفة
الانتاج عن طريق عمل المنافسة . أنها تؤدي وظيفة اخرى لا بديل
لها ، في مجتمع متطور على الأقل : وهذه الوظيفة هي احكام حجم
الانتاج - وكلفة الانتاج مستحول حسب الكمية المنتجة - على حجم
الطلب المتغير باستمرار . الا ان ذلك لا يمنع كون السوق تشغل ،
بالنسبة للنظرية الكلاسيكية ، مرتبة تابعة بالقياس مع « القانون » ،
الاقتصادي . وهذه الجملة تعني ، اذا ترجمناها إلى لغة السوسيولوجيا
السياسية ، ان التجار لا يفرضون قانونهم في مجتمع يحكمه الاقتصاد
السياسي الليبرالي حقاً : فنحن بميلون جداً عن التفتية المبتذلة لمجتمع
الاستهلاك الآخذ في وضع « مدارس الأعمال » في قمة التسلسل
العامي . والذي يعد « التسويق » أولى الفعاليات البشرية ...

من العلم الاقتصادي إلى الاقتصاد السياسي .

ان الثورة الضرورية في الفكر الاقتصادي مهددة ، في طور اول على الأقل ، بمصادفة عقبة ربما واقفني القارئ على الاشارة اليها لان مقاربتها « موضوعيا » اصعب من مقارنة كل العقبات الاخرى وذلك لاسباب اخلاقية وسياسية واجتماعية ودينية واضحة. ان الصعوبات الكبرى التي سيعرفها العالم ، دون شك ، بسبب اختلال توازن النظام الاقتصادي والنقدي لن تتأخر عن اعادة وضع الاعادة الضرورية لتوزيع المداخل في المقام الاول (على كل حال) . ولكن الطرائق التي تبدو منطقية على أكبر الاحتمالات في ان تسود ستكون لما نتيجة هي هزيمة اخيرة وخطرة خطورة خاصة للاقتصاد الموضوعي حيال الاعتبار الاول والوحيد هما قريب ا « الحاجة » .

ينجم عن كون نظرية القيمة — العمل المفسرة تفسيراً صحيحاً هي الوحيدة التي تفسر نشوء الربح ومكانته في النظام العام للتبادل ، ينجم عن ذلك كونها ، أيضاً ، قادرة على ان تثبت بصورة « علمية » تعارض المصلحة المحتوم بين الاجير والرأسمالي (كما اوضحت ، وقد رأينا ذلك ، تعارض المصلحة بين هذا الاخير و« طفيلية » صاحب الربح) :

بما ان الربح أو « التاج الصافي » قد عرف بوصفه الفائض الذي يبقى بعد ان يعاد تكوين المنتجات من كل الانواع (اغذية ، ملابس آلات الخ ..) المستهلكة من جانب سيرورة الانتاج ، فانه يلي ذلك ان هذا التاج سيزيد حجمه بقدر ما يضغط النصيب المستهلك والمعاد إنتاجه . ان هذا التعريف ، ولتلاحظ ذلك بصورة عابرة ، يقضي

على تلك « المسلمة » الأخرى للاقتصاد السياسي المعاصر التي تقول ان الاستهلاك هو محرك النمو . والواقع ان هذا النمو الممول بالتاج الصافي يكون اقوى بكثير اذا خفض الاستهلاك ، مع بقاء كل الامور الأخرى على حالها ، وخاصة كمية العمل المكرسة للفعالية الاقتصادية .

وكما سبق ان تبينا بالنسبة لصاحب الرأسمالي ، فان تعارض المصلحة بين هذا الأخير والأجير يبقى بعد تغيير في نظام الملكية . وإذا افترضنا ان الاجراء أصبحوا مالكين لادوات انتاجهم ، فسوف ينبغي عليهم التحكم بين مصالحهم المتناقضة كاجراء يسعون إلى زيادة النصيب المستهلك من التاج إلى اقصى ما يمكن ، وكرأسماليين يسعون إلى الحصول على اضعف انتاج ممكن بأدنى حد من رأس المال : ورأس المال ، كما رأينا في الفصل الرابع ، مؤلف من جملة المنتجات ، « الضرورية للإنتاج والتي تعطي العمل نتيجة » . وهذا يعني انه يشمل كلية المنتجات التي يسهم استهلاكها في تشكيل التاج الصافي أو الربح . ان رأس المال الذي يضعه المشروع (آ) موضع العمل كمي « يدور » يتخذ صورة مواد اولية والآلات وأموال توزع أجوراً الغ :: ولكن المواد الاولية والآلات مشتراة من المشروعات ب ، ج ، د الخ :: التي تدفع ، هي أيضاً ، أجوراً لمستحقيها : وهكذا نرى ، بصورة متدرجة ، ان مصطلح الاجر النوعي ، منظوراً اليه من وجهة نظر جملة المشروعات ، يغطي مدلول رأس المال كملك : وهنا تتجلى موضوعية الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بأكثر بريق : انه يسعى إلى تحديد نسبة التاج الصافي (أو المتوفر) بالقياس مع التاج

الخام (أو الكلي) . وهذا التوزيع ليس بالنسبة إليه ، من صنع الصدفة .
انه يخضع لـ « قوانين » ، ولكن هذه القوانين تنصب على التوزيع
بين منتجات .: وهي لا تستهدف ، مباشرة ، الناس الذين يتلقون
على صورة مداخيل متنوعة (اجور ، ربح ، ربح الخ .:) ، هذه
المنتجات . وبعبارة اخرى ليس هناك « قانون » يعين للعامل الاجر
ولا شيء الا الاجر ، وللرأسمالي الربح كل الربح .

ان تعبير الاجر خداع لانه ، لايتفق اذا صح القول ، قط ، كما
اشار إلى ذلك ريكاردو من قبل — في فجر القرن التاسع عشر — ان
لا يتلقى العمل ، تحت هذا الاسم ، قسماً من التناج الصافي (راجع
الفصل العاشر) . وتلك نقطة عبور ذات اهمية خاصة بين العلم
الاقتصادي الموضوعي والاقتصاد السياسي . « دور الاول هو ان يبين
كيف تبادل منتجات العمل المتراكمة من قبل (رأس المال) ، بعد
ان تدمر ويعاد انتاجها خلال سيورة الانتاج ، بمنتجات جديدة للعمل
الجلديد (٣٠) تشكل « التناج الصافي » كما شرح في الفصل السادس
وفي معالجته . والتبادل المبحوث ينصب على منتجات العمل في مختلف
مراحل تشكيلها وليس على العمل (أو « قوة العمل ») ابداً . ومن
هذه الموضوعية المطلقة يستمد العلم الاقتصادي قوته وحدوده معاً .
ويجب ان يدع مكانه للاقتصاد السياسي منذ ان يدور الامر حول
تعريف الصيغ التي ينسب ، بموجبها ، التناج الصافي ، بصفة دخل
عادي أو اضافي ، إلى العامل والرأسمالي وصاحب الربح ، وكذلك
(بنصيب متزايد كل يوم) إلى الدولة :

الا انه لايلي كون الاجر معرقاً بصورة مستقلة عن القوام الحقوقي

لللاجير ، ومن كون الربح معرّفاً بصورة مستقلة عن صفة الرأسمالي ،
لايلي ذلك ان اعادة توزيع التناج يمكن ان يسلم الى الدولة دون اضرار
بالمجتمع .

وكما بينت (٣١) عدة تجارب من نموذج « الجبهة الشعبية » .
مع الأسف ، ان هناك طريقة لا تحظى في قيادة المجتمع الى حالة
تفهق هي ان لا يحسب أيضاً ، في برنامج توزيع التناج ، حساب لعلاقي
التساوي التاليتين . اللتين وضعهما العلم الاقتصادي .

١ - التعانين بين الاجر ورأس المال المعاد تكوينه بالعمل .

٢ - مبادلة رأس المال (التناج المتراكم للعمل) ، عبر الزمن ،
مع الربح (التناج الجديد للعمل الجديد) .

المساجلة الخطيرة جداً : الدخل الأدنى المضمون للجميع .

ان نوع الاقتصاد السياسي - والسياسة الاقتصادية - الذي يستوحيه
اليسار ، الى حد متفاوت ، من مذهب الحاجة الذي هو الماركسية
ليس الوحيد الذي يجهل معادلات العلم الاقتصادي . فأحدث المذاهب
الليبرالية المحدثة الناجمة عن التصور السيكولوجي للقيمة المصنوع
في نهاية القرن التاسع عشر توخى الى سياري اوروبا الغربية وامريكا
الشمالية ببرامج يؤول تنفيذها ، حتماً ، ببلدانهم الى التفهق . وذلك
هي ، حالياً ، المشاريع المنضجة في بريطانيا وغيرها والتي ترمي
بواسطة اصلاح ضريبي بارع - بارع جداً - الى ضمان دخل ادنى
لكل دافع ضرائب في انتظار ضمانة لكل مواطن . وتبدو هذه المشاريع ،
لوهلة الاولى ، حاملة لحل بارع على الصعيد النظري وناليج ، في

الوقت نفسه ، على الصعيد العملي للنضال ضد الفقر . وإذا كان من الصعب جداً أن نكتشف لماذا تهدد هذه المشاريع ، على المدى الطويل ، باستنزاف النظام الاقتصادي ، فلذلك لأن المبدأ الذي تدبر له ظهورها اسامي وغير دقيق في حدوده معاً . انه المبدأ الذي يرتبط الدخل بموجبه ، بالعمل .

ليس في الامكان — كما رأينا — اقامة هذه العلاقة بصورة مضبوطة الا على مستوى النتائج : فالاجر بالتعريف ، بساوي النصيب من رأس المال (الإنتاج المتراكم للعمل القديم) الذي تهدمه سيورة الانتاج ويعاد تكوينه بالعمل الجديد . الا انه من المستحيل ، والعمل من حيث هو كذلك مستبعد من دائرة التبادل ، ان نسلم بوجود علاقة محددة بين كمية العمل التي يقدمها العامل وكمية المواد والخدمات التي تعود اليه بصفة اجر . تلك هي القضية المركزية للنظرية الريكاردية التي اعتقد اني القيت الضوء عليها للمرة الاولى (راجع الفصل الخامس) . وتنجم عنها تلك النتيجة الهامة التي هي انه ، خلافاً لما يؤكد علماء الاقتصاد والصحفيون والساسة الخ ... بالاجماع ، لا يوجد ترابط حقيقي بين الاجر ونتاجية العمل . فاذا هبطت الانتاجية بمعدل ١٠ بالمائة ، مثلاً ، فليس هناك سبب قبلي من أجل ان تقطع النسبة نفسها من الاجر . وعلى العكس من ذلك ، اذا زادت الانتاجية ، وهو الامر الأكثر شيوعاً ، فان منطق النظام لا يستلزم ان يزيد الاجر بالمقدار نفسه بالضبط (يمكن ، حسب الظروف ، ان تكون الزيادة أكبر أو صغر) . فالاجر ، كما كان يرى ريكاردو (وماركس على اثره) ، مسألة تقدير إلى حد بعيد . وهو يتوقف على الفكرة التي تتكون ،

في كل برهة زمنية وفي كل بلد ، عن « حاجات » هذه الفئة أو تلك من الاجراء . . .

والواقع ، كما بينت في الفصل الثامن ، هو ان الاجر ، بالمعنى الدقيق للكلمة محصلة لمعدل الربح - وهو المتحولة المركزية للعلم الاقتصادي التي يصعب « بيعها » على الاقتصاد السيامي - ولكن مقداره الذي يحدد ، على هذا النحو ، موضوعياً ، يصبح بامتصاص قسم متفاوت الحجم من النتاج الصافي . وبفضل هذا التدخل ، يبدو الاجر مدلولاً على ما يكفي من الابهام . فيما ان مقداره الفعلي المشار اليه ، بصورة شائعة ، بتعبير « مكافأة العمل » الذي لا يحتمل علمي له تابع ، ضمن بعض الحدود ، لحالة الاعراف السائدة ، فلماذا تتوقف روح الزمن عند هذه النقطة ؟ ولماذا ، بشكل خاص ، يعد كون التدخل مرتبطاً بالعمل عقيدة لا تمس ؟ الا يقوم تقدم الاعراف خاصة ، على تحديد « الحاجات الدنيا » لانسان يعيش في مجتمع متقدم في نهاية القرن العشرين ، مع حسابان حساب لكل العناصر المتوفرة ، وعلى ضمان هذا الحد الأدنى لكل المواطنين اكان لهم عمل أم لم يكن ؟

وانه لامر ذو دلالة ان يبشر بهذا البرنامج المغربي وذو المظهر الثوري ، حالياً ، في البلدان الانغلو سكسونية ، من جانب الليبراليين المتطرفين أمثال ميلتون فريدمان . قد يكون ، نوعاً ما ، في ميدان سياسة المداخليل ، نقطة وصول المذهب الاقتصادي القائم على الحاجة . ولكن صفة المذهب المغلوط هي انه يحطىء هدفه . فأنظمة الدخل المضمون لكل المواطنين هي ، دون شك ، اضمن وسيلة لمضاعفة عدد الفقراء . والتتديد بعدم تماسكها هو ، دون شك ، مجازفة من

جانبي لان فكرة الدخل الأدنى المضمون تشق دربها (٣٢) فيما يتعلق بالليبراليين . أما فيما يتعلق بالماركسيين فسوف اتهم ، دون شك ، بالسقوط في صوفية العمل (عمل الآخرين) التي تغلبها «البورجوازية» . وفضلاً عن ذلك ، فربما كان ضرورياً ، على وجه الاحتمال ، في الفترة الصعبة التي دخلنا فيها ، ان نتخذ تدابير مساعدة تكون لها ، على الأقل ، مزية التحقيق من انواع يؤس لا تحتمل حتى ولو كان يمكن ، على المدى الطويل ، ان تعد هذه التدابير ضارة .

لننظر ، في البدء ، فيما تقوم عليه ، في مبدئها ، المشاريع العديدة المدروسة حالياً بهدف تأمين دخل أدنى .

ان اقتصاد النظام يتبدى ، في أبسط صوره ، كما يلي . تقدر السلطة السياسية انه يجب ان يتوفر لكل فرد حد أدنى يبلغ ٦٠٠ ف شهرياً — وهو رقم مأخوذ عشوائياً وليست له اية صلة بالواقع الحالي — ليطفو فوق حتبة البؤس . وبالتالي ، فان كل مواطن ، بعمل أو دون عمل ، سوف يحق له تلقي هذا المبلغ .

لنفترض ، اذن ، ان يبير العاطل عن العمل حتى ذلك الحين توصل إلى ايجاد عمل يؤمن له كسباً شهرياً يبلغ ٥٠٠ ف . فاذا طبق النظام بحرفيته ، فان النولة لن تعود تدفع له سوى الفرق بين الحد الأدنى القانوني ، واجره ، ٦٠٠ ف — ٥٠٠ ف = ١٠٠ ف . وكل شيء يجري كما لو ان الكسب الذي حصل عليه من عمله قد فرضت عليه ضريبة تبلغ ١٠٠ بالمائة . فما الذي سوف يجرضه على تحمل مشقة الخروج من بيته والبحث عن عمل ؟ وليس على المشرع ،

للتخفيف من هذه العاقبة ، سوى خيار واحد هو : التخفيف من
ترسيم دخل العمل . ولنسلم بأنه قرر ان لا يفرض عليه كضريبة
سوى ٣٠٪ من هذا الدخل . واليكم ما سوف تكون عايد ، في مثالنا ،
نتيجة مثل هذا التدبير : ان الدولة ستدفع لبيير الذي يكسب ٥٠٠ ف
٣٠×٥٠٠

الفرق بين ٦٠٠ ف و ١٥٠ ف (—————) اي ٤٥٠ ف
١٠٠

والدخل الكلي هو : ٥٠٠ ف + ٤٥٠ ف = ٩٥٠ ف وبيير يزيد دخله ،
بحمله مشقة الخروج من بيته ليكسب ٥٠٠ ف ، بمقدار ٩٥٠ ف
— ٦٠٠ ف = ٣٥٠ ف .

ولنسلم بأن بيير يريد ، أيضاً ، تحسين وضعه : انه يشتغل بمزيد
من الجهد ويكسب ٦٠٠ ف — ان الدولة ستدفع ، اذ ذاك ، ٦٠٠ ف
٣٠×٦٠٠

— ١٨٠ ف (—————) = ٤٢٠ ف والدخل الكلي هو = ٦٠٠ ف
١٠٠

+ ٤٢٠ ف = ١٠٢٠ ف وبيير يزيد دخله ، بتحملاه مشقة الخروج من
بيته لكسب ٦٠٠ ف ، بمقدار ١٠٢٠ ف — ٦٠٠ ف = ٤٢٠ ف الخ ...
والنظام يستطيع ان يخفف ، ولكنه لن يزيل ابداً ، النتيجة ،
المزدوجة التالية :

١ — ان ضريبة ما تفرض على قسم من الاجر المرتبط بالعمل
(ويجب ان لا نسي انه اجر منخفض) .

٢ — يحتجز ، كذلك ، قسم من الاجر الاضافي الناجم عن
الحصول على عمل افضل (٣٤) .

وبعبارة اخرى ، يلغي النظام تماماً ، في صورته القصبوى وتحت حد أدنى معين ، كل تحريض على العمل ويخفف منه بدرجات متفاوتة في صورته المخففة ، في حين ان من شأنه ادخال « تصاعدية » قوية للضريبة على المداخيل في اسفل السلم . ان المشاريع التي شهدت النور اعقد ، بالضرورة ، من المخطط المعروض هنا على اعتبار ان عليها ان تحسب حساباً لعدد كبير من العوامل (منها حجم الاسرة) ، ولكنها تؤدي ، كلها ، إلى هذه النتيجة على الأقل . ومن أجلها اجل الشيوخ الامريكيون في صيف ١٩٦٩ ، إلى اجل غير مسمى الخطة التي كان البيت الابيض قد فكر ، فيها ، لضمان دخل أدنى . ولو جرى تبني هذه الخطة لكان لها ، في بعض الحالات الخاصة ، نتائج عجيبة . وقد ذكرت حالة اسرة كان يمكن ان تقبض ، في هذه الحالة ، من الدولة معونة تبلغ ٦٠٠٠ دولار : وقد كان يمكن ان يقتطع من هذا الدخل حوالي عشرين دولاراً لو خطرت لاعضاء في هذه الاسرة نزوة ان يكسبوا ، هم انفسهم ، القسم الأكبر من هذا المبلغ (٣٥) .

والخطط المقترحة اقل طموحاً بصورة عامة . ومعظمها — وتلك فكرة اخرى لميلتون فريدمان — جرى تصوره مرتبطاً باعادة صياغة للنظام الضريبي التقليدي . وتلك هي حالة المشروع الذي قدمه عام ١٩٧٢ ، في انكلترا ، وزير المالية انطوني باربر والذي يتمتع ، من جانبه ، بحظوظ جديدة في ان يتبناه البرلمان (٣٦) . فسوف يكون لكل دافع ضرائب الحق بقرض ضريبي (حنود ، حالياً ، بثلاثة جنيهات في الاسبوع (٣٧)) . في حين ان معدل الضريبة سيوحد (على اساس ٣٠ بالمائة في المشروع الحالي) . ونحن امام احد امرين : فاما ان

يتجاوز القرض المبلغ المستحق للخرينة ، والخرينة تدفع ، اذ ذلك .
الفرق لدافع الضرائب (من هنا اسم « الضريبة السلبية على الدخل »
المعطى للنظام) كدخل اضافي ، واما ان يكون قرض الضريبة ،
وهو غير كاف للتعويض عن مقدار المساهمة ، مكرساً لخفض هذه
الاخيرة بالمقدار نفسه واليكم مثالين بالارقام (٣٨) :

دافع ضرائب يكسب ٢٠ جنيهاً اسبوعياً

الكسب المعلن ٢٠ =

ناقصاً ضريبة الدخل - ٦

بمعدل ٣٠ بالمائة

زائداً قرض الضريبة + ٤

الدخل الصافي ١٨ جنيهاً

دافع ضرائب يكسب ١٠ جنيهاً اسبوعياً

الكسب المعلن ١٠ جنيهاً

ناقصاً ضريبة الدخل بمعدل ٣٠٪ - ٣

زائداً قرض الضريبة + ٤ +

الدخل الصافي ١١ جنيهاً

وكان يمكن ان نمضي ابعد من ذلك ونتخيل ان لكل المواطنين ،
وليس لاصحاب دخل ما فقط ، حقاً في « قرض الضريبة » . وكان هذا
الايخر سيتخذ ، اذ ذلك ، صورة دخل ادنى مكتسب بكامله للمستفيد
المحروم من اية موارد اخرى . ولكن المشروع الانكليزي لا ينطبق

لا على الذين لم عمل (٣٩) (وكنك على اصحاب المعاشات) :
انه مكرس لاداء وظيفتين :

الاول : ترمي إلى تبسيط نظام الضمان الاجتماعي الحالي :

الثانية : وهي التي تهتمنا هنا بشكل خاص ، ترمي إلى اضافة
جديد إلى هذا النظام .

١ - ان الامر يدور ، اولاً ، حول وقف شيء غير طبيعي :
فدافع الضرائب يتلقى مالا من الدولة بصفة محونات عائلية ومساعدة
سكنية الخ .. من جهة ، ويدفع لها ، من الجهة الاخرى ، مالا بصفة
ضريبة (هناك ضرائب على الضمان الاجتماعي في انكلترا) : ومن
حيث المبدأ ، سوف تصهر في قرض الضريبة جملة المزايا الاجتماعية
والاعفاءات المسلم بها للانتقال من الدخل الفعلي إلى الدخل القابل
لفرض ضريبة عليه . ذلك هو ما يتعلق بالتبسيط وما من شك في ان
هناك ما نتعلمه من « مشروع باربر » .

٢ - ان النظام سيؤمن ، كما رأينا منذ قليل ، دخلاً اضافياً في
كل مرة يفيض ، فيها ، قرض الضريبة عن الدفعة المستحقة للخرينة :
فسوف تكون نتيجته بالضرورة ، اخذ ، خفض التحريض على الحصول
على عمل افضل اجراً ان لم يكن الغاءه .

وكما رأينا قبل قليل مع رد فعل الشيوخ الامريكيين ، فإن هذا
هو الاعتراض الذي يوجه عامة إلى هذا المشروع . وهو ليس قابلاً
للإهمال دون ان يكون ، على ما يبدو ، حاسماً : فيمكن ان يوجه ،
كذلك ، إلى كل نظام ضريبي تصاعدي . ولكن تصاعدية الضريبة

التي تفيد من رأي سابق مؤيد إلى حد خارق ليست تقدماً في النظام الضريبي . واخطر من ذلك هو ان خطة باربر والخطة القريبة منها تحمل بذرة تدمير كل آلية ضابطة من شأنها جعل الاجر يتناسب مع امكانيات الانتاج ومع التجديد الضروري لأداته : انه العيب المشترك لكل الأنظمة التي تقوم على الحاجة والطالب والتي ينبغي اطلاق اسم آخر غير « النظام » عليها لانها تستبعد ، على وجه الدقة ، التنسيق الضروري بين مختلف العناصر التي تتألف منها ، بين مصدر الدخل وتوزيعه في هذه الحالة .

وتبدو مشاريع الضريبة السلبية على الدخل ، للوهلة الاولى ، كأنها لا علاقة لها بهذا النقد لأنه يجري تصورهما من أجل ان لا تفوق آلية التبادل : أليست اصلتها هي ان الاجر الأدنى غير مفروض على المشروعات على اعتبار ان النظام الضريبي « الجديد » هو الذي عليه ان يسدد باقي الدخل ، عن طريق عمل قرض الضريبة ، عندما تكون المشروعات غير قادرة على دفع هذا الاجر الأدنى ؟ ولكن « النظام » ليس حيادياً الا على مستوى كل مشروع على حدة . اما على المستوى الماكرو اقتصادي ، اي على مستوى الاقتصاد منظوراً إليه في جملته ، فإن هذا الجياد مظهر زائف . لماذا ؟ لان نتيجته هي فك ارتباط الطلب بالعرض يجعل مقدار الدخل الموزعة يتوقف على التصفي السيامي وليس على شيء آخر .

ان نواب الامة يقترحون ، في النظام البرلماني الذي ما زال معمولاً به ، على الضريبة التي يجب اقطاعها من المداخل المكونة خارجها . ويحدد قرار سياسي بموجب الصيغة المقترحة ، خارج لعبة السوق ،

مستوى الدخل الأدنى . فما الذي سيمنع البرلمان من ان يرفعه في كل مناسبة ويجعل المواطنين يستفيدون منه دائماً ، اكانوا دافعي ضرائب ام لم يكونوا ؟ ان بعضهم سيعتمد على « الحسن السليم » و « حسن الوقائع » لتعديل قوة المطالبات . ولكن التجربة تبين ، كالمحاكمة ، ان النداءات الموجهة إلى الاجماع الشعبي ليست قادرة قط ، وحدها ، على الحلول محل آلية ضبط لا توجد أو لم تعد توجد (الحكومات التي تعتمد على « الارادة الطيبة » لشركائها الاجتماعيين ، اوقف التضخم ، تبرهن ، كل يوم ، على عجزها الابله) .

وسوف يقال لي ان خطة باربر ليست سوى نظام اشد كمالاً من الأنظمة الاخرى لإعادة توزيع المداخيل الموجودة شريطة أن تدار بصورة جيدة : أليست ادانتها رجعية بالمقدار الذي كانت عليه رجعية ، منذ نصف قرن ، حجج الذين كانوا يتظاهرون بانهم يرون في الضريبة التصاعدية على الدخل خطراً مميتاً على الرأسمالية ؟ (الا انه سينبغي ، ذات يوم ، ان تجرى مناقشة جدية للتصاعدية التي تعد ، خطأ ، اعظم منجزات العدالة الضريبية : .) . الا ان نظام « الضريبة التصاعدية » يقوم على ادخال التصاعدية في اقتطاع الضريبة في اسفل سلم المكافآت ، اي حيث يكون له التأثير الميثبط الأكبر في العمل وهو يخصص ، بصفة دخل اضافي ، نصيباً من التاج الصافي لادنى العمال أجراً : وفي البرمة التي سيبطو ، فيها ، جهد الانتاج ، بفعل « تثبط » العمل الذي سيسببه النظام المقترح ، سيهبط الفائض الذي سنحتاج اليه أكثر من أي وقت مضى لتمويل الاستثمارات المكرسة لايدال العمل البشري بالآلات ، نسبياً على الأقل . والنمو الذي سيكون أقل شترة

س المتوقع سيؤثر في السكان جميعهم . ومن أجل ردم هذه الثغرة ،
سيقر البرلمان زيادة جديدة في قروض الضريبة ، وهكذا دواليك .
ومن أجل تجنب هذه النتيجة ، ينبغي افتراض ضروب تقدم
هائلة في التكنولوجيا ، وهذه تبدو ، بلورها ، غير قادرة أبداً ، على
الحلول محل عمل الإنسان في « الخدمات » التي تهدد ندرة اليد العاملة
بأن تكون ذات خطورة خاصة فيها .

ولنن نتخيل جيداً النفاق الذي سيطبق به مثل هذا النظام ، بالضرورة ،
من أجل تخفيف نتائج المحتومة . فسوف يستبعد منه العمال الأجانب
الوافدين حديثاً - ان لم يستبعد منه كل العمال الأجانب - وإذا لم
يتخذ هذا « الاحتياط » ، فسرعان ما ستكون مرغمين على اغلاق
المحدود وهو تدبير غير مبرر في مبدئه كالنظام الذي سيجعله محتملاً :
ان فكرة تأمين دخل منتظم وكاف لكل فرد دون مقابل من
العمل لا تخطر ، قط ، في بال عامل . والواقع انها ، نموذجياً ،
فكرة غني « يعيش من مداخله » كما يقال (وليس من عمله) وغير
قادر على المحاكمة خارج عالمه العقلي .

لقد قلت ، منذ قليل ، ان الاجر المقبوض فعلياً كان يتضمن
دائماً تقريباً جزءاً ، مهما كان صغيراً ، من « النتائج الصافي » وانه
كان مرغوباً فيه ان يكون الامر كذلك : الا ان هذا النصيب من الربح
المحتوي في الاجر يمثل ، اذا نظرنا اليه عن كثب ، بصورة مؤكدة
تقريباً ، جزئياً على الأقل ، مكافأة الاستثمار التي تمثلها بعض نفقات
التأهيل المهني (٤٠) بالنسبة الامة . ان التأمين الاوتوماتيكي للجيل

تكحيلي لاسوأ. الاجراء مكافأة. يعني تثبيطه عن اقتناء رأس المال هذا
عن طريق جهد في التأهيل المهني المناسب . وهكذا ، فان سيرورة
التراكم الملازمة بكل مجتمع متقدم تنكر في الاساس .

.. لقد أمكن ان يدعى ، بدرجته ما من احتمال الصديق ، ان
تصاعدية الضريبة على المداحيل العليا تسقط لان اجور الملاكات العليا
تزدح صناعياً لإلغاء تأثير الانقطاع الضريبي الثقيل على أكثر شطائر
الدخل الخاص للضريبة ارتفاعاً . وتبدو هذه الاطروحة مؤيدة بملاحظة
الوقائع ومتأصلة من جانبها في وقت واحد . فنتبين ، من جهة أولى ،
انه يحسب حساب للضريبة في تعيين اجر الملاكات العليا ، ونتين ،
من جهة اخرى ، ان تسلسل المداحيل ، في البلدان ذات الضريبة
الأكثر تصاعدية ، أكثر انسجاماً مما هو عليه في البلدان الاخرى . (الا
انوزيما امكن تفسير ذلك جزئياً بكون هذه البلدان ، أيضاً ، هي
أكثر البلدان تقدماً من الناحية الاقتصادية . : :)

.. وبعد ان قلنا ذلك ، فلا شك ، أبدأ ، في ان الاجراء المتوسطين
الذين سيرون دخل الاجراء الصغار يفيد من قرض الضريبة سيحاولون
ان ينتزعوا زيادات في الاجور من أجل إعادة تسلسل شوهته بالمزايا
التي يتم الحصول عليها دون عمل . ولكن عودة الفاصل التسلسلي إلى
الظهور سيحمل على رؤية ادنى الاجور على انها ادنى مما ينبغي بالمقارنة
مع الاجور الاخرى . ومن هنا ينشأ ضغط جديد على السلطة السياسية
لرفع قرض الضريبة . : : . ولهذا سبب آخر من أجل ان تفكر في ان
النظام ، وهو لا يتضمن في ذاته بلحامة الخاص ، يدور بحث بسميتين :
نصيباً متزايداً من المداحيل النبوة . يقبل ما سيضعف عدد « الفقراء »

(الا اذا حررت ضروب تقدم تكنولوجيا خارقة البشرية من معظم المهمات التي ما زال يجب عليها انجازها) .

واذا قارنا نظام الضريبة السلبية بالطريقة المطبقة حالياً في فرنسا وغيرها لضممان « اجر ادنى » لكل العمال ، فاننا نلاحظ ان هذا الاخير متفوق عليه تفوقاً كبيراً جداً من الناحية الاقتصادية شريطة ان يعالج بقدر كاف من المرونة (٤١) وذلك ، أولاً ، لانه يعين جداً لتعصف السلطة السياسية : فيما ان الاجر الادنى مدفوع مباشرة من جانب المشروعات ، فانهم ملزمون ، لتعيين مقداره ، على حساب قدرتها على مواجهة الأعباء الاجرية المحددة على هذا النحو : وهو متفوق ، بعد ذلك ، لان رفع الاجر الادنى يدفع أكثر المشروعات ديناميكية إلى تحديث اجهزتها وطرائق ادارتها ، وهذا ما لا يفعله نظام الضريبة السلبية الذي يدفع المشروعات ، بالاجرى ، إلى دفع اجور منخفضة جداً على اعتبار ان الدولة مكلّفة بتكاملها :

... لان قيام المجتمع بمساعدة أكثر الأفراد حاجة لآمر أكثر من مشروع . وكل المسألة هي اجتناب إقامة نظام يؤدي ، اوتوماتيكياً ، إلى فتح الخمار الدائم بين استغلال المجتمع في الكسل أو استغلال الناس من جانبهم في جلود الكرامة .

الاقتصاد السيامي و « قوانين الفقراء » .

ان ما يهم في مكانة الضريبة السلبية هو طابعها الجديده ظاهراً : فهي ترى وكأنها جزأب « ليرالي » زماننا على السؤال الذي تطرحه الاشتراكية : ويضيف بعض علماء الاقتصاد ان كل ما يمكن ان يقال أو يكتب حول له ليس الا امرأ عارضاً على اعتبار ان مثل هذا النظام .

لم يطبق بعد . فلندع له فرصته .. تلك هي الاطروحة التي يدعمها ،
في فرنسا ، سيرج كريستوف كولم وبضعة علماء اقتصاد آخرين .

ان الواقع التاريخي يختلف جداً . والمعلقون البريطانيون على خطة
باربر لم يخطئوا هذا الواقع . فقد ذكر كثير منهم قراءتهم بأن مشروع
الحكومة المحافظة كان ، مع فاصل قرنين ، النسخة المطابقة لـ «قوانين
الفقر» التي وضعت في انكلترا في القرن الثامن عشر مستهدفة توفير
دخل ادنى للمعوزين وتكملة دخل اقل العمال اجراً . وقد كتب
صجفي في جريدة « فينشال تايمس » ، جو روغلاي ، في مقال نشره
في ٢٨ آذار ١٩٧٢ بعنوان « نظرة اقرب إلى خطة باربر » يقول :
« لا جديد في فكرة ضريبة سلبية على الدخل . فعندما اجتمع قضاة
بيركشاير في سبين عام ١٧٩٥ ليقروا ان اجور أكثر العمال عوزاً
ستجمل باقتطاع من اموال الناحي ، كانوا يفكرون في الاتجاه نفسه
الذي يفكر فيه بعض رواد « الرسم السلي » اليوم) .

لقد كانت قوانين الفقراء ، كمشروع الضريبة السلبية اليوم ،
تتشبه حقاً للمعوزين . الا ان وجود قانون أو عدم وجوده لا يغيران
شيئاً من طبيعة هذه الأنظمة التي تنتمي إلى الانحسان العام . وهذا هو
مكان العودة إلى المثال الذي أعطته كومتية تاتشاي الذي رجعت إليه
في بداية هذا الفصل . فقد كان سكان هذه القرية الصينية الصغيرة
يرجون ، كما قيل لنا ، معونات الدولة علينا كانت تصيهم الكوارث .
ومزقة بادرهم ، حتى لو كانت يايعاز من جزيب كلي القوة ، هي
انها تذكر بأنه لا يمكن ، في أي نظام ، إحلال الصدقة محل التبادل
كمبدأ عام للتنظيم الاجتماعي الاجتماعي الكرامة .

وقد اثارت قوانين الفقراء ، في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، جدلاً كبيراً لأن زيادة مستمرة لعدد المغايرين قد تبعتهما . وكان وليام بيت الذي قاد بريطانيا إلى الانتصار على نابليون نصيراً متحمساً لها . ولكن ريكاردو كتب بصددتها مايلي :

« اذا كان كل كائن بشري يحتاج إلى مساعدة متأكداً ، بفعل القانون ، من الحصول عليها ، وذلك في شروط تكون ، معها ، الحياة مقبولة ، فان النظرية تفودنا إلى ان نتوقع ان تشكل كل الرسوم الأخرى معاً عبئاً خفيفاً اذا قورن بعبء المعونات للفقراء . ومبدأ الجاذبية ليس أكثر تأكيداً من نزعة هذه القوانين لتغيير الفنى والقوة إلى بؤس وضعف ، ولصرف جهد العمل عن كل هدف بخلاف انتاج مواد مجرد الكفاف » . وهو يضيف : « ولكن هذه قوانين طبقت ، لحسن الحظ ، خلال فترة ازدهار تدريجي ، عندما كانت اموال اعاشة العمال تزيد بانتظام وعندما كان السكان يزدون نتيجة لذلك . أما اذا اصبحت ضروب تقلمتنا ابطأ ، واذا وصلنا إلى حالة التوقف التي أنا متأكد من اننا ما زلنا بعيدين جداً عنها ، فان الطبيعة المؤذية لهذه القوانين تصبح أكثر تليفاً وتهديداً ، ولكن الغامع سيصطدم اذ ذاك أيضاً ، بعقبات وصعوبات اضافية » .

ويجب ان لا نشك في ان نقد ريكاردو صدم معاصريه بقدر ما صدم معاصرينا . والسألة ليست ان تعرف ، هنا ، ما اذا كان من عليم الياقة أم لا ان نتخذ قوانين الفقراء في صيغتها الحديثة ، بل هي معرفة ما اذا كانت قادرة على تحقيق غرضها وهو التراجع بالفقر في مجتمعاتنا « الفنية » بل واستئصاله منها .

وفي الولايات المتحدة حيث يوجد ، في المدن الكبيرة ، منذ عام ١٩٣٤ ، معادل لقوانين الفقراء ، تنزع النفقات الاجتماعية إلى الزيادة بسرعة تفوق كثيراً سرعة زيادة الدخل القومي (زادت بمعدل ١٠٪ بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٨) بحيث ان شخصاً من سبعة كان ، منذ بضع سنوات ، مسجلاً في قائمة المعونة الاجتماعية في نيويورك . ويعبرى التساؤل ، أحياناً ، لماذا تكون شوارع أكبر مدينة في العالم على هذا القدر من القذارة ورداءة الصيانة اليس السبب هو التالي : لماذا العمل اذا كان يكفي التوجه إلى البلدية للتمتع بمستوى حياة «مقبول»؟ (٤٢)

ولكن المسألة تتجاوز نفقات المعونة بالمعنى الحقيقي للكلمة إلى حد بعيد . فبول العالم الغربي الكبرى فقدت السيطرة على ميزانيتها الاجتماعية . ولا نرى ، بالإيقاع الذي تزيد به هذه الميزانية في كل البلدان ، كيف سيمكن منعها من ان تكتسب كلية ثمار النمو (النتائج القومي الصافي) في مستقبل قريب نسبياً كما يؤكد الاقتصاد السياسي الانكليزي (٤٣) ؟ .

وقد كانت الدراسات الرقمية التي اجراها في فرنسا ، منذ بضع سنوات ، خبراء الخطة ذات دلالة خاصة من هذه الناحية . وكانت نتائجها باعثة على القلق إلى حد اقل ، معه ، الملف وهو ما يكاد ان فتح . ولن ندهش هنا من هذه المنظورات القائمة . فهي تنجم ، منطقياً ، عن تحليلنا الذي يقول ان نظاماً اقتصادياً يسترشد بالحاجة وحدها لا يحتوي ، في ذاته ، على اية آلية ضابطة . وهل يجب ان اذكر بأن التدابير القليلة التي اتخذت لاستعادة توازن الموازنة الاجتماعية للأمة (زيادة سعر « البطاقة المعدلة » للنفقات الصيدلانية مثلاً) قامت

على إعادة اعتماد اعتبار الكلفة إلى جانب اعتبار الحاجة ١٢٢ «إصلاح»
الضمان الاجتماعي المعلن منذ زمن طويل والذي ما زال مؤجلاً
— أعادت واردات التضخم — منذ عام ١٩٧٣ ، التوازن مؤقتاً —
هو ، على طريقته ، حلقة من حلقات الصراع بين الاقتصاد السياسي
السيكولوجي والاقتصاد الموضوعي . وهو يلقي الضوء على ضرورة
عودة إلى هذا الأخير إذا كنا لا نريد الحكم على المجتمع بالركود
وتكاثر النفقات غير المجدية . إن نظاماً غير مضبوط للضمان الاجتماعي
يؤدي ، مثلاً ، إلى النمو المفرط للصناعة الصيدلانية وإلى البؤس
الكبير للمستشفيات العامة .

.. العدم أمن كل فرد وأمن المجموع ..

إلى أي حد يكون ضمان الأمن المادي للأفراد مناسباً ؟ ولا شك
في أن الأمر يدور اليوم ، كما كان في فجر الثورة الصناعية ، حول
أكبر جدال سوف يكون علينا أن نقول كلمتنا فيه . وسوف يكون ،
دون شك ، في مركز التفكير الاقتصادي والحياة السياسية لا سيما إذا
بكان يجب أن ندخل مرحلة ركود متفاوت القوة (٤٤) . وهو ليس
من أنواع الجدل التي تحسم بحلول وحيدة الجانب لأننا نرى ، فيه ،
تشابكاً لعدة مستويات كل منها محكوم بمبادئ متناقضة . فهناك ،
من جهة ، مستوى إنتاج الثروات (المواد والخدمات) الذي يتصل
بقوانين التبادل . وهناك ، من جهة أخرى ، مستوى استعمال قسم
من هذه الثروات لأغراض خلاف الإنتاج أو ، على كل حال ، غير
انتاجية بصورة مباشرة ، كالترفيه والصحة الخ

ولسوء الحظ ، فإن المحاسبة القومية في البلدان الرأسمالية

هوامش الفصل الخامس عشر

١ - ملحق لوموند الاقتصادي ٧ نيسان ١٩٧٣ الان بوك : « روح تاتشاي يلهم كل السياسة الزراعية الصينية » .

٢ - « العمل اليدوي لامة ما هو الأساس الهادي الذي يوفر لاستهلاكها السنوي بكل الاشياء الضرورية والمناسبة للحياة وهذه الاشياء هي ، دائماً ، النتائج المباشرة لهذا العمل أو مشتقة من أهم أخرى بهذا الإنتاج » .

٣ - بينا (الفصل السادس والمعالجة الثالثة) ان هناك ، كذلك ، « تبادل » اذا صنعت ، انا نفسي ، الشبكة .

٤ - راجع الفصلين التاسع والثاني عشر والمعالجة السابعة .

٥ - حول علم الجدمى النظرية لامتلاك حملة ، راجع الفصل الثالث عشر والمعالجة السابعة .

٦ - منذ أقل من خمسة عشر عاماً ، كانت المقول المختورة في هذا البلد (وكثير منهم أصبح ، خلال هذا الفاصل ، أكثر انصار الرأسمالية على الطريقة الامريكية اقتناعاً) تؤمن بتفوق طرائق التخطيط إلى حد ان تجاوز الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة كان ، بالنسبة اليها ، مسألة وقت فقط . واذا رجعنا إلى مقالات صحت ذلك العهد ومجالاته ، فالتا نلاحظ ان « المتشاكين » كانوا يفتخرون بأن النتائج القومي السوفياتي انعام سيلحق بالنتائج القومي الامريكي انعام حوالي عام ١٩٧٠ في حين ان « المتفائلين » كانوا يطمحون الولايات المتحدة عامشاً افريقياً يتد بقشع سنوات. والصندي لاسطورة النمو الاسرع لدول الفرق هو الذي ، من أجله ، اتترست المنظمة الاقتصادية الأوروبية لنفسها عام ١٩٦١ هدفاً هو مضاهلة النتائج القومي انعام لاضائها في المقعد الواقع بين ١٩٦٠ و ١٩٦٩ . ان اسطورة النمو ومضاهلة انتاج كمية كبيرة من الفولاذ بالمعدنية ولدا ، في عصرنا ، من الاشتراكية ، والرأسمالية لم تفعل شيئاً أكثر من انها اقتلت الاثر والفرق هو انها كانت تملك الوسائل من أجل ذلك .

٧ - النظرية العامة ، الفصل الثالث عشر . وكذلك يذكر عالم الاقتصاد الفرنسي ديورو ، في « نظرية القيمة » (١٩٥٨) ، نموذجي توازن ١ « سوق كاملة » أحدهما يعرف بكون المستفيل معروفاً ، فيه ، بكل تأكيد . وتكفي هذه للفرضية وحدها لزعزعة قيمة مفهوم توازن السوق لأنها تقوم على تصور للحمية لا يمكن الدفاع عنه (راجع المجاملة السابعة المكرسة لنقد التوازن العام) .

٨ - هذه الفترة معروفة ، خاصة ، بزيادة النفقات العسكرية بسبب حرب فيتنام . ولكنها كانت ، من وجهة نظر اقتصادية ، أكثر اتصافاً ، أيضاً ، بالقوى تزايد النفقات للجامة ذات الطابع المدني لسناء في التاريخ الأمريكي .

٩ - كلمة « الدولة » مضافة من جاني . وهي غير موجودة في الشاهد .

١٠ - حل الرغم من انه يحاكم بموجب الفرضية التالية : « لو كان الماء والطواء ومرولة البخار والضغط الجوي من نوعيات مختلفة ، ولو كان يمكن امتلاكها ووجبت كل نوعية بكمية محدودة ، فان هذه المواد كانت ، كالارض ، تعطي ربحاً بقدر ما سوف تستعمل نوعيات متناقصة الجودة . وتزيد ، مع الجهره إلى كل نوعية جديدة ، قيمة السلع التي تستعمل هذه المواد في صنعها لان كميات متساوية من العمل ستصيح أقل انتاجية . فيزيد اعتماد الانسان حل عرق جبينه ويقل اعتماد على الطبيعة ولا تعود الارض (القابلة للزراعة) وحدها التي تكون لها قدرة محدودة (المباحية ، الفصل الثاني) .

١١ - « من المؤكد ان الندرة هي سبب قيمة التبادل » . هذا ما كتبه ليون والراس في الدرس العاشر من : عناصر الاقتصاد السياسي الخالص .

١٢ - راجع والراس ، المرجع السابق .

١٣ - حل الرغم من امكان زيادة مساحها إلى نقطة معينة بزيادة عدد الطوايق .

١٤ - فرب من مفردات ريكاردو .

١٥ - استبعد ، في الوقت الحاضر ، الحالة البالغة الشجوع التي يجد ، فيها ، من العرض صنياً .

١٦ - اذا اخذ القارئ علماً بالفصلين الخامس والعاشر من هذا الكتاب ، فلن يخلط بين السعر الحاشي والسعر التاجم عن تحصيل المدرسة الليبرالية الجديدة المسى «عاشياً»

١٧ - ومالتوس . الخصمان متفقان لمرة واحدة .

١٨ - المزارع ، هنا ، صاحب مشروع ومالك ، رأس مال ، (آلات زراعية وراصة) ميا ، إلا أنه لا يمد ، في المحاكمة ، سوى رأسي .

١٩ - لم يوفر الاضرائ: التالي من التوجه: إلى ريكاردو : ان مزارع اسوأ الاراضي ملزم حل الرعم من كل شيء ، حل دفع « ريع » لخاصيتها (الكلمة الانكليزية المقابلة لكلمة « ريع » مستمدة ، بصورة شائعة ، بمعنى « اجار ») . ولكن هذا الريع ، كما يرد ريكاردو ، لا علاقة له مع ذلك المقصود في النظرية المروضة هنا . انه يقابل فائدة رأس المال لأنه لا ينفق قط ، اذا صح هذا القول ، ان لا يكون مالك الارض قد اقام رأس مال معيناً في ارضه ، ولو لم يكن ذلك سوى حل صورة طرق وسياجات الخ... وهي كلها اشياء تد و منتجات يتركة للعمل . وفضلا عن ذلك ، يقدم ريكاردو نظرية الريع بصورة أدق من التفسير الذي قطعه لما الكتب عامة . فهو لا يحاكم حل فرق مردود رأس المال والعمل المطبقين لحل قوتيات مختلفة من الاراضي ، بل حل فرق المردود بين المنتجات المتشابهة والمنسوبة من رأس المال المطبقة حل الارض نفسها . وبين أجل ذلك تكون كل الاراضي ، عملياً ، قادرة حل أعطاه ريع ، ولكن ذلك بالمعنى الذي يفصله الاقتصاد السياسي من هذه الكلمة هذه المرة .

٢٠ - ليس الريع سوى صيغة الريع . ومن أجل ذلك ، لا يؤلف فئة خاصة .

٢١ - وهو ما تفهمنا اياه جيداً الفرضية التي قبلها ريكاردو ، فرضية انحراف المتعاقبة من رأس المال والعمل المطبقة حل ارض واحدة (راجع الهامش السابق) .

٢٢ - هذا المبدأ هو عدم تجنيد العرض .

٢٣ - في مجلة الاقتصاد .

٢٤ - راجع ، بشكل خاص ، الملحق الثالث بالفصل السادس حول بيع سرفا (المراجعة الخامسة) .

٢٥ - ذلك كان ايضاً موضوعات سلسلة المقالات الخمسة التي نشرتها في جريدة لوموند ٢٥ - ٣٠ حزيران ١٩٩٩ .

٢٦ - نهاية عام ١٩٧٣ .

٢٧ - ولكن مؤتمرات الطيران الدولي الحديثة الحث حل ضرورة العودة إلى سانية أكثر تمحوراً حول اعتبار التكاليف .

- ١٩٦٩ - راجع سلسلة المجلات التي نشرتها جريدة لوموند في حزيران ١٩٦٩ .
- ٢٩ - هذا الشاغل تلقائي الحكم التالي السيد فاليري جيسكار ديستان وأختنا تاريخ الجنس (البشري) - نخرجنا من تاريخ الأنتان -
- ٣٠ - ضيقت جديدة العمل الجديد بالمقارنة مع المنتجات التي يمان تكثرها بالعمل البلدي .
- ٣١ - ولكن هذه التجارب تترك وراءها ، عامة ، عدداً مبنياً من المنتجات الاجتماعية التي يمكن ، بعد ذلك ، كسبها نهائياً إذا وقف الاقتصاد من جديد على قدميه .
- ٣٢ - سجلها حزب فرنسي يعني في برنامج .
- ٣٣ - مبلغ يتن بالحصول عليه من البلدية إذا لم يعمل .
- ٣٤ - دفع يورو ، بتغير عمله ، أجره من ٥٠٠ ف إلى ٦٠٠ ف أي بفارق ١٠٠ ف ولكنه سيربح ، بلية النظام ، فوق ذلك ، ٧٠ ف (١٠٢٠ - ٩٥٠) .
- ٣٥ - ذكره ليونيل ستوليرو في عدد جريدة الفيلارو الصادر في ٣ تشرين الثاني ١٩٧٣ . ويظهر الكاتب ، في مقاله ، من انصار نظام أقل جبرية مستوى من مشروع الحكومة الانكليزية .
- ٣٦ - كتب في تلك الفترة .
- ٣٧ - تدفع الضريبة ، في بريطانيا ، في مصدر الدخل ، يحتفظ رب العمل بحره من الاجر الاسبوعي ويمنحه لمالية .
- ٣٨ - الفينشال تايمز ١١ تشرين الاول ١٩٧٢ .
- ٣٩ - مع هذا التصرف الاعاني الذي هو انه ينبغي كسب ٨ جنيهات على الأقل اسبوعياً . فلا تدفع ضريبة على الدخل الاذن من ٨ جنيهات ، وبالتالي لا يكون هناك قرض ضريبة على اجار ان الجنيهات الثمانية هي الدخل الاذن .
- ٤٠ - اذا قارنا هذه الملاحظة بما قلناه في فقرة ٥ من العلم الاقتصادي إلى الاقتصاد السياسي ، فالتا نستنتج من ذلك ان الاجر الفعلي محدد موضوعياً دائماً . راجع حول هذه المسألة ، الفصل الثامن .
- ٤١ - اذا طبق التزام دفع الاجر الاذن المضمون دون تمهيد ، فسوف يمنع ذلك استخدام بعض الاشخاص القادرين على عمل يدائي جداً فقط ، وهذا يعني انه غير مفيد .

٤٢ - سوف يؤخذ علي ، احتمالا ، اني سبقت في « صوفية العمل » التي تفرسها
 و الإخلاق البورجوازية . ان الامر لا يدور حول صوفية ولا حول اخلاق ، بل حول
 تحديد الشروط لضمان أفضل ظروف حياة لأكبر عدد ممكن من الناس .
 ٤٣ - كتب ريكاردو ، في الفصل نفسه ، يقول : « ... طالما بقيت القوانين الحالية
 معمولاً بها ، فان الوضع الطبيعي للامور هو ان تزيد المخصصات المكرمة لاعاشة الفقراء
 تدريجياً إلى ان تمتص كل التاج الصافي للامة ، وعلى الأقل ذلك القسم من الدخل الذي
 تكفه الدولة تحت تصرفها بعد ان تلبي حاجياتها الخاصة لتنفقات العامة » .

٤٤ - كتب عام ١٩٧٣ .

• • •

معالجات
ملاحق للفصول
الخامس والسادس
والثاني عشر

عرض منهجي لإطروحتي ريكاردو وماركس المتعارضتين

حول: «سوق العمل» الملحق الأول بالفصل الخامس

١ - ما العلاقة بين العمل والقيمة في نظرية القيمة - العمل ؟
ان العمل ، بالنسبة لماركس ، هو « ماهية » القيمة أو « جوهرها » .
ويعارض ذلك انتقاد ريكاردو المعبر عنه كاملاً في هذه العبارة
(المستشهد بها في الهامش ٢٦ من الفصل الخامس) « ان كلفة الإنتاج
(مرادف القيمة في مفردات ريكاردو) .. يمكن حقاً ان تكون
متناسبة مع العمل ... ، أنها ، في جوهرها ، مختلفة عن العمل نفسه » .
- يمكن ان يقال ان ريكاردو اراد سلفاً ، باستعماله تعبير « في
جوهرها » ، ان يرد على الاشعارات التي يمكن ان تسببها النظرية :
« لاذا يكون العمل « مختلفاً » في جوهره » ؟ ان ريكاردو لا يقول ذلك ،
ولكن السبب واضح : ذلك ان لمتطلبات العمل ، وحدها ، كلفة
إنتاج . وبالتالي قيمة ... »

ان العمل الحقيقي يخلق قيمة ولكنه ليس قيمة لأنه يخلل ، كما
لقد لاحظناه في الفصل الخامس ، إلى اتفاق طاقة يتصل بالبيولوجيا
وليس إلى اتفاق مأل يتصل بالاقتصاد السياسي

٢ - ماذا يبيع العامل في سوق العمل ؟

ينجم ، في النظرية الريكاردية ، عن كون القيمة مختلفة ، في جوهرها ، عن العمل ، ان العمل لا يمكن ان يكون ، بوصفه عملاً ، موضوع تبادل . ول سوء الحظ ، لم يوفق ريكاردو مفرداته مع « اكتشافه المدهش » (اذا تحدثنا بالمغالاة نفسها التي يتحدث بها ماركسيونا من خريجي دار المعلمين العليا) .

انه لم يراوده الشك ، وهو البالغ التنبه عادة لتمامك اللغة ، في عدم صلاحية اللغة الشائعة واستمر في الكتابة حول « سعر العمل » كما لو كان لهذا التعبير دلالة ما وذلك اهمال له نتائج لا يمكن حسابها . ولتلاحظ ، في تبريره ، ان كل علماء الاقتصاد يستعملون هذا التعبير ، بعد مائة وخمسين عاماً من وفاته ، كل يوم دون ان يطرحوا ادنى سؤال بضدّه . وقد كانت لزيكاردو ، على الأقل ، مزية تصحيح زعمه في بضع مناسبات لادارة (قيمة لانها تسمح لنا بأن نتأكد من حالة التكرير الحقيقي) . وقد استشهدت (في الفصل الخامس) ، في هذا الصدد ، بنص من « المبادئ » . حيث يستأنف : بعد ان يبدو وكأنه بنسب قيمة التبادل إلى العمل ، ليدقق في كون قيمة التبادل هذه تنتمي إلى « نتائج العمل » . وبعد ان وصلت إلى هذا التفسير لحأت ، بصفة فحص معاكس ، إلى احلال تعبير « نتائج العمل » (أو تعبير « قيمة نتائج العمل ») محل تعبير « العمل » في كل مرة دار فيها الامر حول سعر العمل أو تبادله . فلم اصادف مناسبة واحدة لم يرد ، فيها ، هذا الابدال للنص دلالاته الكاملة (١) . وبخلاصة الامر ، ان ما يبيعه العامل ، بالنسبة لريكاردو ، هو « نتائج عمله » . الا انه من

المناسب ان نمضي بالتحديد إلى نقطة ابعد لان عقد تأجير الخدمة (وهو تعبير موفق للقانون المدني) لا يخلل ، من وجهة نظر اقتصادية ، كتيادل (راجع الفصل السادس) . وخطأ ماركس هو انه رأى فيه تبادلاً . وهذا الخطأ هو ما ادى به إلى صنع مفهومه عن (قوة العمل) . ان العامل يبيع ، في رأي ماركس ، « قوة عمله » ، والمؤلف يرفض ، صراحة ، فكرة كون موضوع التبادل يمكن ان يكون نتائج العمل ، وهو يكتب (٢) .

« ان الشرط الاساسي من أجل ان يمد صاحب المال قوة عمل يشترها هو ان يرغب مالك هذه القوة على عرض قوة عمله نفسها ، وهي غير موجودة الا في عضويته ، وبيعها بدلاً من ان يستطيع بيع سلع تحقق فيها عمله » .

ويجب ان لا نحاول التوفيق بين ماركس والنظرية التي نماها ريكاردو حول القيمة - العمل بمائلة « قوة العمل » بتاج للعمل . فماركس يقطع الطريق على هذا التفسير بشرحه لنا كون الرأسمالي يرمي ، عندما يشتري قوة العمل ، إلى ان يضمن لنفسه « قيمة استعمال » هذه القوة ، أي عمل العامل .

هل تؤيد التجربة اطروحة ريكاردو أم اطروحة ماركس ؟

ان اقوى القرائن لمصالح اطروحة ريكاردو مقدمة من جانب المحاسبة المزدوجة التي تكون دراستها ، ولنشر إلى ذلك إشارة عابرة ، مدخلاً إلى الاقتصاد السياسي افضل من فلسفة هيغل : فرب العمل يدخل في حساب استثماره نتائج عمل اجرائه ، وليس لديه ما يفعله

بالعمل أو قوة العمل : وقد بينت : في الفصل الخامس ، لماذا يحصل ، غالباً ، لدى العامل انطباع بأنه يبيع تعبهُ : وكانت تلك مناسبة جديدة للإشارة إلى الطبيعة السيكلوجية العميقة للنظرية الماركسية ، وهي طبيعة كانت ، دون شك ، من أسس نجاحها .

ما الذي يحدد « سعر العمل » ؟

ليس للسؤال المطروح على هذا النحو من معنى لا لدى ريكاردو ولا لدى ماركس .. وقد رأينا (في الفصل الخامس) كيف يستعيد ريكاردو مالتوس حين يكتب هذا الأخير أنه سوف ينبغي ، مع الزمن ، « مزيد من العمل لانتاج العمل » : أنه يستعيده ليلقنه التعبير الصحيح وهو : « مزيد من العمل لانتاج مكافأة العمل » : فلا يمكن للعمل أن ينتج سوى :: منتجات العمل وليس العمل : و« يصبح » ماركس أيضاً مالتوس (الذي هو الوريث المباشر لسميث في هذا المجال كما في مجالات كثيرة أخرى) : « ان قوة العمل ، وليس العمل ، هي التي ينتجها العمل » . ان تغيير المصطلح يمثل ، دون شك ، تحسیناً لتصویر سميث - مالتوس : الا ان التصور العايب لا يصبح ، بل يرفض بكامله والا بقينا امرى له :

وبعد هذا الابدال ، يجيب ماركس عن السؤال المطروح بتعابير مالتوس نفسها : « ان هذه السلعة (يدور الأمر حول قوة العمل) ، كأية سلعة أخرى ، تملك قيمة :: كيف نحدد ؟ يزمن العمل الضروري لانتاجها » (٣) : فالعمل هو الذي ينتج بالنسبة لمالتوس . أما بالنسبة لماركس ، فتنتج قوة العمل :

ولا يظهر تأرجح تفكير ماركس الذي يصرح ، على التعاقب ، بأن العمل « في الحالة المائعة » لا ينتج قيمة ولكنه يؤلف ، « في حالة التآخر » ، جوهر هذه القيمة نفسها ، لا يظهر هذا التأرجح أفضل مما يظهر في المحاكمة التي تقوده إلى هذه النتيجة .

القضية الأولى : « تمثل قوة العمل ، بوصفها قيمة ، كمية العمل الاجتماعي المتحقق فيها (٤) ... » : هنا يقع ماركس في صميم الوهمي السمي : « قوة العمل ، بوصفها قيمة ، لا تستطيع بالفعل ، في حال من الاحوال ، ان « تمثل » كمية عمل اجتماعي على اعتبار — وهذا ما يقوله ماركس وانغلز بالذات — انه ليست لكمية العمل الاجتماعي قيمة : وكنا نفهم بصورة أفضل ان يكتب ماركس ان قوة العمل ، بوصفها قيمة ، تمثل قيمة المنتجات الضرورية لاعاشة العامل (منتجات ناجمة عن اتفاق « كم ما من العمل الاجتماعي ») :

القضية الثانية : « ولكنها (قوة العمل) لا توجد ، في الواقع ، الا بوصفها قوة أو قدرة للفرد الحي . فاذا كان الفرد معطى ، فانه ينتج قوته الحياتية بإعادة انتاج ذاته أو بمحافظته على نفسه » : وهذه بلنسية ثقيلة يحمر وجه عالم اقتصاد انكليزي كلاسيكي من كتابتها ، ولكنها مكرسة ، دون شك ، لان تعلن ان العامل ، يبيع قوة عمله ، يتخلل عن « قيمة استعمالها » :

القضية الثالثة : « انه يحتاج (الفرد) ، من أجل اعاشته أو بقاءه ، إلى مقدار معين من وسائل المعيشة . فزمن العمل الضروري لانتاج قوة العمل ينحل ، اذن ، في زمن العمل الضروري لإنتاج وسائل المعيشة هذه » .

هنا ، يغير ماركس السجل خلصة . فقد اكد لنا ، في البدء ، ان قوة العمل تمثل كما معيناً من العمل الاجتماعي .: وهو لا يتوقف عند هذه القضية المستوحاة من سميث . فمن أجل محاولة اكمال نظريته ، يلتفت إلى ناحية ريكاردو . وهكذا ستردنا قيمة قوة العمل ، في نهاية المطاف ، إلى قيمة « وسائل المعيشة » اي إلى منتجات العمل الاجتماعي . الا انه كان على ماركس ، من أجل التوصل إلى هذه النتيجة ، ان يربط بين ثلاث قضايا اولها وهمية والثانية تكرارية والثالثة بتركيب للقضيتين :

١ - قوة العمل = كمية من العمل الاجتماعي المتحققة فيها :

٢ - زمن العمل الضروري لإنتاج قوة العمل = زمن العمل الضروري لإنتاج وسائل المعيشة :

٣ - قيمة قوة العمل = قيمة وسائل المعيشة :

اننا نلاحظ ان القضية الثانية ، وهي حلقة ضرورية بين الاثنتين الآخرين ، ليست سوى نقل لتعريف ريكاردو البالغ الشهرة لـ « سعر العمل » (٥) والذي هو ليس أفضل ما انتجه الاقتصاد السياسي الانكليزي.

ان مفهوم قوة العمل يبدو ، بقدر ما يرد إلى قيمة المواد الضرورية لحياة مالك هذه القوة ، انعطافة عديمة الجدوى وخطرة لأنها تمخلد الابهام اللفظي للخطاب الريكاردوي وتتفاقم به تحت صورة اخرى : فعندما يعتمد ماركس عن جوار سميث ، فلذلك من أجل ان يقترب من فكر ريكاردو دون ان يخلطه ابداً :

لقد جعل التحليل الريكاردوي ، أخيراً ، قيام علم اقتصادي

أولاً ممكناً : وهو يقوم ، ببساطة ، على الكشف عن كون « كلفة
النتاج » وسائل المعيشة عملاً (أو « كمية العمل الاجتماعي المتحققة
فيها » بالتعابير الماركسية) لا ترد إلى شيء آخر بخلاف قيمة هذه
المنتجات التي يستهلكها العامل : وأنه لمن قبيل الوهم ان يظن ان هذه
الكلفة ترد إلى قيمة العمل (صيغة سميث — مالتوس لنظرية القيمة
— العمل) أو إلى قيمة « قوة العمل » (الصيغة المراجعة والمصححة من
جانب ماركس للصيغة السابقة) وذلك ، ولنتكرر هذا الامر ، لان
مفهوم قيمة التبادل لا يمكن ان ينطبق الا على منتجات العمل ، لا على
العمل ولا على قوة العمل ابداً :

٣ — اللاحل الماركسي للمسألة طرحها سميث .

وهكذا ، فان الحجة الماركسية تخضع لتقسيد ريكاردو الوارد
في الفصل الخامس بقدر ما تخضع له حجة سميث .. فماركس يعتقد
انه حل اللغز يكشفه عن كون الاجر « يقابل زمن العمل الضروري »
الذي أعاد ، خلاله ، العامل انتاج قيمة قوة عمله . وهكذا تتأيد صحة
المعادلة التي طرحها سميث : « كمية العمل التي كرسها العامل لانتاج
شيء ما » — يدور الامر ، هنا ، حول مواد المعيشة — تساوي « الكمية
(من العمل) التي يمكن ان تشتريها من السوق » : فالقيمة المنتجة خلال
مدة « العمل الضروري » (٦ ساعات مثلاً) من يوم مؤلف من ١٠
ساعات تساوي قيمة قوة العمل في السوق . وهكذا وجد ماركس حلاً
للمسألة غير القابلة للحل التي طرحها سميث وطرحتها ، على اثره ،
مدرسة ريكاردو : وبما ان المسألة المبحوثة ليست مسألة ، فان الحل

الذي وجد لها ليس ، كذلك ، خلافاً : ان القضية المركزية لماركس تعود إلى تأكيد كون قيمة المنتجات الضرورية لحياة العامل مساوية للأجر ، وهذا تكرار غير مفيد : وكون العامل قد انتج خلال يومه أكثر من هذه القيمة بديهيّة اخرى لأن رب عمله يحصل على « ربح » .

وكما نرى ، فان فصلنا السادس ومعالجته حول منشأ الربح ليس عديمي الجدوى من أجل التوفيق بين نظرية القيمة — العمل المفسرة تفسيراً صحيحاً والتساوي الذي يطرحه التبادل . وعلى اساس ما نعرفه من قبل ، نستطيع ان نؤكد ان ريكاردو ، عندما تحدث عن « قيمة العمل » في حين انه لا يمكن ان تكون للعمل أية قيمة في نظريته ، قد ارتكب خطأ من حيث التعبير لما نتاج لا تخصي (لان التصحيحات التي اوردتها في مناسبتين أو ثلاث فيما يتعلق بهذا الاهمال الدلالي مرت دون ان يلحظها احد) في حين ان ماركس قد اقرّف ، بنسبته ، صراحة ، قيمة لقوة العمل — كما نسب سميث قيمة للعمل — خطأً فكرياً : ويزيد في خطورة خطأ ماركس انه افاد من تحليل ريكاردو :

* * *

٢- ريكاردو ودقانون الحد الحيوي الأدنى،

المزعوم حول الاجور

الملحق الثاني بالفصل الخامس

كان التفسير المغلوط لكلمة « طبيعي » عند ريكاردو منبع ضروب خطيرة من سوء الفهم ناء تحت ثقلها نشوء الفكر الاقتصادي المعاصر : فيؤخذ على ريكاردو انه تنبأ ببيوط الاجور (٦) : وبما ان هذا التنبؤ لم يتحقق وبما انه ، اذا صلبتنا نقاد ريكاردو ، « من جوهر مبدئه » ، فان هذا المذهب ملطخ بالاختطاء من الفه إلى يائه : الا ان قراءة الفصل العتيد « حول الاجور » يكلب هذا التفسير : فريكاردو يعود ، على سبع كرات ، إلى هذه الفكرة القائلة ان الاجور مستزح ، في مجتمع متقدم ، إلى ان تكون ، باستمرار ، فوق مستواها الطبيعي وان « شرط العمال » سيكون ، بالتالي ، مزدهراً وسعيداً : بل ان محاكمة ريكاردو اشد حسماً بكثير مما لاحظته علماء الاقتصاد الذين قرؤوه بفكر غير يقط . وهكذا ، كتب مايلي : « ولذلك فان اجور السوق سترفع مع كل تقدم للمجتمع ومع كل زيادة في رأس المال : ولكن هذا الارتفاع لن يكتسب نهائياً ما لم يزد السعر الطبيعي للممل أيضاً : وهذه الزيادة الاخيرة ستكون ، بدورها ، تابعة لارتفاع السعر الطبيعي للمواد الضرورية التي تنفق الاجور في اقتنائها » . ولكن ريكاردو يبين ، بعد قليل ، استحالة ترجمة ارتفاع الاجور (الذي ينجم ، في أكثر

الحالات شيوعاً ، كما يقول ، عن زيادة في الثروة وفي رأس المال سيبت طلباً جديداً للعمل) ، في نظام المقياس الذهبي ، بصورة دائمة ، بارتفاع في منتجات الاستهلاك الواسع : وعلى العكس من ذلك ، فسوف ينبغي ان تهبط هذه الأخيرة والا سيكون من المستحيل استيراد الذهب الاضافي الذي تقع الحاجة اليه لوضع حجم متزايد من الانتاج في التداول (٧) : واذا قارنا هذا المقطع الاخير بالسابق ، فاننا نخلص إلى ان ارتفاع الاجور الواقعية ظاهرة دائمة في مجتمع متقدم لا يسوده التضخم .

واصل ، الآن ، إلى النقطة الاساسية التي لم تترك في حلود علمي : ما هي الحجج المقدمة ضد جهاز المحاكمة المدهش هذا الذي يبين ان « سعر العمل » يجب ان يرتفع ضمن الظروف التي يمكن توقعها بصورة طبيعية ؟ ان المقطع الاسامي الذي جرى الاحتفاظ به من ريكاردو هو التالي :

« ان الاجور متنزح ، في المسيرة الطبيعية للمجتمع (٨) ، إلى المبوط بقدر ما تكون مضبوطة بلعبة العرض والطلب » .

ان ريكاردو يستعيد ، في هذا المقطع ، الاطروحة التي تقول ان ايقاع التراكم يجب ان ينخفض مع كلفة الانتاج المتزايدة تدريجياً : فيجب ، بالتالي ، ان نتوقع فيض عرض العمل عن طلبه :

وهو يكتب مايلي : « اذا كانت الاجور مضبوطة بزيادة سنوية لرأس المال تبلغ ٢٪ فانها ستبهط عندما يهبط ايقاع التراكم إلى ١.٥٪ » ولكن هذه الفرضية لا تنطبق الا في حال كون المجتمع يتقدم بحرية ، وهو ما يعنيه تعبير « في التقدم الطبيعي للمجتمع » : ولندكر

مرة اخرى بان تعبير « طبيعي » ينطبق لدى ريكاردو ، كما يقول هو نفسه باصرح الصور ، على كل سيورة لا تعرقل أو تحرف أو تضخم بتدخل عوامل جديدة : والسيورة « الطبيعية » ، كما سبق ان رأينا ، فرضية مدرسية لسهولة المحاكمة ، ذلك ان الاسباب التي ، تؤثر ، في الوقت نفسه ، في الحياة الاقتصادية تبلغ مقداراً يجب ، معه ، ان يكون اول جهد للعلم هو محاولة عزلها عن بعضها بعضاً . فالتقدم الطبيعي للمجتمع يقتضي ، مثلاً ، ان لا يعود هناك تقدم تكنولوجي ، في حين ان ريكاردو يقدر ان تحسينات التقنية ، فيما يتعلق بالصناعة ، متصلة (وهو يسلم ، على العكس من ذلك ، بأن ضروب التقدم ، فيما يتصل بالزراعة تتجلى على صورة قفزات) . وهو يقتضي ، أيضاً ، ان تستمر زيادة السكان طالما هناك زيادة في رأس المال ، في حين ان زيادة السكان ستكون أقل سرعة من زيادة رأس المال في بلد يكون ، فيه ، من شأن الرغبة في الرخاء ان تلجم ، بصورة طبيعية ، عدد الولادات : وريكاردو لا يدع اي شك يحوم حول هذه النقطة الاخيرة : ففي كل مرة يزيد ، فيها ، رأس المال ، اي القدرة على الانتاج ، بصورة أسرع من زيادة السكان ، فانه سينجم عن ذلك ارتفاع في الاجور : وهذه اهم حجة ، دون شك ، ضد « قانون الحد الحيوي الالفي » المزعوم :

وهناك ، في رأيي ، حجة اخرى لا تقل عن الاولى حسماً : فلا يمكن ان تكون هناك ، حسب اشكالية ريكاردو ، زيادة في الاجور دون هبوط في معدل الربح والعكس بالعكس : الا انه يكتب ، في الفصل التالي المكرس للربح ، ان « التزوع الطبيعي للأرباح هو إلى

المحبوط : لماذا ؟ لان انتاج المواد الزراعية سيمتص ، مع مرور الزمن ، عملياً ، كل النتائج الختام ؛ فلا يدع شيئاً للريح : ولكن الراجح الحقيقيين في هذه الفرضية ، المدرسية حقاً ، سيكونون ، على المدى الطويل ، الملاكين العقاريين (الذين يقبضون الربح) : أما الاجراء ، فانهم سيتلقون نسبة ادنى من النتائج الكلي حتى لو تلقوا اجوراً متزايدة مالا : وفي هذه الحالة يمكن للارباح والاجور ، محسوبة بنسبة مئوية من النتائج الكلي ، ان تنخفض معاً حقاً :

والحقيقة هي ان استعمال كلمة « طبيعي » يرد في كل مرة إلى مواقف فرضية تبلغ درجة من ضيق التحديد. يكون من الخطر ، معها ، استخلاص نتائج منها قابلة للتطبيق على الظروف العادية التي جرى تصور النظرية الريكاردية من أجلها : الا ان ريكاردو يرى ، فيما يتعلق بهذه الظروف العادية ، انه من الممكن والمرغوب فيه ، معاً ، ان يكون هناك ارتفاع مستمر في الاجور نتاجاً (الفصل الخامس) وباقية الواقعية ، اي بالنسبة المئوية من النتائج الختام (وقد اوضحت هذه النقطة في الفصلين السابع والثامن حيث بينا انه ، بما ان معدل الربح يبقى ، عامة ، على ما يكفي من الاستقرار ، فانه ينجم عن ذلك استقرار مماثل في معدل الاجور) .

٢- الربح في المخطط العام للتبادل الملحق الأول بالفصل السادس الموازنة النامية للتبادل بين بيير وبول

١ - آخذ ، من جهة أولى ، موازنة بول الذي صنع ثم باع الآلة
لقاء غرام من الذهب : أنها تبدو كما يلي :

الخصوم

الأصول

رأس مال : قيمة نتائج مراكم لعمل ساعات عمل	الصندوق : غرام من الذهب (٩)
--	-----------------------------

وأنا استعمل كلمة رأس مال ، هنا ، في معناها الحقوقي أو
المحاسبي العادي (راجع المعالجة الرابعة) . وفي هذا المعنى ، يقيس
رأس المال مدى حقوق صاحب المشروع في الموجودات . ان بول
يمالك كلية قيمة الموجودات لانه لم يقترض شيئاً من أحد . ليقتنيها :
لقد اقتناها بتخليه عن ١٠ ساعات من عمله : فقيمة رأس المال تساوي ،
اذن ، قيمة نتائج ١٠ ساعات عمل : فنحن نرى لماذا وكيف ينطبق
المفهوم الحقوقي أو المحاسبي لرأس المال على المعنى الذي استعملت
ضمنه ، حتى الآن ، كلمة رأس مال : ادخار أو نتائج عمل مراكم .

٢ - آخذ ، من جهة أخرى ، موازنة بيير الذي تملى لبول عن
غرام الذهب ليشتري منه الآلة :

تجميد : آلة = قيمة غرام ذهب رأس مال : قيمة نتاج
متراكم لعشر ساعات عمل

ان هاتين الموازنتين لا تلغيان بعضهما بعضاً : انهما تتكاملان لبيان التبادل . ففي برهة وضعهما ، كانت اصول الجائنين موجودة حقاً ، غرام الذهب في صندوق بول والآلة في ورشة بيير : ولذلك يقترف خطأ فادح يخلط الموازنة القورية لكل من المتبادلين ، مأخوذاً على حدة ، بالموازنة الكاملة للتبادل . فقد كان من نتيجة التبادل ابدال مادة بأخرى في موجودات كل منهما ، ولكن التبادل لا يقوم على هذا الابدال : ان هذا هو ما يرتد اليه التبادل بينهما ، من وجهة نظر كل منهما ، وهذا هو السبب الذي يكون من العبث ، من أجله ، البحث عن اثر التبادل في الموازنة القورية لكل متبادل ، كما هو عبث ان نصنع مقصداً بوحدة فقط من شفرتيه : فليس كل من هاتين « الموازنتين » المحاصبتين حصراً سوى الصورة الفوتوغرافية لموجودات كل من المتبادلين المأخوذتين في البرهة (ق + ١) التي تلت التبادل : ففي هذه البرهة يملك بول غراماً من الذهب ويملك بيير آلة : وهذا ما نقرؤه في « موازنتهما » التي سأسميها في هذه المرحلة ، لإزالة كل التباس ، ميزان حسابات : ان ميزان الحسابات هو بمثابة موازنة مدخمة :

وقد كانت « موازنة » بيير (أو بالأحرى ميزان حساباته) تتبدى في البرهة (ق = ١) التي سبقت التبادل كمايلي :

الصندوق : قيمة غرام من الذهب رأس المال : قيمة نتاج مراكم
لعشر ساعات عمل :

وفي البرهة (ق+١) التي تلت التبادل أصبحت هذه « الموازنة »
تلك التي ذكرناها منذ قليل :

وإذا اراد بيير ان يضع الموازنة الكاملة للعملية التي أتى على القيام
بها ، فليس هناك اساس لاقتصاده على الاحتفاظ بـ « ميزان الحسابات »
— أو الموازنة المحاسبية الخالصة — الختامي . فإذا أجرينا الموازنة
الكاملة للتبادل الفوري بين بيير وبول ، فالتا تقارن بين ضربين من
الاصول يظهران ، بصورة متوافقة ، في ملكيتين مختلفتين : أما عندما
تجري الموازنة الكاملة للتبادل المؤجل بين بيير وبول ، في برهتين
زمتين مختلفتين . فيجب ان ندخل فيها نوعين من الاصول يظهران
متعاقبين في ملكية واحدة :

ليس للقيمة من واقع سوى واقع عدد يظهر في حساب .

ان بيير قد راكم بانفاقه غرام الذهب لشراء الآلة ، أي انه
بادل هذا الغرام من الذهب بالآلة بدلاً من ازالته من ملكيته ، وهو ما
كان يحدث لو كان قد انفق من أجل استهلاكه الشخصي . وهذه
النقطة هي التي يجب ان نحلر ، عندها ، من المحاكمات المجازية
المزعومة . ان عادات لغوية قديمة لم يراود ماركس الشك فيها
وزوقها في « حركة دياكتيكية » — تقودنا ، حتماً تقريباً ، إلى ان
نستنتج ان قيمة غرام الذهب انتقلت إلى قيمة الآلة وانه يكفي ،

بالتالي ، ان نحسب مرة واحدة : الا ان القيمة ليست شيئاً ، انها « تنتقل » من سرعة إلى أخرى . فليس للقيمة من واقع آخر خلاف واقع عدد يظهر في حساب . والشئ الذي الوحيد الذي يمكن ان يحدث لها هو ان تسجل ، فيه ، بصورة اعتباطية أو ، على العكس من ذلك ، نسيان تسجيلها فيه . وهي لا تستطيع ، في الحالتين ، شيئاً : فالمحاسب هو المخطيء :: وإذا اراد يبير في مثالنا ، منذ البداية ، ان يسجل في دفتره الكبير الموازنة الكلية لاستثماره ، فانه يجب ان يسجل ، في الأصول ، إلى جانب قيمة الآلة ، قيمة غرام الذهب الذي اقتنى به هذه الآلة ، وليس هذا التسجيل بريئاً من الاعتبارية فقط ، ولكنه ضروري أيضاً . ان قيمة هذا الغرام من الذهب الذي لم يعد لديه يمثل القيمة الكامنة للادخار التراكم ، اولياً ، للحصول على الآلة . والايقاع الذي سترد اليه ، بموجبه ، قيمة هذا الادخار سيتوقف على معدل الربح . وبما ان لا شيء يأتي ، الآن ، ليوازن قيمة الادخار في العمود الآخر (الخصوم) ، فاننا سوف نسلم بأن يسجلها ، حالياً ، بحروف صغيرة . ولن يتحقق التوازن الا فيما بعد عندما تسمح عملية تبادل جديدة ، هي بيع الثمار التي نحظى من الآلة ، بالحصول على ربح .

الموازنة النامية للتبادل داخل موجودات يبير .

هذا هو السبب الذي يؤدي ، من أجله ، وصف التبادل الذي جرى داخل موجودات يبير إلى وضع موازنة اقتصادية ستكون أكثر نمواً من الموازنة المحاسبية (أو ميزان الحسابات) التي ظهرت في برهة (ق+١) . وهذه الموازنة النامية ستبدى على الصورة التالية :

الاصول

الخصوم

قيمة	رأس المال : حق في الاصول
تجميد غرام ذهب	المؤلفة من آلة
آلة	الربح المتوقع : مقابل قيمة
نتاج متراكم	ادخار يمثل نتاج
لعشر ساعات عمل : غرام ذهب	عشر ساعات عمل
المجموع : ٢ غ من الذهب	المجموع : قيمة النتاج
	المتراكم لعشرين ساعة عمل.

وسوف تقابل موازنة يبير النامية موازنة مناظرة لبول . وسوف تكون موازنة بول هي التالية :

الاصول

الخصوم

قيمة	رأس المال : حق في الاصول
الصندوق : غرام ذهب	المؤلفة من غرام ذهب
نتاج متراكم لعشر	الربح المتوقع : مقابل ادخار
ساعات عمل : غرام ذهب	يمثل النتاج المتراكم لعشر
	ساعات عمل
المجموع : ٢ غ ذهب	المجموع : قيمة النتاج
	المتراكم لعشرين ساعة عمل

ولن يدهشنا ان يستطيع بول توقع ربح من غرام الذهب الذي اقتناه لقاء الآلة . ويكفي ان نفترض ان هذا الغرام من الذهب

قد استعمل انتاجياً لشراء آلة نسيج (يفترض لها مردود مماثل لمردود (القطافة) مثلاً ، أو لاستخدام اجراء : أما اذا اتفق بول ، على العكس من ذلك ، غرام الذهب على استهلاكه الشخصي ، فان قيمته ستفقد نهائياً . ويكون بول قد اهدر المدخر .

ومن الخطر التصفي في الممارسة ان يمسك ببيير (أو بول) بحاسبة بموجب هذه الطريقة . ان ببيير قد اتى على استلام الآلة فقط . انه لم يشغلها بعد . فمن الجسارة حقاً ، من جانبه ، ان يسجل ، سلفاً ، الربح الذي يتوقعه من استثمار مليء بالتقلبات بالضرورة . الا انه ليس لدينا اي سبب لنعاني الحاجس نفسه . فليس احدنا ببيير صاحب المشروع ، بل انه مراقب يفحص ، من الخارج ، التبادل دون ان يشارك فيه . فلا شيء يمنعنا ، اذن ، من وصفه في كليته قبل ان يصل إلى نهايته . ومن أجل ذلك ، اسجل في الاصول ، في موازنة ببيير الاقتصادية ، قيمة التناج الذي راكمه ببيير بالعمل خلال ١٠ ساعات ، يوم الاثنين ، لصنع قطافة (١٠) زيادة على قيمة الآلة ، وأسجل في الخصوم ، كرأس مال مقبل أو ربح ، القيمة المقابلة لهذا التناج المتراكم وكون قيمة الادخار (رأس المال) توجد ، في هذه البرهة ، كما لو كانت مجسدة مادياً في الآلة ، لا يليه انه يجب التوقف عن حسابها .

ولندل ، قبل ان نمضي ابعد من ذلك ، بالملاحظة التالية الهامة لفهم ظاهرة التبادل : فالحالة العامة ليست التبادل بين ببيير وبول في البرهة نفسها من الزمن ، بل هي التبادل بين ببيير وبول في برهتين زمنتين متعاقبتين . وبالفعل ، نحن أمام أحد امرين : فاما ان يكون ببيير هو صانع الآلة المستفيد منها ، وفي هذه الفرضية يجري التبادل بين التناج

المتراكم للعمل ، من جهة ، والآلة من جهة ثانية ، وأما ان يكون بول صانع الآلة وبيير المشتري - المستفيد ، وفي هذه الفرضية ، يخلل التبادل الفوري بين بول وبيير إلى عمليتي تبادل متناظرتين ومتدرجتين عبر الزمن ، احدهما داخل موجودات بيير والاخرى داخل موجودات بول .

... الاقتصاد غير ماركسي ... مخطط تماماً ...

سوف يعترض علي بأن الحالة الأكثر شيوعاً في اقتصاد بلد متقدم هي حالة التبادل بين عميلين اقتصاديين متميزين على اعتبار ان الاقتصاد البدائي هو ، وحده ، الذي يصنع ، فيه الانسان ، بنفسه ، الآلات التي يحتاج اليها ، وبالتالي انه تصنع من جانبي ان اعد التبادل الداخلي . الخلل العامة . ان الاعتراض لا يصح الا اذا اتخذنا موقعنا على الصعيد الميكرو اقتصادي . أما اذا اتخذنا موقعنا على الصعيد الماكرو اقتصادي . (ويجب الا ننسى انه الصعيد الذي اختاره الاقتصاد الريكاردي) ، فربما يكون سهلاً ان تصور اقتصاد الأمة بكامله كما لو كان يؤلف مشروعاً وحيداً تجري داخله التبادلات بموجب المخطط البالغ التبسيط ... الذي اتيث على رسمه . وعن ذلك ينبجم أيضاً ان اقتصاد التبادل - وهو تعبير مفضل حقاً ، دون شك ، على تعبير « اقتصاد رأسمالي » - يستطيع ، نظرياً على الأقل ، ان ينمو دون سوق . ولاعطاء الفرضية مظهراً مستقبلياً ، يمكن ان نتخيل ان مركزاً الكترونياً قوياً إلى درجة قصوى يحسب ، بالاستناد إلى ساعات العمل ورأس المال المتراكم ، القيمة النسبية لكل السلع والخدمات بالنسبة لبعضها بعضاً (١١) ، وان علاقات التبادل - أو السعر - ستقام بالتالي . في حين يعين المركز الالكتروني نفسه ، بالنسبة لكل تبادل ، المشروع (أو الفرد) الذي سيكون البائع والمشروع (أو الفرد) الذي سيكون المشتري .

وهكذا يكون لدينا اقتصاد مخطط تماماً ولكنه غير ماركسي (على اعتبار ان التبادل يتضمن ربحاً) . أهنالك حاجة لان نضيف ان مثل هذا الاقتصاد « الكامل » سيكون أدنى بكثير من اقتصاد سوق لان الموزن ، ولو كانت غير كاملة ، هي ، إلى حد بعيد جداً ، افضل اداة تنبؤ ، اي تكييف ثابت للعرض مع الطلب ، واشد هذه الادوات مرونة .

التبادل لا يولد الربح ، ولكن لا يربح خارج التبادل

لنعد إلى بيبير الذي يسمى ، الآن ، لبيع الثمار التي حصدها قطافه . ان وارث هذا المبيع (التبادل) لن يؤمن ربحاً (مساوياً ، هنا ، اقربة رأس المال الموظف لان معدل الربح هو ١٠٠٪) زائداً قيمة الآلة التي يملكها الاستعمال الا بشرط واحد ، من البداية ، كما سبق ان اشرت ، بحيث نجازف بأن لا نلاحظه : هذا الشرط هو ان يتقدم مبادل أجرى ، قبل ذلك ، عملاً جديداً لانتاج سلعة تصلح لان تبادل لقاء نتاج الآلة التي يستثمرها بيبير : ان هذه الملاحظة كافية ، وخدهاء ، لتفكيك المفارقة الظاهرة التي اصطلح بها ماركس : ان التبادل عاجز ، في ذاته ، عن توليد الربح ومع ذلك ، فلا يحصل ربح الا بالتبادل — أو ، اذا فضلنا ذلك ، بالبيع . ولذلك ، فان ما سوف يلي ليس سوى نقل إلى حالة الآلة لما سبق ان قلته ، في الفصل السادس ، عن بيع (مبادلة) بيبير الثمار التي يملكها اجيره بجاك .

فلنعد إلى الموازنة النامية ولنطرح الافتراض التالي : منذ ان ينجز ، داخل موجودات بيبير ، تبادل النتاج المتراكم (رأس المال الاولي) مع الآلة ، سواء كان ذلك بصورة مباشرة (للفرضية الاولي حيث

يصنع بيير بنفسه الآلة التي يستثمرها (أم غير مباشرة .) (الفرضية الثانية حيث يشتري بيير الآلة من بول) ، منذ ان ينتج هذا التبادل ، اذن ، لا يعود بيير ولا بول ولا أي شخص آخر يعمل : ماذا سيحدث عندما تسلم الآلة الروح ، وذلك لا يجري قبل أن تكون قد قطعت ، كما هو متوقع ، ٨٠٠ غ من الثمار ؟

وقد يحدث ان يكتفي بيير بأكل الثمار التي يتصرف بها ولذيه منها ، ما يكفيه أربعة أيام . وأنا لا اشير إلى هذه الفرضية إلا من أجل الترتيب لانه من الواضح انها خارج مجال تفكيرنا . وبالفعل ، فإذا استهلك بيير انتاج آتته ، فإن مسألة القيمة لا تعود مطروحة : فلم يسبق لاحد ان أكل قيمة : فالقيمة ليست شيئاً مداخلًا للنتاج (وهو ما يعبر عنه ماركس بمفرداته الثقلية ، ودون ان يستخلص كل نتائجه ، بقوله : القيمة علاقة اجتماعية) .

وقد يحدث ، أيضاً ، أن يسعى بيير إلى إجراء تبادل جديداً بواسطة هذه الـ ٨٠٠ غ من الثمار :

الفرضية الاولى : محاولة تبادل داخل الموجودات الخاصة

ينتج التبادل بالحديد ، كالاول ، داخل موجودات بيير . وكان قد سجل في موازنته الآلة مقابل غرام من الذهب (قيمة النتاج الذي كلف ١٠ ساعات عمل) . وهذه الآلة زالت فيزيائياً : والشئ الوحيد الذي يستطيع بيير ان يفعله ، اذا كان يملك حساباته ، هو ان يحل ، في موازنته ، بند « ثمار » محل بند « آلة » . ولكن ، بما ان الآلة قدرت ، بالضبط ، يغرام من الذهب ، فان هذا المقدار نفسه هو الذي يسجله تجاه حساب « الثمار » .

الفرضية الثالثة : محاولة التبادل مع بول

بيير يتوجه إلى بول . وبما ان هذا الأخير لم يصف شيئاً إلى موجوداته ، فإنه لا يملك ، أبداً ، سوى قيمة غرام واحد من الذهب . فهو لا يستطيع ان يعرض على بيير أكثر من ذلك . ولهذا الأخير :
 « بيير » ٨ كغ من الثمار . بـ ١٠ غرام من الذهب .

ولا يمكن ، في الحالتين ، لاية قيمة واقعية ان تأتي لتسده الدين المسجل بحروف صغيرة في موازنة بيير بتمثيلها النتائج المتراكم لعمله الذي كان قد استثمره في صنع الآلة (أو اقتناها) :

والامر سيكون مختلفاً تماماً لو :

— ان بيير ، في الفرضية الاولى ، كان قد صنع آلة اخرى . أو
 استخراج غراماً من الذهب أو كرس ، أيضاً ، ١٠ ساعات عمل لانتاج مادة ما .

— لو ان بول ، في الفرضية الثانية ، قد جعل ، في الوقت المتفق ، ١٠ ساعات ، لاستخراج غرام ذهب اضافي أو لصنع آلة اخرى . أو ،
 أيضاً ، لانتاج شيء قابل للمبادلة من شأنه ان يطلبه بيير :

في الحياة الاقتصادية الحارية ، يحسب السعر الذي يجب ان يباع به ، انتاج اداة انتاج — آلة مثلاً — من أجل ان تكون هذه الاداة ربحية . : وكان هدفنا ، في المقطع الذي اتينا على قراءته ، هو ان اجتزأ الطريق المعاكس مبيناً الشروط التي سيكون من ضمنها ، مبادلة النتائج المذكور بهذا السعر . وبتحديد هذه الشروط نكشف عن كيفية

توليد الربيع بعمل جديد . ولن يدهشنا ان يكون العمل بالحديد قد
 فقد ، في اغلب الاحيان (فرضية التبادل بين اشخاص مختلفين) ،
 خارج المشروع الذي صنع التاج المعروض . وسوف نتذكر اننا
 سجلنا ، في ما اسميته الموازنة الاقتصادية النامية ، في الاصول :
 ١٠ - نتاج ١٠ ساعات عمل راكمه بيير (غرام الذهب الذي
 اشترى به الآلة) .

٢ - نتاج ١٠ ساعات عمل نفلده صاحب مشروع هو ، هنا ،
 صانع الآلة . ان قيمة يخلقها آخرون ستبادل ، داخل موجودات
 بيير ، لقاء قيمة اخرى يخلقها آخرون (١٢) :

وهنا ، توجد ملاحظة تفرض نفسها لتجنب وقوع قلب للحلود ،
 في باقي العرض ، يثير صعوبات تفسير لا تدل . فاذا تابعنا ، حرفياً ،
 المثال الذي حاكمت بموجبه ، فقد نحمل على الاعتقاد بان الربيع
 يقابل قيمة الآلة المهذمة على اعتبار أن نتاج عمل جديد (ينفذه آخرون)
 يتجسد ، فيه ، الربيع مادياً يأتي ، على ما يبدو ، ليحل محل هذه الآلة
 التي انتجت ، هي نفسها ، سابقاً ، بعمل الآخرين : الا ان هذا النحو

ليس هو الذي يناسب ، مفهوماً ، ان نحلل عليه العملية : فالآلة
 اوصلت ، كما يقال ، قيمتها للنتاج بقدر ما استهلكنا بالاستعمال ،
 فقيمتها قد ابدلت اذن . ولكن ، هل يجب ان ندهش لان العمل
 بالحديد الذي ولد الربيع لا يأتي ليبادل بالآلة المصنوعة ، من قبل ، من
 جانب آخرين ، بل بالمختر (رأس المال) الذي راكمه بيير سابقاً ؟
 والمحاسبة المزدوجة هي التي تصف ، هنا أيضاً ، افضل الوصف ،
 ظاهرة التبادل . فقد توجب على بيير ، لاقتناء الآلة (أو صنعها) ،

مراكبة ١٠ ساعات عمل وهذا الادخار اعطاه حقاً في إنتاج آجر
(ما) لعشر ساعات عمل . وهو دين سجله على العمود الايمن من
موازنته في بند « رأس المال »

الموازنة القبلية والموازنة البعدية .

: تبدو قواعد المحاسبة المبسطة ، للوهلة الاولى ، متناقضة مع
المخطط الذي اتينا على عرضه (اشرنا إلى ذلك في الهامش رقم ١١) .
ويأتي التباين هنا من ان واحداً من أكثر مبادئ محاسبة المشروعات
ثباتاً وإقلها عرضه للمساءلة هو ان تكاليف الانتاج تسجل : فيها ،
على اساس القيمة الاصلية . فالشروع التجاري سيقدر مختزناته ،
مهما كانت الطريقة المستعملة : « جرد دائم » أم اي جرد آخر ،
بموجب حساباته لسعر الشراء . وسوف يقدر المشروع الصناعي قيمة
منتجاته بموجب سعر كلفة كل العناصر المتنوعة التي اسهمت في
صنعها (مواد اولية ، يد عاملة ، اطفاء الآلات الخ . :) ذلك هو
المبدأ ، ولا نستطيع الا اقراره : الا يكون من قبيل ادخال التعسفي
من الباب الكبير ان نسمع لمشروع بتسجيل مختلف اصوله ، في موازنته ،
بقيمة تحققها ؟ فاذا اتفق ان سلمنا بمثل هذه الممارسة ، فان واحداً من
الاهداف الرئيسية لكل محاسبة ، وهو السماح بتقدير أكثر ما يمكن
موضوعية لنتائج الاستثمار ، يبقى خارج المتناول . ان هذا التقدير
يثير مسائل من كل الانواع غير محلولة تماماً . فكيف نمنح انفسنا
ادنى من فرصة في التغلب على هذا القدر من الصعوبات اذا جردنا
انفسنا من الاساس الوحيد المتين الذي يتوفر لنا والذي لم نستوجبه
بسهولة ، وهو : حساب سعر الكلفة بموجب القيمة الاصلية للعناصر
التي دخلت في الصنع ، دون حساب ادنى حساب للربح المتوقع ؟ .

الا انه ليس على الاقتصاد السياسي ان يتخذ وجهة نظر رئيس المشروع أو المحاسب . فوظائف رئيس المشروع تعني عليه ان يتخذ موقعه قبل فعل التبادل : فهو ينظم حياة مشروجه ويقيم مجاسيته من أجل هذا الفعل ، تاجراً كان أم صناعياً . انه يقتضي ، في الوقت نفسه ، معرفة تحليلية أكثر ما يمكن دقة عن جملة الفعالية البخارية في مختلف المكاتب والورش والمخازن الخ .. (معرفة ممكنة بفضل مضاعفة حسابات الادارة والاستثمار) وكذلك معرفة فركيكية تتصل بالمحاسبة بالمعنى الحقيقي للكلمة . ان الاقتصاد السياسي ليس عديم المبالاة بمسائل المشروع ، والا هدد بأن يكون خطاباً عقيماً وعرضاً رياضياً لا علاقة مباشرة له بالشخص . ولكن طموحه الاول هو الاحاطة بجملة ظواهر الحياة الاقتصادية وهو يقود ، من أجل فهمها موضوعياً ، إلى تأملها من الخارج . وليس على عالم الاقتصاد ، كرئيس المشروع ، ان يحضر للتبادل ، بل يجب عليه تحليله وتفسيره ، ومن أجل ذلك يجب ان يتناول في البرهة التي يحدث فيها . اليس بديهي أن الربح ، في البرهة التي يجري ، فيها التبادل ، اذا كان هناك ربح ، يكون محتوى في السعر ؟ وبقدر ما يكون خطراً تصفياً أن يدخل صاحب المشروع ، سلفاً ، ربحه في قيمة المواد التي تؤلف اصوله ، يكون تصفياً ، من جانب عالم الاقتصاد ، ان يستبعد هذا المركب لسعر المبيع في حين انه موجود ، حقاً ، فيه ، في اللحظة التي يمارس ، فيها ، قدرته على التصفي .

لننظر كيف كان يمكن لبيير ان يصف ، في موازفته ، ما جرى خلال الساعات العشر من عمل القطافة . انه سيكون محمولاً على

الغاء قيمة الآلة ، اي غرام من الذهب ، من الاصول على اعتبار ان الآلة يجب أن يلقي بها إلى المهملات بعد ١٠ ساعات عمل . وكان سينقل هذه القيمة إلى بند جديد مفتوح في موازنته : « الثمار التي قطفتها الآلة » . وكانت الـ ٨.٤ كغ من الثمار ستسجل مؤقتاً ، اذن ، في الاصول بوصفها مساوية لغرام من الذهب (١٣) .

ولكن ، هوذا نتاج بيعها يعطي ٢ غ من الذهب .. ان الربح البالغ غراماً من الذهب لا يظهر بوصفه جزءاً لا يتجزأ من القيمة التامة للسلعة ، بل يبلى وكأنه هبط من السماء . وينتهي ذكاء المحاسبة ، دائماً ، بالاصطدام بانتقال القيمة الاصلية (المقطرة باسعار الكلفة) إلى قيمة التحقق . ويردد تقنيو المحاسبة بين هذين القطبين . أما علماء الاقتصاد والفلاسفة ، فانهم يقومون ، منذ أكثر من قرن ، بيهلوانيات عقلية عديدة ليشرحوا ظاهرة طارئة في الظاهر ، ولكنها ، كما رأينا ، متضمنة في التبادل .

ان قيمة الآلة المهلمة (نتاج ١٠ ساعات عمل) ابدلت بقيمة ٢,٤ كغ من الثمار ، في حين ان قيمة الـ ٢,٤ كغ الأخرى قد أدت الدين - الذي سجلته بحروف صغيرة ولا يظهر في الحسابات المألوفة - الناتج عن نتاج عمل مراكم اقتنيت بفضل الآلة . وهذه النقطة هي التي يلتقي ، عندها ، التحليل النظري بممارسة الاعمال . ذلك ان الموازنة ستقابل بالضبط ، في نهاية كل حساب (التعبير يجب ان يؤخذ هنا حرفياً) ، هذا المخطط . فنحن نعلم ، فعلاً ، ان يبير لم يكتب ، بقدر ما تستهلك الآلة بالاستعمال ، ينقل قيمتها إلى حساب الاصول المعنون « الثمار المقطوفة بالآلة » بل فتح ، في الحصى ، حساباً باسم

« احماد الآلة » محسوماً على الربح المقبل . بأي حق ينقل بيير . مرتين ، قيمة آلة واحدة ؟ السنا هنا حيال لعبة خفة تثبت الطابع « البورنجازي » للمحاسبة المزدوجة التي اخترعها مضرقيو جنوى في القرن الرابع عشر ؟ الواقع هو ان الحسابات سليمة وتكتفي ، بالتالي ، بنقل قيمة الآلة مرة واحدة - بنسبتها إلى الثمار . فماذا ، إذن ، فتح حساب احماد ؟ لتسجيل قيمة رأس المال المتراكم اولياً لاقتناء الآلة (أو لصنعها) ، وليس بقيمتها ، فيه ، في حساب المدين .

وكي تبين ان الربح المقبل متضمن ، امكانياً ، في قيمة الثمار منذ ان تقطف هذه الاخيرة ، يجب ، كما فعلنا هنا ، ان تفحص الموازنة البعدية . فهذه النقطة تصبح غامضة منذ ان نحكم قليلاً كما يجري (بصورة مشروعة جداً) في المحاسبة الجارية . فنحصل ، اذ ذاك ، على الانطباع - ولكنه ليس أكثر من انطباع - بان الربح هو معدل (١٠٠٪ ، ٥٠٪ ، ١٠٠٪ الخ حسب الحالة) يطبق ، بعدئذ ، على سعر كلفة نتاج أو خدمة ما . ولكن نظرية القيمة - العمل - نظرية ريكاردو لا نظرية ماركس - تقدم لنا مفتاحه : فلا يعود الربح ، باعطائه اسماً عقلياً لما يبدو حتى الآن ، الاشد تصفاً في المحاسبة المزدوجة ، يظهر وكأنه هبط من السماء ، بل يظهر على ما هو عليه ، اي نتاج عمل جديد انجزه المبادل . لقد وصفت هذا الربح بأنه امكاني . وربما كان من الأفضل ان يقال ان وجوده خاضع لشرط معطل ، وهو ما يبرر ، في نظر المنظر ، حذر المحاسب الذي كانت قيمة دخول الثمار في الحساب مساوية ، بالنسبة اليه ، لغرام من الذهب فقط ، وهي قيمة الآلة المهتمة .

فلن تعود الـ ٤,٨ إكغ من الثمار تبادل بقيمتها التامة ، أي التي تشمل الربح ، إلا بشرط ان يكون عمل جديد قد انجز من جانب المبادل . وعند ذلك ، سوف يستطيع بيع ان يبادل هذه الـ ٤,٨ من الثمار بتاج ٢٠ ساعة عمل : غرام من الذهب وآلة اخرى مثلاً . ولنكرر ان المبادل الذي اشترت اليه ليس حتماً ، شخصاً متميزاً عن بيع . فيمكن ، بالمشروعية نفسها ، أن نفترض ان التبادل يجري بين بيع وبيع اذا كان هو الذي انجز العمل الحديد . فوجود الربح ليس استثناء من قانون التساوي في التبادل ، بل شرط لازم ليتحقق ههنا التساوي .

روبنسون كان رأسمالياً قبل وصول جمعة

كان روبنسون ، الوحيد تماماً في جزيرته ، رأسمالياً وذلك قبل ان يلتقي جمعه بكثير . وربما كان كتاب دانييل دوفو المنشور في فجر القرن الثامن عشر يدين اولاً ، بنجاحه ، الكبير ، لمايلي : انه يعلن ، في انكلترا الريفية ، اندلاع الرأسمالية ببيانته كيف يستطيع رجل مقصور على موارده الخاصة أن يكون لنفسه حياة مريحة وذلك بفضل تراكم منتجات عمله . ان روبنسون هو عكس المتوحش بمعنى انه الرجل الذي يعمل عشر ساعات في حين تكفيه خمس ليقطف غذاءه اليومي وفي مجاهاته الاولى .

وهن أجل ان يستطيع روبنسون ، نوعاً ما ، ان يشتري من نفسه القيمة التامة لانتاج آله ، وبعبارة اخرى ، ليحتفظ بربح السلفة التي كونها لنفسه بمراكمته ، يوم الاثنين ، على صورة آلة (أو على اية صورة اخرى) ، نتاج ١٠ ساعات عمل ، يجب ان يعمل ، أيضاً ،

يوم الثلاثاء اثناء عمل آتته وحدها ١٠ ساعات لصنع آلة اخرى تحمل عمل تلك التي ستصبح ، في نهاية اليوم ، خارج الاستعمال مثلاً . وهكذا أصبح روبنسون الوحيد تماماً في جزيرته رأسمالياً وذلك بموجب التبادل وحده . وقد رأينا ما كان يمكن ان يحدث لو كان قد امتنع عن العمل يوم الثلاثاء . فيما انه كان عليه ان يستهلك ، في اليومين الاولين من الاسبوع ، ٢,٤ كغ من الثمار ، اي نصف انتاج آتته ، فقد كان سيبقى له بصفة موجودات « ، الثلاثاء ، ٢,٤ كغ في حين ان المشروع الذي كان قد اسسه (« روبنسون وروبسون ») كان سيدين له بتاج كلف ٢٠ ساعة عمل للاسباب التي عرضناها منذ قليل . والنتيجة ان مشروع روبنسون وروبسون سيكون خاسراً وكان سينبغي على مساهمه الوحيد ، روبنسون ، ان يرضى بخفض لدينه على نفسه . وليست هناك سوى وسيلة واحدة لتجنب ذلك هي : على روبنسون ان يعمل ١٠ ساعات يوم الثلاثاء . وهذا يعني ان يؤسس شركة اخرى ، روبنسون ٢ وروبسون ٢ ، يبادل انتاجها ، قيمة بقيمة ، مقابل قيمة انتاج شركة روبنسون وروبسون . ودون ذلك يكون روبنسون قد خسر وقته بالمعنى المطلق للكلمة . الا ان الرأسمالية ليست شيئاً آخر خلاف النظام الذي يسمح للانسان باستعادة القيمة التامة لانتاج عمله . لقد كان ماركس يسخر من الروبنسونيات ، وربما كان ذلك لان القصة الحقيقية لروبسون كانت ، في الوقت نفسه ، الكذب البسيط والاقفل قابلية للضحك لتفسيره للرأسمالية .

* * *

« المعاني المتنوعة لجملة «رأس مال»

الملحق الثاني بالفصل السادس

رأس المال ، بالنسبة للاقتصاد السيامي ، هو : « التناج المتراكم للعمل » ، ويعني رأس المال ، في لغة المحاسبة ، « موقعاً دائماً » لصاحب المشروع . فالامر يسور ، اذن ، بالطبيعة ، حول بند من الخصوم . و« التناج المتراكم للعمل » اللّائي يسمّى ، أيضاً ، « المدخر » هو ، في التحليل الاقتصادي ، التّيب المولد للدين المسجل في الخصوم والذي يملكه صاحب المشروع على اصول الشركة . واختيراً ، تستعمل كلمة « رأس مال » ، بصورة شائعة أيضاً ، وخاصة في هذا الكتاب ، بمعنى آخر . ان « التناج المتراكم للعمل » يتخذ ، مشخفاً ، صوراً متعددة . فهو يتبدى ، احياناً ، على صورة ابنية ، و احياناً أخرى على صورة ادوات وآلات وغلداء وملابش الخ .. ويايجاز على صورة كل المواد « المستعملة في الانتاج » حسب التعريف الذي ذكرت به . في بداية الفصل الرابع : وعند ذلك ، فان كلمة « رأس مال » لا تكون مرادفة للمدلول « المدخر » المجرد أو « التناج المتراكم للعمل » ، بل تدل على الجملة التي تؤلفها الاشياء المنتجة بالعمل البشري :.. مادية (آلات الخ ..) أو غير مادية (براءات اختراع الخ ..) تستعمل من أجل « اعطاء العمل نتيجة » . وتؤلف « رؤوس أموال - الاشياء » مقداراً مساوياً لها من بنود اصول المشروعات أو الامة بكاملها .

وربما كانت هناك مزية كبيرة لامتسالك كلمتين مختلفتين ، على الأقل ، للدلالة على رأس المال حسبما يتبدى في موقع موجب أو موقع سالب. وكانت لغة كبار الكلاسيكيين الانكليزية تجري ، إلى حد ما ، هذا التمييز باستعمالها كلمة «المخزون» بالمعنى الموجب أحياناً ، وكلمة رأس المال (بالمعنى السالب والمعنى الموجب حسب الحالات) وسأحاول ، في بقية هذا الكتاب ، ان ألتطابق مع المصطلحات التالية :

النتاج التراكم للعمل = المدخر = رأس المال الموظف = الحصة الأولية (بالمعنى السالب)

رأس المال الشيء = أداة انتاج (المعنى الموجب)

ان التحليل المحاسبي (الاول) لمفهوم رأس المال الذي يتبدى في اصول الموازنة كقيمة لإداة الانتاج الصالحة لإعطاء ربح ، وفي المصنوع كدين على قيمة المدخر المكون سابقاً للحصول على أداة الانتاج هذه ، ان هذا التحليل يبرز الخديعة التي لا تصبغ للمحاكمة المسماة «الديالكتيكية» . ان لرأس المال ، في رأي الماركسيين ، طبيعة ، دياكتيكية . فقيمته يتبدى على صورة سلعة أحياناً ، وعلى صورة «مال» أحياناً أخرى . والواقع ان هذا التراجع ، بقدر ما يعني شيئاً عتقاً يعبر عنه بهذه اللغة ، يرد إلى العمودين المقامين من جانب المحاسبة المزدوجة . ولكن ازدواج الحسابات — وهل من حاجة إلى التدقيق في ذلك مرة أخرى ؟ — لا يدين بشيء لتفكير فلسفي حول مختلف «صور» القيمة . أنه ناجم من توضح منطقي لوظيفة رأس المال والقطاع المنطقي للمحاسبة المزدوجة هو الذي يجعلها مدخلا إلى دراسة الاقتصاد السياسي أفضل من الديالكتيكية الهيغلية

٥ - حول «مقدمة» بييرو سرافا

الملحق الثالث بالفصل السابع

ان معدل الادخار الصغري هو ، ضمناً على الاقل ، الفرضية التي يحاكم بييرو سرافا بموجبها في كتابه « انتاج السلع بسلع » ، وهو كتاب يقدمه المؤلف الذي ندين له بطبعة كامبردج المتفتنة لزيكاردو بوصفه « مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي » . ان سرافا يفترض اقتصاداً في وضع يستطيع ، معه ، ان يعيد انتاج ذاته . الا ان نظام التبادل ، كما حاولت بيان ذلك هنا ، مغلق: عندما لا يعود هناك ضم لعمل جديد .

ان تحليل سرافا هو من طبيعة تعمل على تقديم فهم الظواهر ، الاقتصادية . عندما يدخل مدلول معدل ربح مظهر وعندها يؤكد ان معدل الربح محدد بمعدل نمو الاقتصاد و « التزوع إلى الادخار » لدى الطبقة الرأسمالية .

وبالتعادل يبقى المؤلف ، على ما يبدو لي ، سنجياً لا وهام الاقتصاد السياسي المعاصر (وبصورة اهم لكل الاقتصاد السياسي غير الريكاردي) عندما يحل محل وسائل العيش التي يفترض انها تمثل الاجر ما يسميه « كميات متجانسة من العمل » . ان مثل هذا الابدال جدير بـ « جلد » لآدم سميث وليس لزيكاردو (راجع الفصل الخامس) .

ويفترض سرافا : أيضاً ، ان السلع تبادل فيما بينهما بنسبة ما تقتضيه من عمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة عندما يكون لدينا $J=1$ ، اي عندما يمتص الاجر كلية الدخل وتكون r (معدل الربح) = الصفر . فقد رأينا فعلاً ، ان معدل الربح يؤثر في قيمة التبادل النسبية للسلع منذ البرهة التي تكون ، فيها ، سيرورات صنعها ذات فترات زمنية مختلفة . فنحن نعيد ، اذن ، مبدأ تناسب قيمة التبادل مع حجم العمل اذا افترضنا معدل الربح مساوياً للصفر . ولكن ، هل كان من شأن ريكاردو ان يقبل بالمحاكمة بموجب فرضية يفترض حالة التوقف التي يمكن ان نعلنها بمثابة نهاية عهد الاقتصاد السياسي ؟ الا يعود البسيط الذي يخلطه سرافا الى ابعاد المسألة الاساسية التي كانت سميت غير قادر على حلها (كيف يمكن التوفيق بين مبدأ القيمة - العمل ووجود الربح ؟) لان كمية العمل المكرسة لانتاج سلعة تمثل ، في رأيه ، قيمة الاجر ؟

ان النقطة التي يخلط فيها سرافا بين مفاهيم الاقتصاد السياسي المكتشفة والافكار المتلقاة من الاقتصاد السياسي المعاصر اشد الخلط هي عندما يحاول تعريف معيار « مثالي » : انه يلاحظ الصعوبة حقاً : فطالما تنتج السلع بموجب نسب مختلفة من « رأس المال » والعمل ، فان ايا منها لن يستطيع ان يكون ، بالضبط ، كله ، معياراً كاملاً . وللمخرج من هذه الصعوبة يفترض سرافا اقتصاداً تنتج ، داخله ، السلع « المشتقة من النظام المعيارى » بنسبة متماثلة من رأس المال ، والعمل (١٤) . وتتكون وحدة القيمة الجديدة من « الدخل القومي المعيارى » المعروف بوصفه الكمية التي يجب جمعها من السلعة المعيارية

لتكوين الناتج الصافي للنظام المعياري . وبناء سرافا ، من هذه الناحية ، متناقص الوضوح وذلك لأنه يسمى ، بوسائل ملتوية ، إلى حل مسألة لا تتحمل حلاً : فالمعيار المثالي غير موجود ولا يمكن ان يوجد . الا ان سرافا يعود ، في نهاية محاولته البارة والعميقة في الوقت نفسه ، إلى الوقوع في الخطأ المشترك على اعتبار انه يمضي حتى كتابة انه اذا اعطيت (ر) ، فان كمية العمل يمكن ان تستخدم كمعيار قيمة . وهكذا يكون المختص بريكاردو ، بدوره ، ضحية وهم سميث - وهو ما يقوده إلى الاستسلام ، هو أيضاً ، لايهام معيار العمل . ان كمية العمل التي تصبح المقياس الجديد « المطلق » هي تلك التي « يمكن ان تشتري بالناتج الصافي المعياري » . اتقد بقي سرافا فعلاً ، على الرغم من موهبته ، عند حدود « مقنعة نقد الاقتصاد السياسي » لأنه يستمر ، هو الآخر ، في اعتبار كمية العمل سلعة .

وقد بقي سرافا ، كذلك ، عند عتبة النظرية الريكاردية دون ان يدخلها حقاً عندما يقول ان معدل الربح يمكن ان يحدد « مستوى المعدل التقدي للفائدة » في حين ان ريكاردو على حق ، ضد كل المنظرين الليبراليين المحدثين ، عندما يقول ان معدل الفائدة يحدد بمعدل الربح وليس العكس . ولكن سرافا لم يعرف اعادة وضع الربح في الآلية العامة للتبادل .

ويشرح سرافا ، أيضاً ، لماذا يجب على الناتج الذي تعطيه آلة ان ينخفض بقدر ما تنقضي الاعوام لان سعر الآلة يهبط . والواقع ، كما رأينا ، ان الربح هو القيمة المقابلة لرأس المال (المستخر) وليس للآلة.

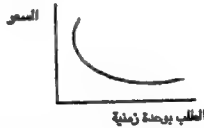
. . .

٦- نقاط منحنى الطلب الملحق الأول بالفصل الثاني عشر

الخبز ، في بلد يأكل فيه جميع الناس حتى الشبع ، ليس نادراً ، ومع ذلك فهو ليس مجانياً . فالحبازون يبيعونه بكلفة انتاجه تقريباً (بما فيها الربح) وكذلك هو الامر بالنسبة للملح ولكل السلع الضرورية الضعيفة السعر . وكون كلفة انتاج هذه المواد منخفضة جداً يفسر لماذا يقابل الطلب المليء ، بالنسبة اليها ، كلية الحاجات التي يجب تلبيتها تقريباً ، على اعتبار ان ما من شخص يكون على درجة من الفقر لا يستطيع معها ان يشتري كمية الخبز أو الملح التي يحتاج اليها . ولكن التثيرة ليست ، كذلك ، السبب المولد للقيمة بالنسبة لحملة المواد القابلة لاعادة الانتاج في سوق حرة . فاذا كانت سيارة عادية لاسرة متوسطة تباع بمبلغ ١٠٠٠٠ ف ، فإن هذا السعر لا يفسر بمزايدة المشترين . فهو يقابل ، بصورة تقريبية ، كلفة انتاج السيارة . والانتاج المحلي والواردات ستقدم للسوق قلنر ما تطلبه من سيارات بهذا السعر . وإذا تزايد الطلب على السيارات بسرعة ، فانه ينجم عن ذلك فاصل بسيط بين تاريخ التوصية وبرهة التسليم . والاحتمال ضعيف على كل حال في ان يكون الاحتكار الجزئي والوقفي الذي يدل عليه هذا التأخير من طبيعة يزييف ، معها ، مبدأ التساوي في التبادل بصورة ذات دلالة . فلن يكون السعر اعلى من كلفة الانتاج الواقعية الا بقليل وهو

ما يعني ان الصانع لن يستطيع الحصول على ربح زائد كبير جداً فوق الربح المتوسط . لنفترض ان كلفة انتاج سيارة تنخفض بمعدل ١٠ بالمئة مع بقاء كل الاشياء الاخرى على حالها (المداخل ، اسعار المواد والخدمات الاخرى الخ ...) . ان المنافسة بين الصانع ستؤدي إلى جعل سعر المبيع ٩٠٠٠ ف ، وسوف يمكن ، بهذا السعر الحديد ، الوصول إلى طبقة جديدة من المشترين كانت ، حتى ذلك الحين ، امكانية . واذا ارتفعت كلفة الانتاج ، على العكس من ذلك ، لسبب من الاسباب ، فان سعر المبيع سيزيد بالضرورة وسوف يشبط ذلك ، احتمالاً ، عدداً ١٠ من المشترين .

ان منحى الطلب يقوم ، في اعم صورة ، على ربط سعر بكمية ربطاً تابعياً مثال : اذا كان الطلب السنوي للسيارات ، بسعر ١١٠٠٠ ف يبلغ ١٣٥٠٠٠٠ وحدة فسوف يبلغ سعر ١٠٠٠٠ ف ، ١٥٠٠٠٠٠ وحدة ، وبسعر ٩٠٠٠ ف سوف يبلغ الطلب ١٧٠٠٠٠٠ وحدة الخ والمنحى .



متجه ، الا في حالات استثنائية ، من اليسار إلى اليمين ومن الأعلى إلى الأسفل (وأنا اذكر هنا بالنظرية في خطوطها الكبرى) لان الكمية المطلوبة تزيد ، في اغلب الاحوال ، اذا انخفض السعر والعكس بالعكس . ذلك هو فعلاً ، بموجب مصطلحات علماء الاقتصاد المحدثين ، « قانون الطلب » (١٥) . ولكن علاقة التابعية التي تربط الكمية بالسعر

« لم يمكن استعمالها ابداً في كل مسألة مشخصة » كما يلاحظ ميلتون فريدمان براءة . ولا حاجة للمضي في التأمل بعيداً جداً لفهم عجز منحنيات الطلب عن بيان الواقع . ويكفي ان ننبه إلى التعسف الذي يهيمن ، بالضرورة ، على انشائها . حول اي شيء يدور الامر ؟ انه يدور حول الدلالة ، في منحني ، على الكميات التي مستطلب ، ضمن أسعار مختلفة ، في فترة واحدة من الزمن . الا انه لا يوجد ، في كل فترة زمنية ، سوى سعر واحد وكمية واحدة مطلوبة . فالفرنسيون اشترؤا مليوني سيارة عام ١٩٧٣ . فكم كان يمكن ان يشتروا منها لو ان السعر كان اذني بمقدار الثلث ؟ ان ابرع دراسات السوق لن تستطيع قط ان تعطي أكثر من اجابة تقريبية جداً عن مثل هذا السؤال . فلماذا يصبر علماء الاقتصاد ، في هذه الشروط ، على ادخال مثل هذه الوظيفة التابعة في عاكرتهم ؟ لان تبرير وجود « قانون » للعرض والطلب ضروري من أجل تصور منحني للعرض ومنحني للطلب في وقت واحد . ويدل الاول على السعر الادنى الذي سيوافق المنتجون على ان يصنعوا ، لقاءه ، هذه الكمية أو تلك . ويدل الثاني على الكمية القصوى التي ستشترى بهذا السعر أو ذاك . والنقطة التي يفترض ان يتلاقى المنحنيان عندها هي سعر التوازن في السوق . ونقطة التوازن هذه هي ، في النظرية الكلاسيكية ، كلفة الانتاج المحددة موضوعياً بكمية العمل . (فهي تتوقف اذن ، حصراً ، على شروط الانتاج) . ولا يمكن ان يوجد ، في النظرية الليبرالية الجليدية ، اي تحديد من من هذا النوع على اعتبار انه يجري تصور كلفة الانتاج بوصفها جمعاً لعدد معين من الاسعار (اجور ، مواد اولية الخ ...) يتوقف مستواه ، أيضاً ، على العلاقة بين العرض والطلب .

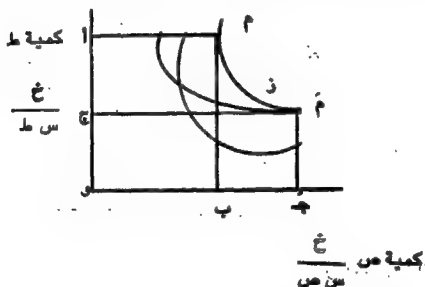
فيجب ، اذن ، من أجل وضع منحى العرض ، الانطلاق من الاسعار الموجودة والمحاكمة كما يلي : بالاسعار الحالية للبد العاملة والمواد الاولى الخ ... ، يبلغ سعر كلفة سيارة ١٠,٠٠٠ ف لانتاج يبلغ ١,٣٥٠,٠٠٠ سيارة . فسوف تكون ال ١٠,٠٠٠ ف السعر الادنى الذي سيرضى الصناع ان ينتجوا ، به ، هذه الكمية (ان الهامشين ، كما سبق ولاحظت ، غير قادرين على ان يحددوا لنا ما اذا كانت هذه ال ١٠,٠٠٠ ف تشمل ربحاً أم لا ، وما هو السبب اذا كان الرد إيجاباً ... ولكن لندع هذا الامر) . وينجم عن ذلك ان منحى العرض ، في النموذج « الليبرالي الجليد » ، عاجز عن ان يكشف لنا القيمة النسبية للسلع فيما بينها على اعتبار انه يجب اللجوء ، من أجل انشائه ، إلى سلم الاسعار كما هو معطى ، فعلاً ، من جانب السوق . ومن أجل ذلك ، فان وظيفة الطلب ، تبلغ هذه الاهمية . فعليها تقوم مسؤولية تفسير سلم الاسعار كاملة . ولكن لا يفترض سلم الطلب ، كما يتصوره علماء الاقتصاد المحدثون ، هو أيضاً ، ان يكون سلم الاسعار معطى ؟ واذا كانت الحال كذلك ، كما سأحاول ان ابرهن ، فان النظرية المتبعة ليست الا تكراراً حتى ولو كانت على الصورة « المحسنة » التي اعطاها اياها جون هيكرز .

وليس هنا محل التذكير ، تفصيلاً ، بالنظرية مراجعة ومصححة من جانب هيكرز . وسوف نركز الانتباه على بعض المسائل التي تطرحها . لقد جرى الاعتراض على هامشي بدرسة فيينا الاولى بأن نظريتهم كانت يفترض امكان الصياغة الكمية للدول في مثل غموض المنفعة وذاتيتها . وكان توازن السوق يحصل ، في رأيهم ، عندما تكون

العلاقة بين مسعري سلعتين تسميهما (ص) و(ط) مماثلة للعلاقة بين منفعتيهما الهامشيتين :

$$\frac{ع ص}{ص ص} = \frac{ع ط}{ط ط}$$

ان انشاء منحنيات الطلب تقتضي ، مبدئياً على الأقل، ان تعرف بكم تتجاوز منفعة هذه الكمية من المادة (ص) منفعة تلك الكمية من المادة (ط) . واستبعاد هذا الشرط الذي يلقي ما يشبه ظلاً من الشك على كل محاكمة الهامشيين هو الذي يحاول ، من أجله ، جون هيكز ان يعطيه ، في « القيمة ورأس المال » ، عرضاً جديداً مستعيناً، خاصة ، بـ « اكتشاف » لفيلفريدو باريتو . وسوف يكفيننا هنا ان نذكر بأن التجديد يقوم على انشاء منحنيات طلب انطلاقاً من منحنيات تسمى



منحنيات عدم التميز الذي يتعلق أبسط نماذجهِ بمستهلك مدعو للاختيار بين المادتين (ص) و(ط) .

خ

الواقعة على الاحداثي الاتقي بنقطة (—) واقعة على الاحداثي

س ص

العمودي . ان اية نقطة على هذا المستقيم تمثل تركيباً من (ص) و(ط) يستطيع المستهلك الحصول عليه بواسطة دخله (خ) . ويتم بلوغ نقطة التوازن في (ز) حيث يكون المستقيم مماساً لمنحنى عدم تميز (١٧) ، ومنحنيات الطلب (؟) يوجد منها انواع عديدة حسبما نفترض الثبات في الدخل أو في السعر (مبنية على اساس سلسلة من منحنيات عدم التميز وسلسلة من مستقيمات الدخل . والقارئ الذي يتفق له ان ينسى هذا اللغظ الذي لم يكن على أحد ، قط ، ان يستخدمه الا لينجح في امتحانات يعرف الآن ما يكفي عنه من أجل قراءة ما بقي من هذه المعالجة .

ما هي الانتقادات التي يحق لنا ان نوجهها إلى منحنى الطلب الذي اكبر انه صانع ، من خللاط عديدة ، من جانب علماء الاقتصاد الهامشين ليعملوا ادخال « قانون » العرض والطلب بالقوة ؟

١ - ان مبرر وجود منحنيات عدم التميز هو التعبير عن سلم تفضيلات المستهلكين بصورة مستقلة عن الاسعار الموجودة في السوق . الا ان ذلك غير ممكن الا بالصدفة . ولنتنظر لماذا يكون الامر كذلك . لا حاجة لأن يكون المرء رياضياً كبيراً ليلاحظ ان انحدار منحنى لعدم التميز يقيس ، على الهامش ، معدل ابدال (ص) بـ (ط) (كمية من (ط) تعرض متفتحتها على المستهلك تحليه عن وحدة هامشية من (ص)) ولكن ، هل من الممكن ان يعرف معدل الابدال هذا ، من

أجل كل المنتجات التي نشتريها ، دون الرجوع إلى ما تكلفنا اياه ؟
 لنفترض اننا خصنا ، فجأة ، في عالم كل شيء فيه مجاني . ان سلم
 تفصيلاتنا سيعدل من جراء ذلك كلياً : فسوف يكف عن اثارة اهتمامنا
 عدد كبير من المواد التي نستهلكها حالياً لانها ارخص من سواها .
 فمعدل ابدال المارغارين بالزبدة ، بالنسبة لكثير من الفرنسيين ،
 مثلاً ، هو قضية سعر . فالمارغارين كان سيخفي من مطابيحهم لو
 كانت الزبدة ارخص ، ومن باب اولى اذا لم تعد تكلف شيئاً . والامر
 هو كذلك بالنسبة للمنتجات الصناعية : فمن الذي سيختار جهاز
 تلفزيون غير ملون لو لم تكن المسألة مسألة مال ؟ والنتيجة هي : ان
 منحني الطلب ، وهو مشتق من منحنيات عدم التميز ، اسير نظام
 الاسعار التي يفترض فيه ان يسهم في تفسير تشكلها . ولنضيف إلى

خ خ

ذلك ان مستقيم الدخل الذي يربط بين (—) و (—)

س س

تابع ، من حيث الانشاء ، لنظام الاسعار .

٢ - ان وجود نقطة تماس بين مستقيم الدخل ومنحنى عدم التميز
 وهم بياني . لماذا ؟ لان منحني تمثل نقاطه تركيبات متساوية المنفعة
 (مادلول ذاتي) ومستقيم تمثل نقاطه مختلف صور توزيع الانفاق الكلي
 نفسه بين عمليتي شراء (لحجمين قابلين للتقدير وللصياغة الكمية
 اذن) ، لان هذين الخطين يتعيان إلى مستويين مختلفين . وبما انه
 لا يمكن رسم المنحنى والمستقيم المذكورين على المستوى نفسه ، فقد
 أصبح من العبث ان نتخيل انه يمكن ان تكون لهما نقطة مشتركة .

ان النقطة (ز) هي ، بموجب تعاليم الهامشيين ، النقطة التي يكون فيها معدل ابدال (ص) بـ (ط) (مجلود المنفعة) معادلاً للنسبة بين سعرهما . وقد عرفنا ان المنفعة (ف) غير قابلة للصياغة الكمية ولكن

ف ص

(—————) (التي تمثل المنحدر منحنى عدم التميز) ستكون
ف ط

كذلك ، بصورة غير مباشرة على الاقل ، على اعتبار ان هذه النسبة
س ص

تساوي ، بالانشاء ، (—————) (وهي نسبة تقيس المنحدر
س ط

مستقيم الدخل) . اننا في صميم الابهام . فليس المعادلة المزعومة
ف ص س ص

(—————) = (—————) اي معنى على اعتبار انه يتم
ف ط س ط

التبادل (الاسعار) ، في نقطة توازن السوق ، متناسبة ، بصورة
تقريبية ، مع كلفة الانتاج وليس مع المنفعة . ان علاقة التساوي هذه
جديرة بالسكولاستيكية بقدر ما نفترض ان مدلول المنفعة يقابل مادة
قابلة للصياغة الكمية .

ولنتفتح ، هنا ، قوساً : ان معلمي المدرسة السيكولوجية لم
يجهلوا ، بداية ، هذا الاعتراض . وقد رأينا لعبة الخفاة المستعارة من
باريتو والتي استعمله هيكر بواسطتها . وما ييلو اطرف من ذلك هو
خطوة الراس التي تقوم على افتراض المسألة محلولة . وهو يكتب
مالبي :

« يبلو مستحيلاً » ، لأول وهلة ، ان نمضي بتحليل ابعاد من الواقعة التي هي ان المنفعة المطلقة للحلدة تفلت منها لأنها ليست ذات علاقة مباشرة بالزمان أو المكان وغير قابلة للقياس مثل منفعة الاتساع ومثل الكمية المملوكة . حسنًا .. ان هذه الصعوبة ليست بما لا يمكن التغلب عليه . لنفترض ان هذه العلاقة موجودة واننا سوف نستطيع ان نقدم بياناً مضبوطاً ورياضياً بتأثير منفعة الاتساع ومنفعة الحلدة والكمية المملوكة من الاسعار » (١٨) .

ان هذه الطريقة السطحية ليست لا علمية قلياً ، فغالبا ما يحمل العلماء على افتراض قابلية الصنغ الكمية لاشياء ليست كذلك فوراً ولكنها تصبح كذلك فيما يلي بعد ان تكون قد استخضمت دعابة للنظرية (تلك ما كانت عليه الحال بالنسبة للكتلة في الفيزياء مثلاً) . الا ان شيئاً من ذلك غير موجود مع « منفعة الحلدة » . ان ريكاردو ، أيضاً ، يفترض وجود معيار للقيمة العمومية (يسميه ، لمزيد من التسهيل : الذهب الا انه ليس له ادنى علاقة مع هذا المعدن (١٩)) ، وذلك مع تنبيهه باننا لا نملك ولن نملك مثل هذا المعيار الثابت . الا ان القيمة تتوقف ، في نظامه ، على شيء ما قابل ، نظرياً ، للصنغ الكمية ، هو عدد ساعات العمل ، وربما سيكون كذلك ، عملياً ، ذات يوم بفضل الحواسيب .

٣ - ان التحليل القائم على « وظائف الطلب » المزعومة ينتهي ، وقد جرد من الاساس ، إلى لفظة علمية مزعومة . والطلاب يعرفون جيداً « اثر الدخل » و« اثر الابدال » المنسوبين إلى تحولات سعر سلعة ما . فإذا هبط سعر سلعة ما ، فان المستهلك سيتزح إلى ان يشتري

منها المزيد وإلى ان يضيق من مشترياته لمواد اخرى أصبحت اغلى نسبياً . هذا هو اثر الابدال . أما أثر الدخل الذي حظي بالمزيد من انتباه علماء الاقتصاد ، فهو ينجم عن كون هبوط سعر سلعة ما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للمستهلك الذي بقي دخله الاسمي ، مع ذلك ، على حاله . واود ، هنا ، ان أتحدث عن الفرق في التفسير الذي تهتم به الكتب الجامعية بين عالم الاقتصاد الروسي سلوتسكي وجون هيكز . وهذا هو موضوع المشادة : يملك بيير دخلاً يبلغ ١٠٠ دولار . ان سعر (ص) كسعر (ط) هو دولار واحد . يشتري بيير ٥٠ وحدة من (ص) و ٥٠ وحدة من (ط) . يهبط سعر (ص) إلى النصف . وعلى اثر ذلك ، يشتري بيير ٨٠ وحدة من (ص) ؛ ٥٠ ستاً (و ٦٠ وحدة من (ط) بدولار . فشراؤه الكلي ما زال يبلغ اذن ، ١٠٠ دولار ، ولكن شرطه قد تحسن . وعند ذلك ، يفترض ، لموازنة « اثر الدخل » انه يؤخذ منه ٢٥ دولاراً . ان بيير يستطيع ان يحصل على الكمية نفسها ، بالضبط ، التي كان يحصل عليها سابقاً (٥٠ وحدة من (ص) و ٥٠ وحدة من (ط)) .

إن « الدخل الواقعي الظاهر » (كلدا) لم يتغير في نظر سلوتسكي . وهو يستند إلى كونه يستطيع ، اذا شاء ، ان يشتري ، بالدولارات الخمسة والسبعين ، ما كان يشتريه بمائة دولار مهما كانت التركيبات الممكنة الاخرى . ولكن هيكز يرى ان ٧٥ دولاراً تمثل « دخلاً واقعياً » اعلى من المائة دولار القديمة . لماذا ؟ لان بيير استطاع بالسعر الجديد ، ان يختار الوقوع على منحني تميز اعلى : فإذا اشترى ، مثلاً ، ٦٠ ص و ٤٥ ط بدلاً من ٥٠ من كل منهما ، فذلك لانه

يفضل التركيب الاول . ومن أجل ابقاء « الدخل الواقعي » على حاله ، ينبغي ، في رأي هيكز ، ان تؤخذ من بيير بضعة دولارات لاجباره على العودة إلى منحى التميز القديم (ولكن ، بداهة ، ليس بالتركيب نفسه ٥٠ - ٥٠) .

ان كل هذه المماحيكات لا تثبت براعة الاقتصاد السيامي ، بل هي تبين انحطاطه . إلى أي نوع من « الدخل الواقعي » يرجع الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام ١٩٧٢ ؟ إلى ما يتخيل بيير انه دخله على اساس اخواقه وتفضيلاته الخ ... والبراعة الحقيقية موجودة لدى ريكاردو الذي يرى ، كما نذكر (راجع الفصلين الخامس والثامن) ، ان الدخل « الواقعي » معروف ، موضوعياً ، بصورة مستقلة عن كمية المنتجات التي يمكن شراؤها بانفاقه . ان دخل ١٠٠ دولار يمثل ، بالنسبة لريكاردو ، قيمة نتاج ٣٠ ساعة عمل (٢٠) مثلاً . فيجب ، اذن ، ان يحصل بيير ، مقابله ، على عمل قدر ما تنتجه ٣٠ ساعة عمل من (ص) و(ط) (٢١) . فإذا هبط سعر (ص) ، فذلك لان كلفة صنعها أصبحت أقل ، وهو ظرف موفق سيتيح لبيير شراء المزيد من السلع ، ولكنه لن يؤثر ، ابداً ، في القيمة « الواقعة » لدخله .

ماذا نقترح على انقراض الاقتصاد السيامي التي لن يعود في امكان الانشاءات الموهبة اخضاعها طويلاً ؟ لا مكان ، من أجل تفسير تشكل الاسعار في سوق تنافسية ، لمنحنيات الطلب التي تعود في جوهرها إلى افتراض تعادل بين الاشباع الناجم عن استهلاك كمية معينة من مادة (ص) ، من جهة ، ومبلغ من المال من جهة أخرى . ان حجم الطلب

محدد ، في الواقع ، بالقدرة على عرض نتائج ذي قيمة معادلة . ويكفي لبيان عمل السوق ، في جملتها ، ان نعرف العروض بموجب مبدأ كون الطلب ليس شيئاً آخر بخلاف عرض سلعة مقابل أخرى . واقول ، لا ستعيد المثال المذكور في الفصل الثامن ، ان الطلب الفعلي ، في الشوق ، للمجموع الذي يؤلفه مستخدمو سـتروين ومساهموها مثل في عرض سيارات سـتروين . ان هذا المشروع يبيع (يعرض) سياراته . وبواسطة الوارد المقابل ، يحصل مستخدمو سـتروين ومساهموها على السلع والخدمات التي يجب ان تقابل قيمتها (بالمعنى الكلاسيكي للكلمة) ، اذا لم يعثر التبادل اعوجاج خطير ، قيمة السيارات المعروضة خلال العام بصورة تقريبية . ان هذه السلع والخدمات المطاوعة تمثل عرض متجنين آخرين .

ولا يعني التضحية بمنحنيات الطلب ان نهمل دور الطلب في اقتصاد ما . فمن البديهي ان لا ينتج من أجل الانتاج ، وان الانتاج موجه بموجب الحاجات . ومن أجل ذلك تصنع سـتروين ، اليوم ، سيارات بدلاً من عربات قطار ، وسوف تصنع ، غداً ، عربات قطار اذا غدا السفر بالقطار أكثر اقتصاداً من السفر بالسيارة . والحاجة إلى السيارات يعبر عنها من خلال منحني عرض صانعي السيارات .

لقد رأينا ، قبل قليل ، ان منحنيات الطلب غير قابلة للاستعمال على النطاق الميكرو اقتصادي . ونرى ، الآن ، انها حشو على النطاق الماكرو اقتصادي . فالمعلومات التي يفترض ان تقدمها على النطاق الاول لا يمكن التحقق منها إلى الابد . أما على النطاق الثاني ، فهي لا تضيف شيئاً إلى ما كان معروفاً ، من قبل ، منذ البداية . والعالم

يرفض الانشاءات غير المجدية . وهو يملك ، كما سوف نرى ، سبباً اقوى ، أيضاً ، لرفضها .

ان منحنيات الطاب ، وقد ذكرت بذلك بصورة عابرة ، تدل على الكميات القصوى التي تشتري خلال الوحدة الزمنية (خلال السنة هنا) بسعر معين . وهي ، بذلك ، تطرح المسألة بصورة معكوسة . فإذا اراد ببيير شراء شيء ما ، فذلك لانه يملك شيئاً آخر يعرضه ، مبلغ ١٠٠ دولار مثلاً . ان على ببيير ، منطقياً ، ان يرفض شراء اي نتاج يساوي اقل من ١٠٠ دولار بهذا المبلغ ، ولكنه يجب ان يقتني اي نتاج يساوي أكثر من ذلك اذا اتفق ان تقدم احدهم لبيع ما يساوي ١٣٠ أو ١٥٠ دولاراً بمائة دولار . فالمشتري سيحدد لنفسه ، اذن ، الكمية الدنيا التي ينوي شراؤها مقابل المبالغ المتوفرة له . وميضع ببيير في منظوره الاشباع الذي يأمل في استخلاصه من شرائه والتضحية المالية التي يجب ان يرتضيها . ويبدو ذلك كما لو انه يثبت صواب المدرسة السيكلوجية ومنحنيات طلبها . ولكن ، على اي شيء ستنصب المقارنة ؟ على شيئين قابلين للمقارنة : قيمة ما يجري التخلي عنه - وصاحب دخل ما في موقع جيد بصورة عامة ، كما يقال ، ليعرف ان للقيمة بعض العلاقات الدقيقة مع العمل - من جهة ، وقيمة ما يكون مرغوباً من جهة اخرى . فمن غير المحتمل ان يوافق ببيير على التخلي عن قيمة أكبر من القيمة التي يتلقاها ما لم يكن ضحية فتنة لا تقاوم من جانب الدعاية الحبيثة للاعلان أو ابتسامة البائعة المقنعة والمغرضة .. وسوف يقول بصوت كبير ، وقد تبين عندها عاد إلى بيته انه « لم يحصل على ما يقابل ماله » (وهو تعبير مشتق ، على خط مستقيم من « مبادئ » ريكاردو) ، انه قد « سرق » أو « خدع » حتى ولو لم يكن قد قرأ ، لدى ارسطو ، ان التبادل يجب ان يقوم على المساواة .

٧ - عناصر لنقد التوازن العام، الملحق الثاني بالفصل الثاني عشر أصول مدلول التوازن التام أو العام، للسوق

يمكن ، على ما يبدو لي ، ان نعارض نظرية « التوازن التام أو العام » للسوق العتيقة (جذاً) والصادرة عن ليون والراس بعدد من الحجج الخامسة . فقد أصبح علماء الاقتصاد الذين يقرون هذا الانشاء المصطنع نادرين منذ بضع سنوات ، ولكن ايا منهم لا يستطيع ان يبرر اسباب شكه بصورة نهائية : لماذا ؟ لان مدلول التوازن العام هذا مرتبط بالنظرية السيكلوجية للقيمة التي تجعل من الندرة « سبب قيمة التبادل » (ليون والراس) وانه يجب ، بالتالي ، رفض هذه النظرية لالقاء الضوء على الخلط بين المفاهيم التي يفترضه « التوازن التام للسوق » الذي يتم الوصول اليه (في رأي والراس) عندما يكون الطلب الاجمالي الفعلي ، بالنسبة لكل سلعة ، مساوياً للعرض الاجمالي الفعلي . وعندما تتوازن السوق على هذا النحو ، فان كل الاسعار تحدد فيها ، كما يؤكد والراس - ويرى معظم علماء الاقتصاد في هذا « الاكتشاف » اسهاماً كبيراً في العلم - بالنسبة إلى بعضها بعضاً . واخيراً يفترض في حالة التوازن ان تكون تلك التي يتحقق ، فيها ، الاشباع الاقصى ، وهو ما ينجم (راجع المعالجة السادسة حول منحنيات الطلب) عن كون سعري مادتين معينتين متوازنين عندما تكون بينهما العلاقة

نفسها الموجودة بين منفعتيهما الهامشييتين . وما لم يتحقق هذا التساوي يجد المستهلكون مزية في تعديل تركيب مشترياتهم ، وبالتالي تركيب الكميات المنتجة . وقد طرحت تعريفات أخرى للتوازن العام ولكنها تترد ، كلها ، إلى الفكرة القائلة ان الاسعار والكميات تقع ، في سوق يفترض انها تنافسية تماماً ، على مستوى يتم ، فيه ، الحصول ، على الاشباع الافضل .

اننا نستطيع ان نستخلص ، منذ الآن ، مما قلناه في القصل التاسع حول طبيعة النظام الاقتصادي الفكرة الخمسية ، نوعاً ما ، التي تقول ان مدلول « التوازن » غير متكيف مع اقتصاد التبادل . فلا تكون في حالة « توازن » الا الأنظمة المغلقة ، كمركب كيميائي داخل انبوب اختبار . أما النظام الاقتصادي فهو نظام مفتوح على الطبيعة التي يستعير منها الطاقة التي يرددها على صورة عمل . وعمله يستبعد التوازن بالمعنى الذي كانت تفهمه الفيزياء التقليدية من هذه الكلمة . وقد انتهى علماء الاقتصاد الليبراليون المحدثون إلى وعي ذلك بصورة مبهمة مهما كانوا عاقلين في مفاهيميتهم غير المناسبة . وقد حاولوا ، للخروج من هذا الوضع - دون ان يتوصلوا إلى ذلك قط ، حقاً - الانتقال مما سموه بالتوازن « السكوني » إلى التوازن « الديناميكي » . ولكن ، ما هو النموذج الاقتصادي الذي يدخل الحركة بصورة بعدية ؟ ذلك هو النقد المركزي الذي سنتوسع فيه ، هنا ، ضد نموذج والراس . ان هذا النموذج محجوز من جانب الطلب ومن جانب العرض معاً ، وذلك : لانه يستند إلى تصور خيالي لـ « الطلب الفعلي » (راجع فقد منحني الطلب) اولاً ، ولان نموذج المنافسة الكاملة المزعوم يقوم في ، الواقع ،

ثانياً ، على تنظيم احتكاري للسوق ، وهو ما ينجم ، حتماً ، عن الصلة التي أقامها ، منذ البداية ، والراس - وكل خلفائه بعده - بين القيمة والتندرة .

حركية النموذج الريكاردى للاقتصاد المنافسة .

من المناسب ، قبل الشروع في فحص النموذج الواراسي الذي ما زال الاقتصاد السياسي يستند اليه - مع الاسف - اليوم ، ان نرسم بخطوط كبيرة النموذج الذي بني ذلك النموذج ضده والذي ذكرت خصائصه ، بصورة عابرة ، في هذا الكتاب .

ان الخاصية الاساسية للنموذج الريكاردى للسوق التنافسية هي انه ، من حيث الانشاء ، متحرك . وحركيته مؤمنة من حيث ان رغبة الاستهلاك ، أو الحاجة ، لا تتناق في « منحى الطاب » . ولنتنظر ، عن كتب ، إلى كيفية عمله .

١ - المنافسة ، في سوق تنافسية ، هي ، بكاملها ، من جانب العرض . فسوف يزيد المنتجون انتاجهم حتى البرهة التي يرتد ، فيها ، سعر السوق إلى حوالي كلفة الانتاج (بما فيها الربح) وفق سيرووة ذكرنا بها مرات عديدة ، في هذا الكتاب (راجع ، بشكل خاص ، الفصول : الاول والعاشر والثاني عشر والخامس عشر) . وعلى هذا المستوى ، تلبى كلية الطلب الملىء . وإذا لم تلب ، فان العرض سيزيد . وقد ناقش علماء الاقتصاد طويلاً بصدد الشروط التي يجب توفرها من أجل ان تعد سوق ما تنافسية . ولا يوجد ، منطقياً ، سوى شرط واحد هو : ان يكون العرض المجدي غير مخلود .

ومنذ ان تصبح مادة ما ، لسبب أو لآخر ، نادرة ، فان المنافسة تستقل إلى جانب المشترين . ونتائج هذا التنافس معاكسة ، تماماً ، لنتائج تنافس المنتجين .

فنتيجة تنافس العارضين هي ، دائماً ، الهبوط بالسعر (إلى حوالي مستوى كلفة الانتاج تقريباً) . ونتيجة تنافس الطالبين هي ، دائماً ، الارتفاع بالسعر حتى النقطة التي ستصبح ، فيها ، الكميات المطلوبة مساوية للكميات المعروضة (٢٢) . فالعرض ، اذن ، وليس الحاجات ، هو الذي تعرف الندرة بالنسبة اليه : فلا توجد ندرة عندما تكون مادة ما متوفرة بشرط واحد هو الموافقة على دفع كلفتها . وهكذا ، فان السيارات واجهزة التلفزيون ليست نادرة في مجتمعاتنا على الرغم من انها ما زالت غير مملوكة من جانب كل الذين يرغبون فيها . ويقودنا هذا إلى صياغة الخاصة الثانية للنموذج الريكاردي .

٢ - سلم الاسعار مضبوط من جانب سلم القيم (أو كلفة ، الانتاج) . ومن أجل ان يكون الامر كذلك ، يجب ، ويكفي ، ان لا يكون هناك بلحم من جانب العرض . واذا كان هناك تمسك باللغة غير المناسبة التي يستعملها علماء الاقتصاد منذ والراس ، فسوف نقول ان الاسعار تكون في حالة « توازن » عندما يعكس معدل التبادل بين جهاز تلفزيون وسيارة أو بين هذه الاخيرة ورحلة إلى جزر البهاماس ، مثلاً ، كما يظهران من سلم الاسعار الموجود في السوق إلى درجة كافية ، العلاقة بين كميات العمل المكثوسة لإنتاج هذه السلع أو الخدمات المتنوعة (مع حسابان حساب لتأثير معدل الربح الذي اشرنا اليه في الفصل السابع) . وبدلاً من تعبير « سعر التوازن »

هذا المستخلص من الفيزياء النيوتونية ، كان ريكاردو يتحدث ،
كما نعلم ، عن اسعار « ضرورية » أو عقلانية .

٣ - ينجم عن ذلك ان سلم الاسعار ، حتى حين يكون على
اقصى درجة ممكنة من العقلانية ، لا يقتضي اي توازن قبلي بين مختلف
رغبات المستهلك أو حاجاته التي يجب تلبيتها . ففضلاً عن استحالة
تعريف مثل هذا « التوازن » موضوعياً (نظراً لطابع الحاجات الذاتي)
ينبغي ان نلاحظ ان درجة تلبية الطلب تتوقف ، في سوق تنافسية ،
على مستوى كلفة انتاج السلعة المرغوب فيها وليس على شيء آخر .
وهكذا ، فان الرغبة في استهلاك المالح ملبة كلياً تقريباً ، في مجتمعاتنا ،
لان انتاج الملح يكلف القليل جداً ولان الكمية المرغوبة ، بالسعر
الذي يقدم به ، تتطابق ، تقريباً ، مع الكمية المطلوبة فعلاً . ولكن
اجهزة التلفزيون ليست ، من وجهة نظر الانتاج ، كما بينت منذ
قليل ، أكثر ندرة من الملح في مجتمعاتنا الصناعية من حيث ان احداً
لم يواجهه ، قط ، برفض لبيعه جهازاً بمجرد ان يرضى بدفع ثمنه الذي
يعادل ، بصورة تقريبية ، كما بالنسبة للمالح ، كلفة الانتاج ، بما
فيها الربح المتوسط . وتأثير الندرة يتجلى بصورة متناوبة ، بالنسبة
لبعض العلامات التجارية وبعض النماذج ، بأجال تسليم طويلة بصورة
غير طبيعية ، ولكنه يحق لنا ان نعد هذا التأثير ، في الظروف العادية ،
قابلاً للاهمال .

من هو الذي تخاطر له ، حقولاً ، فكرة كون سعري الملح وجهاز
التلفزيون ، فيما بينهما ، على العلاقة نفسها الموجودة بين الحاجة إلى

الملح والحاجة إلى التلفزيون مقيستين بواحدة « المتبعين الهامشيين »
 هاتين السلعتين ؟ ومع ذلك ، فهذا ما يؤكد « معلم » الاقتصاد ،
 السيامي الحديث الذي يكتب : « في حالة الاشباع الأقصى ، تتناسب
 التدرجات (٢٣) مع الاسعار » ، وهي القضية التي استخلصت منها
 المعادلة :

$$\frac{م\ ص}{م\ ط} = \frac{ع\ ص}{ع\ ط} \text{ التي بينت ، فضلاً عن ذلك ،}$$

عدم وجودها . والحقيقة هي ان الحاجة إلى جهاز تلفزيون سيمكن ان
 تلبي بكمال تلبية الحاجة إلى الملح في اليوم الذي تصبح فيه كلفة انتاج
 جهاز تلفزيون من الانخفاض بحيث يستطيع الجميع الحصول على
 الجهاز ، بالسعر المعروض ، اذا رغبوا في ذلك .

والشيء الوحيد الذي يمكن تأكيده هو ان التنافس بين الصناعات
 يرد سعر المبيع باستمرار ، في النموذج الريكاردي ، إلى ادنى مستوى
 يمكن له مع أخذ تقنيات الانتاج المعروفة حالياً في الحسبان . وبهذا
 السعر ، تلبى الحاجات ، اذن ، بصورة أفضل مما يمكن ان تلبى بها
 في اقتصاد احتكاري : وهذا المعنى المحدود جداً هو الذي يمكن ،
 ضمنه ، وصف نموذج التنافس بأنه « الأفضل » . ولكن السعر
 « الضروري » الذي سيتزح إليه « سعر السوق » لا يقتضي ابداً ، مرة
 اخرى ، التوزيع الامثل بين تلبية الحاجات حالياً : ولا يقتصر الامر
 على انه لا يقتضي : « بل ان النموذج يحسم » كلمة ميرى الآن ، بأن
 « أفضل توزيع » لم يتحقق .

٤ - بما ان الرغبة في الاستهلاك ، أو الحاجة ، ليست حجماً قابلاً للصياغة الكمية ، فمن العيث السعي وراء تعريف القدر الذي تلبي به حاجة معينة بصورة متفاوتة الجودة . والشئ الوحيد الذي يمكن تأكيده هو ان التلبية لا تكون كاملة ما دام السعر على درجة من الارتفاع كافية لتثبيط عدد من المشترين الامكانيين (وهو ظرف لا علاقة له ، كما اشرت منذ قليل ، بالنمو المعرفة بالنسبة للعرض) . فمعظم الحاجات هو ، اذن ، الذي لا يلي تلبية كاملة : وبما ان سلم الاسعار لا يترجم اي « توازن » بين هذه الحاجات المختلفة المشبعة بصورة غير كاملة ، فنحن نتصور ، بسهولة ، ان الرغبة في الاستهلاك ليست معينة ، ابدأ ، بنظام الاسعار الموجود ، حتى ولو كان اقرب ما يمكن ان يكون من نظام الاسعار الضرورية أو العقلانية ، بل يمكن ان نقول ان الرغبة في الاستهلاك ، وهي بعيدة عن الاستقرار بفعل نظام الاسعار القائم ، تستمد من هذا النظام ، مهما كان ، اسباباً اضافية لعدم الاستقرار . وعلى هذا النحو تنصب الرغبة ، عامة ، بصورة مفضلة . على اغلى المواد كما لو كانت قد احتلمت نتيجة للصعوبة النسبية في الوصول اليها .

ان الرغبة في الاستهلاك ، أو الحاجة ، ليست ، في النموذج الريكاردي ، مرتبطة ، من خلال نظرية ما للقيمة - المنفعة ، بالطلب الفعلي . فالرغبة في الاستهلاك توقف على الف عامل متحرك باستمرار من مستوى - تكنولوجي وحوسرولوجي وايدولوجي ونسيامي - التغير .. ولكن النظام الاقتصادي لا يعترف ، مباشرة ، بالطلب الفعلي الذي رأينا انه ليس متخولة مستقلة على اعتبار ان « الطلب الفعلي » ، للنتاج

(أ) ليس شيئاً آخر بخلاف العرض الفعلي للمنتجات (ب ، ج ، د ... الخ) ... المبادأة مقابل (أ). افترض أن الرغبة في الاستهلاك تنصب ، فجأة ، على الملابس الصوفية : فسوف تنجم عن ذلك ، إذا استعملنا اللغة الشائعة ، « زيادة مؤقتة للطلب على العرض » سينجم عنها ارتفاع في أسعار الصوفيات بالقياس مع كلمة انتاجها (بما فيها الريح المتوسط). ماذا يعني ذلك إذا لم يكن يعني ان مبادلة الصوفيات (التي سأسميها التاج (أ)) بالمنتجات ب ، ج ، د ... الخ ... لم يعد يتم قيمة مقابل قيمة ؟ فمارضو ب ، ج ، د ، :: الخ سيكونون ، بعد الآن ، مرغمين ، للحصول على الكمية نفسها من أ ، على التخلي عن مزيد من ب ، ج ، د ، :: الخ . هذا ما يعنيه التعبير الملتبس : « الطلب يتجاوز العرض » . انه يعني ان التساوي في التبادل قد انقطع : فالنتاج الذي يتلقاه طالبو الصوفيات أمل قيمة من المنتجات التي يتخلون عنها للحصول عليه . ومنتجو الصوفيات سيثقلون ، اذن ، قيمة زائدة تمثل « ربحاً زائداً » . واذا جرى التنافس فيما بينهم ، فان كلا منهم سيحاول ان يحقق الحد الأقصى من الافادة من الوضع بزيادة انتاجه ، وهو ما لن يصعب عليه فعلة لان الارباح العالية ستجذب رأس المال إلى الصناعة الصوفية . وتزايد العرض يجب ان يعيد ، بعد زمن معين ، التساوي في التبادل اي التساوي بين القيمة الاجمالية للطلب الفعلي والقيمة الاجمالية للعرض :

• - ان حزام النقل الذي تعدل . غيره ، الحوافز المقولة إلى السوق بواسطة الرغبة في الاستهلاك تخصيص القوى الانتاجية هو ، اذن (راجع أيضاً الفصل العاشر) ، عديم التساوي في معدل الربح

بين الفروع وبين المشروعات : وانعدام التساوي هذا يعني انه لم يتوفر الوقت للعرض من أجل التكيف مع الطلب الجديد ، أو انه يفترض ، بعبارة « اخرى » ، التنافس غير الكامل : ان الانتقال من التوازن المسمى سكونياً إلى التوازن المسمى ديناميكياً غير ذي فائدة ، في النموذج الريكاردي ، لان حركة رأس المال من حمل إلى آخر متضمنة في النظام منذ الانتقال : فالنظام ديناميكي لأن عمل المنافسة لا يمكن ان يكون فورياً حتى ولو زالت جميع العقبات التي تعترضها من الناحية القانونية : وليس السوق ، ولا يمكن ان تكون ، في هذا النموذج ، الا ناقصة ، في كل برهة من الزمن : وريكاردو يقول ذلك صراحة عندما يكتب ان سعر السوق هو ، دائماً ، سعر احتكاري بصورة متفاوتة (راجع الفصل الثاني عشر) : ولنقرأ — أخيراً — بانتباه ريكاردو الذي يفترض انه منظر السوق التنافسية تماماً والربحية المركبة من عدد لا متناه من صغار المنتجين) ، وسوف نلاحظ شيئين : الاول هو ان المنافسة المسماة تامة لا تعد ، قط ، من جانبها وضماً بل مبدأ تنظيم : فاذا نظم السوق بموجب هذا المبدأ ، فسيكون من نتيجة رد فعل المنتجين المستقلين عن بعضهم بعضاً ، بالضرورة ، رد سعر السوق إلى كلفة الانتاج (بما فيها الربح المتوسط) . ولكننا لن نجد — وهذا هو الشيء الثاني الذي اريد ان اشير اليه — في اي مكان ، كذلك ، في مؤلف ريكاردو تأكيد كون وجود عدد كبير من وحدات الانتاج شرطاً لازماً من أجل ان تعمل المنافسة : والشرط الوحيد الذي يطرحه هو ان لا يكون العرض المجزي محدوداً . وهو يكتب ، فعلاً ، لضمان ان يرتد سعر المبيع إلى مستوى كلفة الانتاج : وحتى لو لم يوجد في السوق سوى منتج وحيد للصنف (أ) ، كما

افترضت (في الفصلين التاسع والثاني عشر) ، « فان النتيجة ستكون ،
منذ ان يستحيل عليه تعيين حجم العرض على هواه ، هي نفسها التي
تتحقق في حال وجود تعدد من العارضين : فسوف يغود التساوي
في التبادل بعد مرور الاجل الذي يحتاجه هذا المنتج الوحيد ، الذي
ليس هو مع ذلك محتكراً ، لتكثيف سلال صنعه مع حوافز رغبة
الاستهلاك (٢٤) .

« السوق الكاملة » لدى والراس ليست تنافسية .

لتفحص ، الآن ، بعد ان وصفنا اسس نموذج ريكاردي للسوق
التنافسية بإيجاز ، أسس نموذج « التوازن التام للسوق » المستوحى من
والراس .

اننا نعرف ما يكفي من أجل ان نرفض ، منذ البداية ، ادعاء
انشاء « توازن تام للسوق » حتى ولو كان ذلك بصفة فرضية . لقد
انطلق والراس من الفكرة القائلة ان المنافسة التامة يمكن ان تكون
خالة . الا ان ذلك مستحيل . ونموذجه سيء البيان بصورة غير قابلة
للعلاج لانه يستند إلى خطأ مفهومي يمنع من ان يرى ان السوق التي
يحكم بموجبها ليست تنافسية . وهذا ناجم عن التصور الذي يكونه
عن قيمة التبادل . فهذه الاخيرة ناجمة ، في كل الحالات ، عن
التدرة . وقد كتب يقول : « لقد بينا ان كل الاشياء النادرة ،
وهذه الاشياء وحدها ، ذات قيمة وقابلة للتبادل (٢٥) . ولا يمكن
ان تصور عبارة أكثر امعاً في الخطأ . فلا تعدد ذات قيمة وقابلة
للتبادل ، في نظر الاقتصاد السياسي ، سوى الاشياء التي لا تكون

نادرة لأنها قابلة لاعادة الانتاج بقليل ما نريد ، دون حد مرسوم لها تقريباً ، اذا استعدنا تعبير ريكاردو (راجع الفصل الثاني عشر) .

ان سوق والراس التنافسية المزعومة هي كما سنأين بعد لحظة مستنداً إلى النص ، سوق يكون العرض فيها محدوداً . وبعبارة اخرى ، يدور الامر في الواقع ، حول سوق احتكارية . والاسعار في موقف الاحتكار غير محددة ، بالتحريف ، على اعتبار ان العنصر الناطم الذي تشكله كلفة الانتاج لم يعد موجوداً . كيف يتوصل والراس ، في حديثه عن الندرة ، إلى تصور مدلول « سعر التوازن » أو ، كما يقول أيضاً ، « السعر المتوقف » ؟ لا يوجد ، للوصول إلى ذلك ، إلا طريق واحد ، وهو لسوء الحظ الطريق الذي دفع اليه بالاعتقاد السياسي بعده . ففي نظام الاحتكار ، يكون السعر مستقراً شريطة افتراض امكانية معرفة حجم الاستهلاك المرغوب فيه . وكيف يمكن تحديد هذا الحجم ان لم يكن ذلك بافراض ان الكمية المطاوعة تقابل التلبية القصوى ؟ ذلك هو بصورة مركزة ، مسار تفكير قاب ترتيب العوامل . فبدأ بطرح مسئلة كون « الطلب يجب ان يعيد ، في ظاهرة التبادل ، الواقعة الرئيسية ، في حين يكون العرض واقعة ثانوية . (راجع الفصل الاول) -

والمثال الذي يبرزه والراس ليدعم « برهانه » يخونه عند الانطلاق : فبورصة القيم تولف ، بالنسبة اليه ، النموذج الاصلي للسوق التنافسية (٢٦) في حين انها عكسها تماماً على اعتبار ان العرض ، في البورصة ، قاصر بالضرورة ، على عتد السيوليات المصدرة حالياً ، والاسعار لا تتوقف ، في تلك ، الا على تفاعل العرض والطلب ، فهي غير

خاضعة لأي قانون . وهذا هو ، دون شك ، السبب العميق الذي لا توجد ، من أجله ، طريقة مضمونة الربح فيها ولكون أفضل المحترفين لا يرون ، فيها ، سوى لعبة متقلبة .

ولكن ذلك ليس رأي والراس الذي يرى انه يوجد « قانون العرض والطلب الفعليين » (٢٧) ، وهو قانون كان ريكاردو يرى فيه - وليس من غير المفيد ان نذكر بذلك هنا - منبع معظم اخطاء الاقتصاد السياسي (راجع الفصل الثاني عشر) . ويصوغ والراس هذا القانون كمايلي :

« اذا كان لدينا سلعتان ، فانه من أجل ان يكون هناك توازن في السوق بالنسبة اليهما أو سعر متوقف للواحدة منهما في الاخرى ، يجب ويكفي ان يكون الطلب الفعلي لكل من السلتين مساوياً لعرضها الفعلي . وعندما لا توجد هذه المساواة ، ينبغي ، للوصول إلى سعر التوازن ، رفع لسعر السلعة التي يكون طلبها الفعلي اعلى من عرضها الفعلي وخفض سعر السلعة التي يكون عرضها الفعلي اعلى من طلبها الفعلي » . ويضيف والراس ، بعد ان كتب هذا ، كي لا يجهل احد ذلك قائلاً :

« ان القانون هو على صورة كان يمكن ان نفرى بصياغته فوراً بعد دراسة البورصة ، ولكن البرهان المضبوط كان ضرورياً » .

لننظر على اي شيء يقوم هذا الضبط بالنسبة لبعض النقاط الهامة . اننا نتنبه ، بمجرد ان ننظر إلى الامر من كتب « إلى أن والراس يصف ظاهرة التبادل على عكس ما تتبدى عليه ، بالضغط ، في الواقع وفي النظرية . انه يؤكد انه يجب عندما « يتجاوز الطلب الفعلي

العرض الفعلي « ان يتم » من أجل الوصول إلى سعر التوازن رفع لسعر السلعة . ان هذا الرفع يجري على العكس من ذلك ، في سوق حقيقية ، عندما يجري الانتقال من التوازن إلى الندرة اثر محصول رديء أو حصار أو كل ظرف آخر يصعب ان يعد خاصة لـ « توازن عام » ومشمولة في ذلك الذي تصوره والرسم .

اننا لا نفهم كيف يمكن للسعر ، في سوق تنافسية اي ، ولتكرر ذلك ، في سوق يزيد فيها العرض عندما تتجاوز اوامر الشراء الكميات المتوفرة ، ان يرتفع في الفرضية التي يواجهها والراس ، لان ذلك يقتضي ان يكون المنتجون قد ثبتوا ، اثر ما لا ندري من ضروب الضلال ، السعر في ادنى مستوى في الوقت الذي ما زال عرضهم ، فيه ، غير كاف لتلبية طلبات زبائنهم .

ان الآلية التي يشرع لنا والراس ، بها ، العودة إلى « التوازن » في الفرضية المماثلة التي يكون ، فيها ، « العرض الفعلي اعلى من الطلب الفعلي » ، هذه الآلية « تتوافق » هي الاخرى ، الا في بعض الحالات وفترات قصيرة جداً ، مع وجود سوق تنافسية . فالعودة إلى « نقطة التوازن » في هذه الفرضية ، تم كما يقول لنا والراس ، خفض للسعر . ولكن والراس ، وهو منطقي رديء ، لا يلاحظ ان وهم التناظر الزائف هو الذي يجعله يعد الفرضيتين اللتين يفحصهما على التوالي متماكنتين : فلا يمكن ، فعلاً ، في سوق تنافسية ، ان يحدث ، الا عرضاً ، ان يتبع المنتجون ، بصورة دائمة ، أكثر من الكمية المطلوبة (٢٨) : لفترض ، على كل حال ، ان ذلك ما هو عليه الوضع نتيجة خطأ في التسويق . ان هذا الخطأ سيترجم إلى هبوط

في السعر . وإذا هبط هذا الأخير إلى ما دون كلفة الإنتاج ، فإنه يستبعد أن تستعاد « نقطة التوازن » بهبوط جديد كما يقول مؤلفنا : فالوضع سيعود إلى حاله بعد أن يكون المنتجون قد صححوا خطأهم بخفضهم العرض ، وهو .. ما يرفع السعر . فلا نفهم ، حقاً ، إلى أي شيء تستند الشهرة التي ما زال يتمتع بها والراس (٢٩) .

أن كون هذا الأخير قد بنى نموذجاً ، صراحة ، على فرضية كون الكمية معطاة سلفاً يبرز من نصه ومن المعادلات التي يطرحها : « أن منحنيات المنفعة والكميات المملوكة هي ، إذن ، في نهاية التحليل ، العناصر الضرورية والكافية لإقامة أسعار التوازن الجارية » . وكون علماء الاقتصاد الليبراليين المحدثين لم يستطيعوا ، منذ ذلك الحين ، الخروج من هذا التناقض الذي لا يمكن تجاوزه مثبت كذلك في مؤلفاتهم . وهكذا كتب عالم الاقتصاد الفرنسي ج . ديبرو ، في كتابه « نظرية القيمة » المنشور عام ١٩٥٩ ، مقدماً نموذجاً للتوازن العام ، يقول : « أن العدد (ن) من المنتجين هو عدد كامل موجب معطى » . ويضيف موريس آليه الذي استعار منه هذا الشاهد (٣٠) التعليق التالي : « إن الدخول الحر للمشروعات في صناعة ما مواجه (من جانب ديبرو) ، ولكن هذه الامكانية غير مسلم بها ، في الواقع ، في براهين النظريات الثلاث الأساسية لوجود توازن .. » .

كيف يمكن مواصلة الحديث عن توازن السوق إذا كان المعيار الوحيد الذي تعرف به ، المنافسة — أي الطابع القابل للتوسع (٣١) إلى ما لا نهاية للعرض المجزي — ليس مشمولاً بالبرهان ؟
أن نجعل الالتراسيين لدلالة مبدأ المنافسة الذي جعلوا منه حالة

هو منشأ وجه آخر لعدم مصداقية نموذجهم . فقد كانوا مرغمين في اغلب الاحيان ، لبيان « التوازن » الثام ، على اللجوء إلى فرضية كون الوحدات الانتاجية لا متناهية الصغر ، وهو ما لا يقابل اي وضع واقعي قابل للتصور . وقد انطلق احدث المؤلفين في نقاشات لا تنتهي حول « الحجم الافضل » لهذه الوحدات الانتاجية (٣٢) . وهذه المناقشة — يجب ان لا تتردد في كتابة ذلك — غير ذات موضوع على اعتبار ان الشرط اللازم والكافي لكون سوق ما تنافسية هو الا يكون العرض محدوداً (مع بقاء كل الامور الاخرى ، ولاسيما المردود ، على حالها) . لنفترض ان مؤسسة كهرباء فرنسا هي المشروع الوحيد الذي ينتج تياراً كهربائياً . ان السوق تنافسية اذا كان القانون يرغمها على تقديم كل ما هو مطلوب من التيار الكهربائي بالسعر المقابل لكلفة انتاجه الذي يشمل الربح المتوسط للسوق اولاً ، واذا كان يمكن تلبية كل طلب بالسعر نفسه (وهو ما يقتضي ، في مثالنا ، المردود الثابت للمحطات الكهربائية) ثانياً .

فيجب ، اذن ، من أجل ان يتحقق ، عملياً ، الشرط اللازم والكافي لوجود سوق تنافسية ان لا تكون للمنتج (أو للمنتجين) القدرة على التأثير في حجم العرض . وقد افترضت ، في مثال مؤسسة كهرباء فرنسا الذي ذكرته ، ان هذه القدرة سحبت منها بالقانون ، ولكننا نفهم انه من الصعب ، في الظروف العادية ، منع منتج وحيد ، أو عدد صغير من المنتجين ، من فرض ارادتهم على السوق . وهذا هو السبب الذي يمكن ، من أجله ، ان تعد السوق متصاعدة في صفتها التنافسية بمقدار ما يرتفع عدد المنتجين فيها (راجع الفصل الثاني عشر ، اللعبة بالعدد (ن) من الاشخاص) . وبعبارة اخرى ، فان تحديد

و الحجم الأفضل ، للمشروعات المتنافسة شأن عملي أو ، اذا فضلنا ذلك ، شأن سياسي . فهو يتحول بموجب الظروف ، بموجب طبيعة التاج والكيان الحقوقي للمنتج أو للمنتجين الخ ... وهو ليس شأنًا منطقيًا . وليس على نموذج مفهومي مكرس لشرح العمل العام لاقتصاد سوق ان ينشغل به .

التحديد الظاهر لتوازن السوق العام .

ان تحديد السعر لامتد طويل يتوقف في النموذج الريكاردي ، كما ذكرت ، على كلفة الانتاج حصراً . فتكون السوق تنافسية عندما تجري المنافسة في جانب العرض . وهذا هو المعنى الذي ينكر هذا النموذج ، من أجله ، وجود « قانون » للعرض والطلب . ونص هذا القانون المزعوم (راجع الفصل الثاني عشر) خداع لانه يبدو كأنه يضع العرض والطلب على قدم المساواة ، وهذا مستحيل . ان هناك نوعين من السوق : سوق المواد القابلة للانتاج بقدر ما يراد حيث تجري المنافسة في جانب المنتجين ، وسوق المواد النادرة — اي المواد المحتكرة لسبب أو لآخر — حيث تجري المنافسة في جانب الطالبين . ويجب البحث عن سبب قيمة التبادل في العرض ، في الحالة الاولى ، وفي الطلب في الحالة الثانية .

وبما ان والرامن بنى نموذجيه ، نموذج « السوق الكاملة » ، على فرضية محدودة الكمية المعروضة فانه يلي ذلك ان الطلب ، والطلب وحده ، هو الذي يحدد ، في غمطه ، السعر الذي يسميه سعر التوازن . وهذا هو النحو الذي كان ، فضلاً عن ذلك ، يفهمه به هو نفسه . وللوصول إلى هذه النتيجة ، يتصور والرامس الطلب الفعلي متحولة

مستقلة عن العرض ، وهو ما يعارض النموذج الريكاردي الذي يرى ان العرض الفعلي للمادة (آ) ليس، في سوق تنافسية ، شيئاً آخر خلاف عرض المواد ب ، ج ، د الخ ... التي يجري التخلي عنها مقابل آ . وما هو مستقل عن العرض ، في النموذج الريكاردي ، هو الرغبة في الاستهلاك التي رأينا انها متحركة باستمرار وانها تجد ما يشبه الحافز الاضائي في نظام السعر « الضروري » كما ينشئ التنافس بين المنتجين . فأعل المنتجات كلفة تثير ، عامة ، شهية الزبائن ، وينشأ عن ذلك ضغط دائم على جهاز الانتاج من أجل تخفيض سعر كلفة الاصناف المرغوب فيها (السيارة ، الثلاجة كائنا موضوعي ترف ، في البدء ، ثم اصبحتنا من منتجات الاستهلاك الواسع) .

ومن أجل بناء استقلال الطلب الفعلي ، ينبغي ان يتوقف هذا الأخير ، في نهاية التحليل ، على الرغبة في الاستهلاك ، وهذا ما تعبر عنه معادلات والراس التي ليس من قبيل المبالغة ان الاقتصاد السياسي الحديث ما زال عالماً بها بعد مائة سنة . انه يصوغ وظيفة الطلب في المعادلة : $L = T - A$ (س.آ) التي ينشأ منحني الطلب بموجبها (يقابل السعر كذا من (آ) تلك الكمية المطلوبة من (ا) ، الخ . :) الا انه لا يوجد في سوق تنافسية ، كما رأينا ، سوى سعر واحد يتحقق ، فيه ، التساوي في التبادل . فالطالبون ، في كل الأسعار الأكثر ارتفاعاً ، ضحايا الصفقة لأن عليهم ، للحصول على (آ) التخلي عن منتجات تساوي أكثر منها . والاحتمال ضعيف في أن يرضوا هذه اللعبة طويلاً . والقول ، على غرار والراس ، ان هناك « علاقة مباشرة وفورية » بين الطلب الفعلي والسعر يعني : نوعاً ما ، رسم منحني يحدد

ما هو مستعد لأن يخرسه ببيع الحصول على (آ) وهذا نفي للسوق التنافسية .

وتفترض معادلة الطلب ان العرض ثابت وتصف ما يجري في سوق يكون فيه الأمر على هذا النحو . فإذا كانت كل المنتجات محدودة ، فما الذي سيحدد ، في نهاية المطاف ، علاقات الأسعار بين مختلف هذه السلع ؟

ان ما يحددها هو الحدة المتفاوتة في الرغبة بامتلاك واحدة منها دون غيرها. وهكذا نرى ، في مزايادة علنية ، سعر صوان من طراز لويس الخامس عشر يرتفع إلى ما فوق سعر مقعد من طراز عهد الرصاية اذا كانت الموضة تنصب على الصوانات . وذلك هو معنى

$$\text{المعادلة (} \frac{\text{م ص}}{\text{ف ص}} = \frac{\text{م ط}}{\text{ف ط}} \text{) المذكورة قبل قليل .}$$

فالسعر محدد، بموجب النظرية الليبرالية الجديدة ، بحدة رغبة الاستهلاك وحجم الطلب الفعلي تابع لهذا السعر .

أما بالنسبة للتوازن ، فيتم بلوغه عندما تكون اسعار مختلف السلع متناسبة مع منفعتها الهامشية . فيجد المستهلكون انفسهم ، اجمالاً ، في موقف أقل اشباعاً اذا طلبوا مقداراً من (آ) اقل قليلاً لاقتناء مقدار أكثر بقليل من التناج (ب) والعكس بالعكس . وفي هذه الحالة ، يتم بلوغ « وضع الكفاية القصوى بالنسبة لتلبية الحاجات » . والنظام المحتجز ، فعلاً ، من جانب العرض بالانشاء محتجز ، كذلك ، من جانب الطلب بالاستنتاج لأن المشاركين في السوق ، بعد ان تم بلوغ

التوازن لسبب غير معروف ، يودون ، مع بقاء كل الأمور الاخرى على حالها ، تعديله .

الاسعار غير محددة ببعضها بعضاً .

تعديل الأسعار ، بموجب العرض والطلب ، طالما تستطيع « تحكيمات » ان تجري من سوق جزئية إلى اخرى . فاذا كان صوان من طراز لويس الخامس عشر ، مثلاً ، يساوي مقعدين من طراز عهد الوصاية ، في حين يبادل لقاء ١٠٠ شمعدان ويبادل المقعد لقاء ٤٠ شمعداناً ، فسوف يكون من مصلحتي ان اقتني ، أولاً ، صواناً لأباده بـ ١٠٠ شمعدان تكفي ثمانون منها للحصول على مقعدين (ربح صاحب العملية : ٢٠ شمعداناً) . والسوق لن تتوازن الا عندما يرتفع الطلب على المقاعد ومعدل تبادلها إلى مستوى يصبح ، معه ، سعر الصوان مقعدان

معبراً عنه بمقاعد ($2 = \frac{\text{مقعد}}{\text{شمعدان}}$) مساوياً لنسبة سعر الصوان وسعر المقعد معبراً عنه بشمعدانات ($2 = \frac{\text{شمعداناً}}{\text{شمعداناً}}$) .

هذا ما يعبر عنه والراس في « نظريته » عن التوازن التام التي التقيناها ، أيضاً ، في الفصل الثالث عشر بصدد العملة : « لا يحدث التوازن التام أو العام للسوق الا إذا كان سعرا سلعتين معينتين ، بالنسبة لبعضهما ، مساويين لنسبة سعيهما إلى سلعة ثالثة » .

ولا نفهم ، لأول وهلة ، لماذا يبدو الشرط في هذه الأهمية بالنسبة لـ والراس . ألا يرد إلى حل مسألة حساية بسيطة جداً ؟ انه

يتخذ ، في عيون علماء الاقتصاد الليبراليين المحدثين ، أهمية في هذا الحسم لأن كل الأسعار محددة ببعضها بعضاً (٣٣) عندما يكون الطلب هو العنصر الرئيسي لتحديد الأسعار . وإذا اردنا ان نغير عنها ، بسهولة ، بواسطة عملة ، فيجب ان نتصرف ، كما قال والراس ، بسلمة اضافية . ولكن ، لماذا نتخذ هذه السلعة صورة عملة كما يقترح والراس على ما يبدو ؟ في الواقع ، لا يقتضي النموذج الذي انشأه هذا الأخير ، البتة ، ان يكون للعملة هذا الطابع . ومن أجل ذلك ، يمكن ان نعد القرار الذي اتخذته وزراء مالية الغرب عام ١٩٧٣ بتزويد النظام النقدي المقابل بعملة رمزية تمهيناً وتكريساً أقصى للنموذج الالزامي . فالسلمة — العملة ، في هذا النموذج ، موجودة ، فعلاً ، من أجل الشكل لأنها تستخلص قيمتها من الطلب الذي يمارس عليها حصراً . فلا توجد هناك ، اذن ، عاقبة ، قبلياً ، لإبدالها بعملة مجردة وتقريران تكون العملة ، بعد الآن ، الدولار أو حقوق السحب أو اية علامة نقدية اخرى دون أي رجوع إلى الذهب .

ان سعر اية سلعة لا يحدد ، في اقتصاد يحكمه « قانون » العرض والطلب ، بكلفة انتاجها مباشرة . فوجود نقد — سلعة امر نافل . ومعدل تبادل العملة المجردة هو ، كمعدل كل المواد والخدمات الأخرى ، محدد بحملة معدلات تبادل المواد والخدمات الأخرى المتبادلة في السوق . وبما ان هذه العملة مستخدمة في تعريف اسعار انواع النقد بالنسبة لبعضها بعضاً ، فانه ينتج عن ذلك أنها ، هي نفسها ، محددة بالقياس مع أنواع النقد المختلفة هذه (٣٤) ، وكل سند آخر غير مجد ، فعلياً ، في سوق خاضعة لـ « قانون » العرض والطلب . وانقطاع الصلة بين العملة ، من جهة ، والذهب من جهة اخرى ، اي بين جملة انواع

النقد (التي يعبر عن اسعارها بالقياس مع هذه العملة)، من جهة، وعلامة معيارية من جهة اخرى ، يستنتج من التعريف الذي اعطاه والراس ، منذ قرن ، لما يسميه « التوازن الكامل للسوق » . وهذا الانقطاع ، وهو ليس « عقلانية جديدة » كما يدعي بعضهم ، هو محصلة بناء لا عقلائي .

ويقابل هذا البناء نموذج سوق عقلانية محل محل « قانون » العرض والطلب المزعوم المنافسة بين المنتجين وحدهم . وفي مثل هذه السوق ، تتناسب الأسعار ، أو معدلات تبادل السلع فيما بينها ، مع كمية العمل الذي لزم تكريسه لصنعها (مع حسابان حساب لتأثير معدل الربح المحلل في الفصل السابع) . وينجم عن ذلك ان مدلول « التساوي في التبادل » يحل محل مدلول « التوازن العام » . فاذا لزم لصنع جهاز تلفزيون ثلث المجهود الذي يلزم لصنع سيارة ، فان السيارة ستتزع إلى ان تساوي ثلاثة اجهزة تلفزيون ، ولكسن معدل التبادل هذا لا يتوقف، بصورة من الصور ، على المعدل الذي يقوم ، مثلاً ، بين سيارة ومحرث أو بين جهاز تلفزيون ورحلة إلى جزر الباهاماس .

واذا اختير استخدام وحدة نقدية (دولار ، فرنك الخ ::) للتعبير عن معدل التبادل بين المواد والخدمات بمزيد من اليسر ، فانه ينبغي ، من أجل ان لا يزيغ اعتماد النقد في دارة التبادل المعدلات التي يجري ، بموجبها ، تبادل السلع بصورة ذات دلالة ؛ ان تكون لهذه الوحدة نفسها قيمة تتناسب مع كمية من العمل . وبعبارة اخرى ، يجب ان تمثل الوحدة النقدية قيمة نتاج العمل (مثل وزن ذهب مستخرج ومصنفي مثلاً) . وهذا النتاج للعمل الذي جرى اختياره اصطلاحاً .

كمعيار قيمة هو عملة النظام : والقيمة ليست محددة ، كما هو الحال بالنسبة للعملة « المجردة » ، بقيمة جملة المواد التي يعبر عنها معدل التبادل : فالقيمة محددة موضوعياً . فتبادل سيارة ١٠ مقابل ١٠,٠٠٠ ف اذا كانت كمية العمل اللازمة لاستخراج وزن الذهب الذي يعرف قيمة فرنك تساوي ، بصورة تقريبية ، جزءاً من عشرة آلاف من كمية العمل المكرسة لصنع سيارة (مع حساب حساب لما قبل في الفصل السابع حول تأثير معدل الربح) :

ونحدد الاسعار بالنسبة لبعضها بعضاً ، في النموذج الليبرالي الحديد ، في اتجاه آخر أيضاً . ف سعر السيارة ينجم عن جمع سعر « العمل » (الاجر) وسعر المواد الاولية الخ .. وليس الامر كذلك في نموذج اقتصادي عقلاني يبلغ فيه ، سعر السيارة ، معبراً عنه بأجهزة تلفزيون ، ٣ وحدات ويكون الاجر معروفاً ، فيه ، بوصفه النسبة المثوية من الوارد الخام التي استدفع للعمال .

ولنستعد مثالنا حول الغزال والسماك من أجل ان نبرز جيداً الفرق بين كلفة الانتاج لدى الليبراليين المحدثين وكلفة الانتاج المحددة موضوعياً من جانب ريكاردو : فالغزال يساوي ، بالنسبة لريكاردو ، ٣ سمكات اذا لزمنا الكمية نفسها من العمل لاقتناص الاول وصيد الاخرى (مع اخذ ما كان قد قيل حول تأثير معدل الربح في القيمة بعين الاعتبار) . فاذا لم يزيغ التبادل ، فان الصياد سيتلقى ٣ سمكات مقابل غزاله : وهذه السمكات الثلاث هي التي سيتقاسمها مع مساعديه (اجراله) ولا شيء أكثر من ذلك : فاذا كان معدل الربح (بالنسبة للنتاج الخام هنا) ٣٣,٣٣ بالمئة ، فان الصياد الرأسمالي سيتلقى سمكة ،

وسوف يتلقى اجراؤه السمكتين الاخرين ويقسمونها فيما بينهم :
 واذا زاد الاجر ، فان معدل الربح سينخفض بالضرورة . فمتنما
 سيتقاضى الاجراء سمكتين ونصف السمكة مثلاً ، فان الرأسمالي
 لن يعود يحتفظ لنفسه بغير نصف سمكة (معدل الربح الجديد ١٦,٦٦
 بالمثل) :

وقد يظن ان المحاكمة لا تنطبق الا بشرط احترام مبدأ التساوي
 في التبادل : ولكن تلك ليست هي الحال على نطاق الاقتصاد كاملاً :
 لنفترض ان صيادنا توصل إلى تعريف التبادل لصالحه واقنع صياد
 السمك ، بطريقه أو بأخرى ، بأن يتخلى له عن ٦ سمكات مقابل
 غزال واحد : ففي هذه الحالة ، يمكن لربح الصياد واجر مساعديه
 ان يزيد بصورة مؤقتة بالقيمة المطلقة . فاذا كان معدل الربح ٣٣
 بالمثل ، فان الصياد سيتلقى سمكتين (بدلاً من سمكة واحدة سابقاً) :
 وسيتلقى مساعده ٤ سمكات (بدلاً من سمكتين) : واذا كان معدل
 الربح ١٦,٦٦ بالمثل ، فان الصياد سيتلقى سمكة (بدلاً من نصف
 سمكة) وسيتلقى مساعده ٥ سمكات (بدلاً من سمكتين ونصف
 السمكة) الغ :: ولكن من هو ذاك الذي لا يرى ان التزايد المتواقت
 لازدهار الصياد ومساعديه سوف يدفع ، في الموازنه النامية للتبادل
 (راجع المعالجة الثالثة) ، بانخفاض في ازدهار صياد السمك ومساعديه
 على اعتبار انه لن يكون لهم ، مع معدل التبادل الجديد (غزال ٦ =
 سمكات) ، ما يتقاسمونه سوى نصف غزال حيث كانوا يتلقون
 غزالاً كاملاً سابقاً :

ولكن المدرسه اللاتية الحديثة ، وهي غير قادرة على استيعاب

فعل التبادل في كليته ، تحسب كلفة الانتاج كما تظهر لكل من المتبادلين الذين لا يعون ، بداهة ، الشروط الموضوعية التي تحدد معدل التبادل في سوق تنافسية : فصيادنا ، مثلاً ، يقتصر على ان يتبين (في القرصية الاولى حيث لا يزيغ التبادل ويبلغ معدل الربح ٣٣,٣٣ بالمئة) ان النفقات ، أجرا ، تساوي سمكين . وهو يضيف إلى هذا الاتفاق ربحه ليحدد سعر المبيع : فاذا تبين في السوق ان الصياد وجد مشترى باقتضائه ، مقابل غزاله ، سمكة زائدة فوق السمكين اللازمين لمواجهة الاعباء الاجرية (٢+١=٣ سمكات) ، فكل شيء يجري على ما يرام . لنفترض ان مساعدي الصياد ينتزعون من رب عملهم نصف سمكة زيادة : ان الصياد سيحاول المحافظة على ربحه السابق ويعرض الغزال بسعر ٢,٥+١=٣,٥ سمكات . واذا كانت السوق تنافسية ، فانه سوف يكون عليه خفض ادعائه بسرعة لانه لن يجد مقتنياً بهذا السعر .

وبما ان المدرسة اللاتية تجهل قانون القيمة فان تحديد السعر يتم ، دائماً ، بالنسبة اليها ، بمجرد جمع مختلف عناصر الكلفة : لنفترض ان التبادل قد زيف وان الصياد توصل ، في الموقف الذي اتيت على ذكره ، إلى اقناع صياد السمك ، بصورة دائمة ، بالتخلي له عن ٣,٥ سمكات مقابل غزال . ان المدرسة السيكلوجية سوف تستتج ، من ذلك ، ان قيمة الغزال ، أو سعره ، تبلغ ٣,٥ سمكات وسوف تقم حساباتها على هذا الاساس في حين ان هناك ، في هذه الحالة ، بكل بداهة ، انحرافاً فظاً بين السعر الفعلي (سعر السوق) وقيمة الانتاج الاجتماعية أو كلفته . وهذا المثال الاخير يبين أيضاً ان هناك

بين السوق التنافسية التي ينتهي ، فيها ، مبدأ التساوي في التبادل بالسيادة والسوق التي يسيطر فيها الطلب سيداً فرقا في الطبيعة . ومع ذلك ، فان فكرة عدم وجود سوى سوق واحدة هي التي تستند إليها « نظرية » « التوازن العام » :

وذا كان مفهوم « التوازن » الذي يبلغ هذه الدرجة من سوء التكيف مع الاقتصاد السياسي يجب ان يستعاد من جانب هذا الأخير ، فانه يجب ان لا يطبق على « موقف كفاية قصوى » يستحيل تمريره ، بل على توزيع المداخل (قسمة التناج الخام إلى نتائج صاف وإعادة تكوين لرأس المال). واذا كان التناج الصافي غير كاف ، فعلا ، لمواجهة تكون رأس المال الجديد ، فسوف ينجم عن ذلك « اختلال في التوازن » سيحاول المنتجون استلراكه ، وهو ما لن يكون ممكناً ما لم يتأقلم النظام النقدي مع العملية بسياسة تضخم :

• • •

هوامش الملاحق

- ١ - يزيل الفئ الرابع للمفردات الانكليزية الالتباس اسمائاً . ويتفق لريكاردهو ان ينصمل لفظة (العمل) التي تعني دائماً « نتاج العمل » .
- ٢ - رأس المال ، الكتاب الاول ، الفصل السادس .
- ٣ - المرجع السابق ، الفصل السادس .
- ٤ - رأس المال ، الكتاب الاول ، الفصل السادس هذه القضايا التي أذكرها ، هنا ، متعاقبة ، تظهر في الكتاب مقطعات متصلة .
- ٥ - السمر الطبيعي للعمل هو السمر الضروري لاصطاء المال وسائل العيش وتقليد نوعهم .
- ٦ - راجع مثلاً ، ماكس بلوخ : « المحتويات الاختيارية للاقتصاد الريكاردي » مجلد الاقتصاد مجلد ٦٤ ، ١٩٥٦ .
- ٧ - لو حلت الصلة الورقية حلاً كاملاً محل الذهب في التداول الداخلي (وهو "نا" جرى في انكلترا خلال الحروب النابليونية اي في العصر الذي كان يكتب فيه ريكاردو) فان الحالة ستكون ، بالضبط ، هي نفسها كما يبين ريكاردو .
- ٨ - (راجع الفصل التاسع) . ان كلمة « طبيعي » تقتضي عزل هذا العامل أو ذاك حسبما يطبق هذا المفهوم أو ذاك . فاذا دار الامر ، مثلاً ، حول تعريف السمر الطبيعي فنوف نفترض ، كما رأينا ، ان السكان العاملين يبقون كما هم . واذا دار الامر ، الآن ، حول تعريف المسيرة الطبيعية « لمجتمع » ، فنوف نمهد ادخال المتحولة التي يؤلفها ، بشكل بارز ، السكان . ولدينا هنا ، مثال صارخ على الانتقال من الاقتصاد السكوني إلى الاقتصاد الديناميكي . الا ان انشاء نموذج للاقتصاد الديناميكي لا يمكن ان يتم بهذه الطريقة التي تقوم على عدم ادخال المتحولات الا تدريجياً ، بقدر ما تعرف سلوك العوامل المحيطة في فرضية اقتصاد سكوني .

٩ - التي تم الحصول عليه مقابل الآلة .

١٠ - أو ، وهو الأمر نفسه ، قيمة المدخر (غرام ذهب هنا) التي راكمها بمرور سابقاً ، والتي تخزن عنها لبول لاقتنائه الآلة .

١١ - أن حساب هذه القيمة التجمعية ، كما بينا في الفصل السابع ، يقتضي ، أن يكون معدل الربح معطى والا لن يمكن حساب أثر رأس المال المتراكم في سيورة الإنتاج في قيم التبادل .

١٢ - بما أن الأطروحة المعالجة في هذا الفصل هي أن المخطط العام للتبادل محسوس ، ضمنياً ، في النظرية الريكاردية للقيمة - العمل ، فسوف استشهد ، هنا ، بنص يثبت أن الفكرة التي تقول أن قيمة سلعة ما تشمل القيمة المنتجة بعمل مطبق ، بصورة غير مباشرة ، حل صنع هذه السلعة نادى بها ريكاردو نفسه . فهو يكتب ، في فصل ٥ حول القيمة ، القسم الثاني (من ٣٩ من طبعة سرافا) مايلي : « إذا لم يكن رأس المال من طبيعة قابلة للنوام ، فسوف يقتضي كمية كبيرة من العمل ، كل سنة ، المحافظة عليه في حالة كفايئة الاجابية . ولكن العمل المنفق حل هذا النحو ، يمكن أن يهد منفقاً ، وأخيراً ، حل المادة المصنوعة (بمساعدة رأس المال الجامد) التي يجب أن تكسب قيمة متناسبة مع هذا العمل » .

١٣ - القيمة المقابلة لآلة - كلفت ١٠ ساعات عمل .

١٤ - من أجل التعبير الصحيح ، يجب أن يقال أن السلع المذكورة تشمل نسباً متعائلة من نتائج العمل المتراكم ونتائج العمل الجديد .

١٥ - جون هيكز : مؤلف سبق الاستشهاد به ، الفصل الثاني .

١٦ - كتاب ريمون بار المستشهد به سابقاً .

١٧ - هذا يعود إلى تحديق منحنيات عدم التميز . فلو تحرك مستهلكنا إلى يمين (د)

أو يسارها حل المستقيم الذي يصل بين $\frac{X}{\text{من ط}}$ و $\frac{X}{\text{من ص}}$ فإنه سيبلغ ،

بالعزيرة ، نقطة تقع على منحنى تميز من مستوى أدنى . وهذا الأمر يبرهن عليه رياضياً إذا قبلنا ، حل كل حال ، مقدمات المخاكمة الحامشية . وهنا ، أيضاً ، أزد التقاريء إلى المؤلفات المتخصصة ، ولكن ذلك ليس ضرورياً لتأدية نقدي لهذه المقدمات .

١٨ - موجز عناصر الاقتصاد السياسي الخامس ، الدرس الثامن .

١٩ - بينهما ويكادرو إلى الفرق بين معياره الفرعي والذهب . لشخصية معياره هي ان قيمته لا تتحول ابداً لان كلفة انتاجها تبقى ثابتة عبر الزمن ، وهو ما ليس عليه الامر ، بداهة ، بالنسبة للذهب .

٢٠ - مع حسابان حساب تأثير معدل الربح المشروح في الفصل السابع .
٢١ - الملاحظة نفسها .

٢٢ - الامر هو نفسه ، من جهة اخرى ، اذا زاد المردود واستثمرت اذن الوحدات انتاجية في البيع ، لان ذلك يعني ان انتاج أكثر الوحدات كفاية لم يعد كافياً لتلبية الطلب، الا ان شرط الكلفة الثابتة لا ينطبق الا حل فترة زمنية محددة . فيما ان المنافسة ظاهرة تجري في الزمان ، فان الربح يختص ، عبر الزمن ، بتأثير الندرة واضعاً كل المنتجين حل قدم المساواة .

٢٣ - يلفت والراس انتباهنا هنا (عناصر الاقتصاد السياسي الخالص ، الدرس الثاني عشر) إلى ان ما يسميه « ندرة » هو حصة الحاجة الاخرية .

٢٤ - للاسباب المشروحة في الفصل الثاني عشر. وبعد قليل ، تبقى اللعبة التي يشترك ، فيها ، العدد (ن) من الافخاص أكثر تماذج السوق التنافسية احتمالاً .

٢٥ - مرجع سابق ، الدرس الخامس .

٢٦ - المرجع السابق ، الدرس الخامس والسادس .

٢٧ - الدرس السادس .

٢٨ - يحدث غالباً في الاسواق الزراعية لان المزارعين لا يتحكمون بالشمس ولا بالمطر .

٢٩ - هذا القلب لترتيب تعاقب الوقائع لا يثبت ، فقط ، عدم تماسك تفكير علمي الاقتصاد الحديث ، بل يثبت ، أيضاً ، الشك الذي يمكن ان يرادنا في أنهم لم يفكروا قط ، في خبرة مشخصة . أما المنطقي الصافي الذي هو ريكاردو ، فكان قد اكتسب خلال حياته المهنية ، ثروة عظيمة وكان يطلي نصائح جيدة لصديقه مالتوس الذي لم يكن يتبعها ابداً . فمبكرة التجريد تلتزم ، بالضرورة ، ذهنياً واقعياً بصورة أو بأخرى .

٣٠ - مجلة الاقتصاد السياسي ، ايار ١٩٧١ : « نظريات التوازن الاقتصادي العام والكفاية الفضل - مآزق حديثة ومنظورات جديدة » . يقوم موريس آليه ، في

هذا المقال ، ينقد النظريات الحديثة لتوازن العام ولكنه يبقى ، وهو الذي كان أول صياغة أكثر علماء الاقتصاد والفرنسيين ريكاردية ، في نقده اسير التصور السيكلوجي للقيمة . ويرفض موريس آليه التوازن العام للسوق ، ولكنه يستمر كذلك في الاستناد إلى تصور ذاتي للتبادل إذ يكتب : « يكون هناك توازن إذا لم يوجد » في الموقف المدروس ، فالنفس قابل للتحقيق من جانب أي مادة . ومفهوم « الفالض القابل للتوزيع » يقابل ، بالنسبة إليه ، « الكمية من مادة ما القابلة لأن تحرر في تمديد للاقتصاد بترك كل قرائن التفصيل حل حالاً » . ومفهوم الفالض هذا لا يفيد إلا في تهذيب مدلول « الدرجة الفضل » الاجابي . فنحن يميلون جداً عن مفهوم « الفالض » الموضوعي مفهوماً بمعنى النتائج الباقية ، بحرك النمو وليس بمعنى ما لا نعلم من حالات « الكفاية الفضل » . واخيراً ، فإن مؤلفنا يخلص إلى ان « كل نموذج يكون ، في فرضياته أو في نتائجه حل حد سواء ، متناقضاً مع معطيات الملاحظة يجب أن يرفض بوصفه غير صالح مهما يكن لجمال البديهي للمحاكمات الرياضية المستعملة في عبارة الاستنتاج المنطقي » . ولا يمكن إلا ان نوافق على هذه النتيجة لملاحظين ان مجرد كونها في حاجة إلى أن ينصب عليها يبين من أين يأتي الاقتصاد السياسي . واضيف إلى ذلك انه ليس هناك أي جمال بديهي حقيقي في المحاكمات الرياضية كانت أم غير رياضية ، التي تؤدي إلى صياغة التوازن التام لان هذه المحاكمات صادرة عن خطأ فظ في الصياغة المفهومية .

٣١ - يعني « قابل للتوسع إلى ما لا نهاية » ، هنا ، انه لا يتخطى أي أمر شراء في السوق في النقطة التي يتوقف فيها الانتاج .

٣٢ - انه لا امر ذو دلالة ان تمد الفرضية الوحيدة المقابلة لنموذج منافسة حقيقي عرضة للانتقاد في النموذج الذي درسه ديرو . فهذا الأخير (وأنا استند إلى مقال آليه المستشهد به) يواجه الفرضية التي تكون ، فيها ، « مجموعات الانتاج متجانسة » أي ان المردودات مفترضة ثابتة ، وفي هذه الحالة ، لا يعود انتاج كل وحدة انتاج ، في صناعة واحدة ، محدداً . ان عدم التحديد هذا ، مضافاً إلى افتراض المردود الثابت ، يقيم ، كما نعلم ، شروط سوق تنافسية بلحمى المضبوط .

$$٣٣ - \text{بسبب المعادلة} \quad \frac{\text{س ص}}{\text{س ط}} = \frac{\text{ف ص}}{\text{ف ط}} \quad \text{أو بدائلها .}$$

٣٤ - اقترحت ، داخل لجنة المشرعين ، عدة صيغ لتسريف حقوق السحب بموجب « كوكبيل من العملات » .

الفهارس

فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
تصدير للطبعة الجديدة	•
مقدمة	١٣
القسم الأول :	
من الاقتصاد الذاتي إلى الاقتصاد الموضوعي	٢٩
الفصل الأول :	
انقلاب أساس الاقتصاد السياسي	٣١
عجز النظرية الاقتصادية الحديثة عن اصلاح المجتمع	٣١
هوامش الفصل الأول	٦٠
الفصل الثاني :	
الاكسير وصف سريع « سبق اجراءه »	٦٣
هوامش الفصل الثاني	٧٢
الفصل الثالث :	
هل الاقتصاد الليبرالي فردي ؟ الإرادة الحسنه	٧٣
هوامش الفصل الثالث	٩٣

	الفصل الرابع :
٩٥	ما هو رأس المال حيث يظهر- فبمثل القيمة الماركسي
١٢٨	هوامش الفصل الرابع
	الفصل الخامس :
	حيث يظهر علم وجود « سوق العمل »
١٣١	حول لمبة كلام في التاريخ بالمعنى
٢٠٦	هوامش الفصل الخامس
	الفصل السادس :
٢١٢	الربح في المخطط العام للتبادل
٢٨١	هوامش الفصل السادس
	الفصل السابع :
	نظرية القيمة العمل والحساب الحديث
٢٨٦	لكلفة الاستثمار ، الحاسوب بوصفه رأس مال
٣٠٩	هوامش الفصل السابع
	الفصل الثامن :
٣١٧	بنية الرأسمالية

الصفحة	الموضوع
٣٩٥	هوامش الفصل الثامن
	الفصل التاسع :
٤٠١	النمو الصفري والرأسمالية
٤١٩	هوامش الفصل التاسع
	الفصل العاشر :
	حيث يصبح الاقتصاد سياسياً
٤٢٢	المنافسة الكاملة لا توجد حتى نظرياً
٤٤١	هوامش الفصل العاشر
	الفصل الحادي عشر :
	عهد المديرين
	البداية المتواضعة للاقتصاد الموضوعي
٤٤٣	دوافع رئيس المشروع — عقلانية المشروع
٤٥٢	هوامش الفصل الحادي عشر

• • •

فهرس الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
القسم الثاني	
دور السوق في الاقتصاد السياسي	٥
الفصل الثاني عشر	
نظرية القيمة الموضوعية — تعرف موضوع الاقتصاد السياسي	٧
هوامش الفصل الثاني عشر	٥٣
الفصل الثالث عشر	
افضل نظام نقدي للتخلص من الذهب	٥٥
هوامش الفصل الثالث عشر	٨٩
الفصل الرابع عشر	
التضخم لم يعد يلبي حاجات المجتمع	٩٣
هوامش الفصل الرابع عشر	١١١
الفصل الخامس عشر	
هل نحن اغنياء	١١٥
هوامش الفصل الخامس عشر	١٨٤

١٨٩	معالجات ملاحق للفصول الخامس والسادس والثاني عشر عرض منهجي لأطروحتي ريكاردو. ماركس المتعارضتين
١٩١	حول « سوق العمل » الملحق الأول بالفصل الخامس ريكاردو « قانون الحد الحيوي الأدنى »
١٩٩	المزعم حول الاجور — الملحق الثاني بالفصل الخامس الربيع في المخطط العام للتبادل الملحق الأول بالفصل السادس الموازنة النامية للتبادل بين بيير وبول المعاني المتنوعة لكلمة « رأس مال »
٢٠٣	
٢٢١	الملحق الثاني بالفصل السادس حوث « مقدمة » بيرو سرافا
٢٢٣	الملحق الثالث بالفصل السادس نقد متحفى الطلب
٢٢٧	الملحق الأول بالفصل الثاني عشر : عناصر لنقد « التوازن العام » الملحق الثاني بالفصل الثاني عشر
٢٤١	اصول مدلول « التوازن التام أو الامام » للسوق
٢٦٧	مواش الملاحق

۱۹۹۴/۱۰/۱۷ ۲۵۰۰

عنوان الكتاب باللغة الفرنسية هو «نقد الرأسمالية» يلي عنوان قرعي
(محاولة لاعادة الاعتبار للاقتصاد السياسي).

لم يعرف التاريخ عصراً من العصور بلغ فيه الاهتمام بالاقتصاد
السياسي ما بلغه هذه الأيام. فالعامل الاقتصادي هو في نظر الكثيرين من
علماء الاجتماع المحرك الأهم للجماعة البشرية. قد «نقد الاقتصاد» معناه
محاولة اخضاع مقولات الاقتصاد الأساسية (القيمة، العمل، السوق، الربح،
التوازن العام...) والنظريات الاقتصادية (الماركسية، الليبرالية، والليبرالية
الجديدة، والنظرية الحديثة) والعوامل الطبيعية والاجتماعية ذات التأثير
المباشر على الاقتصاد (تزايد السكان، شح الموارد الطبيعية أو نفادها ومنها
الطاقة بالدرجة الأولى؛ وأيضاً الآلة المسفطة...) لنقد عقلي يوضح حقيقة
بور كل منها في مرحلة تاريخية يتسارع فيها تبدل العالم في افكاره وقيمه،
تصوره للوجود، وفي المجتمع حيث يمارس الانسان فعاليته الاقتصادية.
فالكتاب ليس (كتاب اقتصاد بالمعنى المألوف للكلمة) كما يقول المؤلف
في مقدمته. انه هذا وشي آخر هو الاطار الاجتماعي للحركة الاقتصادية.
وفي رأي المؤلف كما في رأي غيره من الاقتصاديين، أن بين مؤسسي علم
الاقتصاد ومنهم آدم سميث ومالتوس وماركس وغيرهم، ريكاردو هو الأقرب
الى واقعنا.

واكن ريكاردو هو ابن الثورة الصناعية، فما السبيل لاستعادته أو لاعادة
قراءته في اطار الثورة العلمية - التقنية؟ هو والمجتمع الذي تكوينه، يركز
المؤلف تحليله في اطار اعم من علم الاقتصاد هو اعادة تنظيم المجتمع من
جهة ومن جهة اخرى على الشرط الأساسي الذي يجب ان تستند اليه
الدراسات الاقتصادية كي يصير الاقتصاد علماً دقيقاً الا وهو انشاء
اقتصاد نقدي، أي عملياً دراسة نظرية ناقدة للأسس التي يقوم عليها
العلم من جهة وللأسس التي يجب أن يقوم عليها علم الاقتصاد.

فكتابتنا الذي يكاد يكون موسوعة اقتصادية ينطلق من محاولة القيام
بتحليل نقدي لأسس علم الاقتصاد. وهذا هو موطن جدته وجديته وأهميته.
فهو لهذا يتوجه لا الى الاقتصادي وحسب بل الى كل انسان مهتم بالعلم
وقية مفاهيمه الأساسية بوصفها مفاهيم اقتصادية.

طبع في مطابع وزارة الثقافة

دشون ١٩٩٤

في الاطار المهيمن على

٣٠٠ ل.س.

سنة النشر داخل المطبع

١٠٠ ل.س.

